د. محمد عمارة

العطاء الحضاري للإسلام

مكتبة الشروق الدولية

العطاء الحضارى للإسلام

الطبعـــة الأولى لمكتبة الشروق الدولية

١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسى ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

العطاء الحضاري للإسلام

د. محمد عمارة



تمهيد

عن الميلاد القرآنى للأمة والحضارة

هذه الأمة الإسلامية خرجت من بين دفتى كتاب.. فمن «رحم» القرآن الكريم وُلدت هذه الأمة، عندما صنعت سوره وآياته وصاغت وصبغت «الجوامع الخمسة» التى بلورتها ووحدتها وجعلتها أمة متميزة من دون الناس.

فمن القرآن الكريم كان «جامع العقيدة» الواحدة والموحِّدة للأمة ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وفى القرآن الكريم جاء «جامع الشريعة» الواحدة، الجامعة للأمة فى الأصول والمبادئ والقواعد والقيم وفلسفة التشريع وروح القانون، والحاكمة لاختلاف وتنوع مذاهبها فى الفروع والجزئيات والمتغيرات ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

وفى آيات القرآن الكريم جاء الحديث عن «وحدة الأمة»، فريضة جامعة لتنوعها فى الشعوب والقبائل والألوان واللغات ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وفى القرآن الكريم شاعت القيم الثوابت، التى صبغت «حضارة الأمة» - المدنية - بصبغة دين الإسلام، فاصطبغ «النسبى» بـ«المطلق» لأول مرة فى تاريخ الحضارات ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨].

﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

ولهذه الجوامع الأربعة - فى العقيدة.. والشريعة.. والأمة.. والحضارة - توحدت «دار الإسلام» فعرف الوطن الإسلامى «الأممية» الجامعة للأقاليم و«الولايات» والأقطار، التى تتمايز فى إطار وحدة «دار الإسلام».. فهى «المحيط» الجامع الذى يحتضن «جُزُر» الشعوب والقبائل والأجناس واللغات والقوميات.. جَعْلاً إلهيًا، وإرادة ربانية، عبرت عنها آيات القرآن الكريم.

عيد الميلاد

ولأن هذا القرآن الكريم قد بدأ نزوله فى شهر رمضان.. الشهر الذى كان يتحنث - يتعبد - فيه محمد بن عبد الله ﷺ قبل البعثة فى غار حراء، مستخلصًا نفسه استخلاصًا كاملاً من وثنية الجاهلية وجاهلية وثنيتها، وباحثًا عن الدين الحق، ومتخذًا لذلك بقايا الحنيفية من ملة إبراهيم الخليل - عليه السلام - سبيلاً.

ولأن لحظة إنبثاق النور القرآنى، قد كانت فى ليلة القدر - إحدى الليالى الوتر فى العشر الأواخر من شهر رمضان سنة ١٣ ق. هـ سنة ٦١٠م - فلقد غدت هذه الليلة - ليلة ميلاد النور القرآنى - خيرًا من ألف شهر ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ (٣) تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ (٤) سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ١-٥]. فلقد غدا هذا الشهر، الذى شرف بهذه الليلة، وبلحظة انبثاق النور القرآنى فيها، غدا ميقات واحدة من الفرائض الإسلامية - فريضة الصوم - رابع الأركان الخمسة للإسلام.. فإقامة هذا الركن، وأداء هذه الفريضة الإسلامية، فى هذا الشهر العظيم، هو الاحتفال الإسلامى بنزول القرآن الكريم، عيد ميلاد أمة الإسلام، ولحظة التأسيس للدين القيِّم..

ومع أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا، منها أربعة حُرم - هى رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم - ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦].

ومع أن شهر رمضان ليس من هذه الأشهر الحُرم، فلقد فاق فى الفضل هذه الأشهر الفضيلة، وذلك بسبب نزول القرآن فيه.. فالأشهر الحُرُم: هدنة سلام، لا يجوز فيها القتال.. وموسم تجارات لتنمية زينة الحياة الدنيا.. بينما رمضان قد غدا عيد ميلاد الوحى الخالد، والظرف الزمانى لانبثاق نبأ السماء العظيم - القرآن الكريم - الذى ولدت من بين دفتيه الرسالة الخاتمة الخالدة لخير أمة أخرجت للناس - رسالة الدين والدنيا.. والدنيا والآخرة - للأمة الوارثة لجميع مواريث النبوات والرسالات، والمؤتمنة على دين الله الواحد فى مرحلة اكتماله بشريعة محمد ﷺ ..

ولهذه الحكمة.. وإعرابًا عن هذا التكريم لهذا الشهر المعظم - شهر رمضان - كان انفراده واختصاصه بالذكر - دون الشهور الأخرى - فى القرآن الكريم.. فلم يُذكر من أسماء الشهور فى القرآن اسم سواه..

ولم يكن اختصاص رمضان بالذكر فى القرآن الكريم لأنه ميقات فريضة الصيام.. فالحج - وهو كالصوم واحد من أركان الإسلام - أشهر معلومات - هى شوال وذو القعدة وذو الحجة - ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧].

ومع ذلك لم يُذكر اسم أى منها فى القرآن الكريم - رغم أن فيها شهرين من الأشهر الحرم.

وكذلك كان الحال مع شهر ربيع الأول، الذى حدثت فيه الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، فتم فيه إنقاذ الدعوة من الحصار، والتأسيس للدولة، والفتح فى الدين.. ومع ذلك لم يُذكر هذا الشهر فى القرآن.. كما لم يجعله الإسلام ميقات الصيام، كما كان الحال فى الشريعة الموسوية، عندما كان الصوم احتفاءً بنجاة موسى - عليه السلام - من فرعون.

* * *

هكذا.. لا يترك القرآن الكريم الإجابة عن سؤال الباحث عن «حكمة» هذا التوقيت، وذلك الاختصاص لمجرد الاجتهاد والاستنتاج.. فآياته البينات قد تحدثت عن «لحظة الميلاد» للأمة الإسلامية الخاتمة، تلك التى تجسدت فى لحظة «الظهور للدين» الذى ميز

هذه الأمة، وجعل من شريعتها الطور الرسالى الخاتم لرسالات الدين الإلهى الواحد، والكمال والاستكمال لكارم الأخلاق.. ولقد كانت بداية هذه اللحظة هى نزول «الروح الأمين» على «الصادق الأمين» بأولى آيات القرآن الكريم، لحظة «مطلع الفجر» فى ليلة من الليالى الوتر، فى العشر الأواخر من رمضان فى «غار حراء»..

فى هذه اللحظة، التى أضاءت فيها الأرض بنداء السماء ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ١ ـ ٥]. بدأ نزول القرآن فى ليلة القدر.. وهى لحظة «مطلع الفجر» ـ الذى هو مولد النهار ـ وفيها نزل الكتاب ـ الذى ولدت منه الأمة ـ عندما خرجت عقيدتها وشريعتها وحضارتها، ووحدتها فى «الأمة.. والدار» من بين دفتى هذا الكتاب الكريم.

ولأن هذا «الميلاد» كان فى شهر رمضان، فلقد كان تكريمه وصومه ـ دون غيره من الشهور ـ الاحتفال الإسلامى بهذا العيد لهذا الميلاد..

ولأن هذا الميلاد كان ميلاد الوحى المؤسس للأمة، فلقد شاء الله أن تكون فريضة الاحتفال به ـ فريضة الصوم ـ هى مدرسة بناء الإرادة الإسلامية، المجددة، أبدا لفتوة الأمة، كى تستعيد دائمًا عافية الميلاد الجديد، وصحة الاجتهاد والتجديد، الكاشف عن فعالية كتاب التأسيس.. فقال، سبحانه وتعالى، وهو يشرع لهذه الفريضة. ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وهكذا نجد أنفسنا أمام «الحكمة» التى جعلت صيامنا فى رمضان، وليس فى شهر من الأشهر الحُرُم.. وليس، أيضًا فى ذكرى نجاة الإسلام ورسوله وأمته ـ بالهجرة ـ من الحصار والاقتلاع.. أمام «الحكمة» التى جعلت صيامنا إحياء لذكرى نزول القرآن، الذى مثل «الرحم» الذى ولدت منه هذه الأمة، عندما خرجت مقوماتها وثوابتها والروح السارية فى حضارتها والصبغة المميزة لعمرانها.. عندما خرج كل ذلك من بين دفتى القرآن الكريم، ومن سور وآيات هذا النبأ العظيم.

فكيف يكون الاحتفال؟

وإذا كان احتفال الناس، أفرادًا وأُسرًا وشعوبًا وأممًا، بالأعياد والمناسبات، لابد وأن تصطبغ مظاهره وتعكس وقائعه معانى ودلالات الحدث الذى به يحتفلون، ولذكراه يحيون.. إن كان انتصارًا عسكريًا، فإن مظاهر القوة ومعالمها تطبع وقائع الاحتفال.

وإن كان استقلالاً عن الاستعمار، أو تحريرًا للثروات، أو استرجاعًا للأرض.. إلخ.. إلخ.. صبغت معانى الذكرى احتفالات الذين يتذكرون ويحتفلون.. فإن احتفال المسلمين، عندما يصومون شهر رمضان، بذكرى «اللحظة» التى بدأ فيها نزول القرآن، على قلب رسول الإسلام ﷺ مطلوب منه - من هذا الاحتفال - أن يصطبغ بصبغة ذلك الحدث العظيم.. نزول القرآن، الذى كان «الرحم» الذى ولدت منه المقومات التى صنعت أمة الإسلام، ومثلت الروح السارية والضامنة لتواصلها الحضارى على مر الدهور.

إن تأمل هذه المعانى، وتدبر هذه الحقائق، سيضع يدنا على حجم «الخلل.. والقصور» اللذين أصابا ويصيبان «معانى.. ومعالم» احتفالنا فى رمضان بذكرى نعمة نزول «النبأ العظيم»!

ليس فقط فى تحوّل شهر الصوم إلى شهر للكسل وتدنّى الإنتاج.. بينما هو، فى حقيقته، «مدرسة تربية الإرادة» على الفتوة التى تجعل منه التجديد للطاقات والملكات والقدرات التى تعين الأمة على قهر المخاطر والتحديات، وتنمية معالم الابتكار والابداع.

وليس فقط لوقوف الأكثرين عند «الطرب» لسماع القرآن.. واكتفاء الكثيرين بمجرد «تلاوته» بينما لا «يتدبره» إلا الأقلون!.. فلا طرب السماع، ولا مجرد التلاوة.. بل ولا حتى الوقوف عند «التدبر للمعانى» بكافٍ فى الاحتفال الذى يحيى المعنى الحقيقى لهذا العيد الذى ولدت فيه أمة الإسلام..

لقد غدت أمانينا - فى التعامل مع القرآن الكريم - أن نكثر من حافظيه.. ننفق فى ذلك الأموال، ونعقد له الاحتفالات، ونوزع الجوائز على الحفاظ.. ورغم ما فى ذلك من خير كثير، يربطنا بلغة القرآن، ويقوّم ألسنتنا بأسلوبه المعجز وبيانه الأخاذ.. إلا أن الوقوف عند الحفظ لم يكن هو المقصد من وراء الوحى بهذا النبأ العظيم.. حتى أن المرء ليدهش

ـ من فرط ما وصلنا إليه ـ عندما يعلم أن جيل الصحابة الفريد، الذى شهد الوحى، وغيرّ به وجه الدنيا ومجرى التاريخ، لم يكن فيه من حفاظ القرآن إلا عدد قليل! لقد كانوا فقهاء للقرآن، لا مجرد حفاظ له، وكانوا عاملين به ومجسدين لمقاصده، لا مجرد مرتلين لآياته!

فعبد الله بن مسعود ـ رضى الله عنه ـ يقول: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن».. أما عبد الله بن عمر ـ رضى الله عنهما ـ فهو القائل ـ تعبيرًا عن نوع علاقة الصحابة بالقرآن.. ونبوءة بالحال الذى صرنا إليه نحن ـ: «كان الفاضل من أصحاب رسول الله ـ ﷺ فى صدر هذه الأمة لا يحفظ من القرآن إلا السورة أو نحوها، ورزقوا العمل بالقرآن. وإن آخر هذه الأمة يقرءون القرآن، منهم الصبى والأعمى ولا يرزقون العمل به»![1].

ففى عصر الازدهار، الذى غيّر فيه الجيل الفريد من الصحابة وجه الدنيا ومجرى التاريخ ـ بالقرآن ـ كانت الغلبة لفهم القرآن وفقه مقاصده والعمل به.. وليس للحفظ والتكرار.. بينما ارتبط عصر تراجعنا الحضارى بغلبة منهاج الحفظ وكثرة أعداد الحفاظ، والمفاخرة بكثرة المحفوظات.. وما زلنا ـ مع شديد الأسف ـ نقف من القرآن عند الحفظ والتكرار، والاحتفال بالحفظ والحافظين، رغم أن المعاجم والتقنيات الحديثة قد فاقت فى الحفظ ملكات الحفاظ!

* * *

إن نزول القرآن الكريم إنما مثّل لحظة الميلاد لأمة الإسلام: لأنه مثّل «النور» الذى خرجت إليه الأمة من ظلمات الجاهلية.. ومثّل «الهدى» الذى نعمت به بعد حيرة الضلالات.. وفى كلمة واحدة جامعة، فلقد مثّل القرآن الكريم ينبوع «الإحياء» الإسلامى، الصالح دائمًا وأبدًا لطى صفحات الجمود والتقليد والموات، بما يقدم من سبل للاجتهاد والتجديد والإبداع..

---

(١) القرطبى [الجامع لأحكام القرآن] جـ ١ ص ٤٠. طبعة دار الكتب المصرية.

فـ «الإحياء» في كل ميادين العمران ـ عمران النفس الإنسانية بما يهذبها ويرتقي بملكاتها.. وعمران الواقع المادي بما يحسنه ويجمله من ألوان المدنية ـ هذا «الإحياء» الإسلامي هو أخص المصطلحات المعبرة عن رسالة هذا «الينبوع» الذي نصوم رمضان احتفالاً بذكرى لحظة نزوله على قلب رسولنا محمد بن عبد الله ﷺ، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾[الأنفال: ٢٤].

فنحن إذ نصوم رمضان، إنما نحتفل بذكرى اللحظة القدسية التي بدأ فيها نزول «النبأ العظيم»، ذلك «الينبوع الإلهي الذي مثّل «الرحم» الذي ولدت منه الأمة الخاتمة، ومن بين دفتيه خرجت المقومات الثوابت للرسالة العالمية الخاتمة ـ في «العقيدة».. و«الشريعة».. و«القيم» التي ميزت «الحضارة» بالروح الخالدة، رغم تطورها عبر الزمان والمكان.. كما وحّدت «الأمة»، مع التنوع في القبائل والشعوب والأقوام.. وكذلك وحّدت «دار الإسلام»، مع التمايز في خصوصيات الأقاليم والأوطان.

وإذا كانت مصداقية «رسالة» أي احتفال بذكرى لحظة الميلاد، هي في مدى النجاح الذي يحققه الاحتفال في حضور «المعنى والمغزى» إلى واقع الذين يحتفلون.. فهل ننجح ـ في رمضان ـ في استعادة روح «الإحياء» الإسلامي، الذي مثله القرآن العظيم، عندما أخرج هذه الأمة من الظلمات إلى النور؟

لنحاول.. ولنجتهد.. فلكل مجتهد نصيب..

لقد من الله، سبحانه وتعالى، علينا «بحفظ» هذا الذكر الحكيم ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[الحجر: ٩] لكنه افترض علينا «إقامة» هذا الدين- لنجدد بإقامته «الأمانة» التي حملناها عندما سعدنا بنعمة التدين بهذا الدين العظيم.

* * *

الفصل الأول

فى حقوق الإنسان

فى ١٨ صفر سنة ١٣٦٩هـ - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨م أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان»، ذلك الذى جَسَّد وقَنَّن ثمرات جهود ونضالات إنسانية كثيرة، فى حقول الفكر وميادين المعاناة، على درب سعى الإنسان لتقنين ماله من حقوق فى مواجهة قوى الاستبداد والاستغلال..

وإذا كانت هناك شواهد عديدة على أن فلسفة مبادئ هذا «الإعلان» قد جاءت امتدادًا لفلسفة فكرية الحضارة الغربية - أولاً وبالدرجة الأولى - فى حقوق الإنسان.. فإن هناك شواهد أكثر وأكثر على أن التطبيق لمبادئ هذا «الإعلان» قد ظل حتى الآن - فى كثير من الحالات - وقفًا على الإنسان الغربى قبل سواه وأكثر من سواه.. إن لم يكن دون سواه؟!..

وإذا كان المقام مقام المقارنة بين عطاء الإسلام فى هذا الميدان وعطاء هذا «الإعلان».. فإن هناك ما هو أهم من الفارق الزمنى والعراقة التاريخية التى جعلت عطاء الإسلام فى ميدان حقوق الإنسان سابقًا على هذا «الإعلان» بما يقرب من أربعة عشر قرنا من الزمان.. هناك تُمَيِّز فلسفة الإسلام إزاء حقوق الإنسان عن فلسفة الحضارة الغربية التى جسدها وقننها هذا الإعلان.. فالفوارق بين النظرة الإسلامية والنظرة الغربية لحقوق الإنسان ليست، فقط، زمنية.. ولا كمية.. وإنما هى، أيضًا وبالدرجة الأولى «نوعية» و«كيفية».. وتلك هى المهمة التى تطمح للبرهنة عليها، والتمثيل لها، هذه الصفحات..

واجبات.. وليست مجرد حقوق

إن هذا الذى عرفته فكرية الحضارة الغربية، حديثًا، فى باب «حقوق» الإنسان، قد عرفته الحضارة الإسلامية، بل ومارسته، قديمًا، لا كمجرد «حقوق» للإنسان، وإنما «كفرائض إلهية وتكاليف وواجبات شرعية»، لا يجوز لصاحبها ـ الإنسان ـ أن يتنازل عنها أو يفرط فيها، حتى بمحض اختياره إن هو أراد!..

وتلك زاوية لرؤية القضية، ودرجة فى تناولها، لا شك أنها إضافة «نوعية» و«كيفية» تزيد هذا الفكر غنى وأصالة وعمقًا، وتوفر له المزيد من الفعالية وقوة التأثير..

ولقد أجملت الشريعة الإسلامية هذه الحقيقة عندما جعلت الحفاظ على «النفس» و«الدين» و«العقل» و«العرض» و«المال» ـ وهى جماع السياج الحافظ والمحقق لحقوق الإنسان ـ عندما جعلتها فرائض إلهية وتكاليف شرعية، وليست مجرد «حقوق» يجوز التنازل عنها، حتى بالاختيار.. بل لقد جعلتها «فرائض كفائية» ـ اجتماعية وهى آكد، فى نظر الشريعة، من «فرائض العين» ـ الفردية.. فتخلف فرض الكفاية تأثم به الأمة، بينما الإثم بتخلف فرض العين خاص بالذات الفردية!..

● **فالحفاظ على «الحياة»**، بنظر فكرية الحضارة الغربية، هو «حق» من حقوق الإنسان.. لكن لصاحب هذا «الحق» حرية التنازل عنه بالاختيار.. ولذلك لا تجرم هذه الحضارة من يتنازل عن حقه فى الحياة بالانتحار.. أما النظرة الإسلامية فإنها ترى فى الحفاظ على الحياة فريضة إلهية وواجبًا شرعيًا، لا يجوز، حتى لصاحبها، أن يفرط فيها.. بل لقد أوجبت عليه القتال حتى النصر أو الشهادة دفاعًا عن مقومات هذه الحياة، كما حرمت عليه القنوط الذى يقوده إلى الانتحار، الذى رأته جريمة يأثم مرتكبها إثمًا كبيرًا..

● **و«العلم»**.. فى فكرية الحضارة الإسلامية، ليس مجرد «حق» من حقوق الإنسان.. بل هو ـ كالنظر والتفكر ـ فريضة إلهية وتكليف شرعى واجب، يأثم الإنسان إن هو فرط فيه.. ولا يجوز له التنازل عنه بحال من الأحوال.. بل إن النفقة والتخصص والبراعة فى مختلفة العلوم والمعارف تزيد فى الدرجة توكيدًا وفى مراتب الفريضة

علوا. إلى الحد الذى جعلها الإسلام «فرض كفاية».. أى فريضة اجتماعية، أشد توكيدًا من الفرائض العينية - الفردية».. ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[التوبة:١٢٢].

● و«المشاركة فى الشئون العامة» سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.. إلخ.. أى الإسهام الإيجابى - قدر الطاقة - فى إقامة الاجتماع الإنسانى والعمران البشرى الراشد.. فى النظرة الإسلامية، ليس مجرد «حق» من حقوق الإنسان.. وإنما هى فريضة واجبة؛ لأنها جزء من إقامة فريضة «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١٠٤]، التى تتحقق بإقامتها خيرية الأمة ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١١٠]، وتنتفى عنها اللعنة ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[المائدة:٧٨ - ٧٩].. بل إن التفريط فى هذا الواجب إنما يفتح على المفرط باب الخروج من جماعة الأمة - والعياذ بالله - !.. فمن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم!..

فالمشاركة الإيجابية فى الشئون العامة ليست مجرد «حق».. ولذلك، فإن «السلبية»، فى النظرة الإسلامية، ليست حقًا من حقوق الإنسان، حتى وإن اختارها دون إكراه؟!..

● و«الحرية».. رأتها وتراها حضارتنا الإسلامية فريضة إلهية وواجبًا شرعيًا، هى الأخرى؛ لأنها مساوية «للحياة».. ولقد أدرك علماؤنا السر فى جعل «تحرير الرقبة» كفارة عن «القتل الخطأ».. فنبهوا على ما فى الرق والعبودية من معنى «الموت»، وما فى العتق والحرية من معنى «الحياة»!.. فمن أخرج من الحياة نفسًا، بقتلها خطأ، فعليه أن يُدْخِل فى الحياة نفسًا أخرى، بتحريرها من موت الاسترقاق.. وفى تفسير قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن

يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء ٩٢].. يقول علماؤنا: «إنه ـ (أى القاتل) ـ لما أخرج نفسًا من جملة الأحياء، لزمه أن يدخل نفسًا مثلها فى جملة الأحرار؛ لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها، من قِبَل أن الرقيق ملحق بالأموات، إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكمًا ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]»(١).

وليس ذلك بغريب على حضارة دين ذهب قرآنه الكريم إلى أن جعل هذا الواجب ـ «الحرية» ـ جماع رسالة خاتم الرسل والأنبياء ﷺ .. مقايات الرسالة، فى الجانب الإنسانى، صياغة الإنسان: المشارك فى شئون أمته.. والمراعى الحلال والحرام فى علاقاته بالأشياء.. والمتحرر من القيود والأغلال ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

● و«**العدل**».. فى النظرة الإسلامية فريضة.. وليس مجرد «حق».. وهو يعنى تحقيق التوازن والوسطية، التى تحقق التكامل بين الإنسان وبين الجماعة ـ كعضو حى فى جسد حى ـ.. والإسلام لا يقف بهذا العدل عند الجانب القانونى وحده، وإنما يعممه فى كل الميادين.. ومنها ميدان الثروات والأموال ـ العدل الاجتماعى..

فالملكية الحقيقية ـ ملكية الرقبة ـ فى الثروات والأموال إنما هى لله، سبحانه وتعالى.. وللإنسان فى المال ملكية الاستخلاف عن المالك الحقيقى.. ملكية مجازية، هى الحيازة المحققة للوظيفة الاجتماعية للمال، مضبوطة بضوابط الشريعة، التى هى بنود عقد وعهد استخلاف الله للإنسان فى هذه الأموال والثروات.. ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧].. وإذا كان المسلم يستعيذ بالله من الفقر والكفر؛ لأنهما صنوان!.. فإنه منهى عن الاستبداد بالمال والانفراد بثمراته؛ لأن ذلك هو الطريق إلى الطغيان ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى (٦) أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٦ ـ ٧].. هكذا تتجلى مذهبية الوسطية الإسلامية فى ملكية الأموال والثروات..

---

(١) النسفى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) جـ ١ ص ١٨٩، طبعة القاهرة سنة ١٣٤٤هـ.

وإذا كان القرآن الكريم يحدد نطاق الإنفاق عندما يقول: ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون ﴾[البقرة: ٢١٩].. فإن الرسول الكريم ﷺ، هو القائل: «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له.. قال (الراوي: الصحابي أبو سعيد الخدري، رضي الله عنه) فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل»[١].. وهو القائل في التكافل - المحقق للتوازن - العدل - كمعيار للدخول أو الخروج في ذمة الله ورسوله: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة[٢] أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى»[٣].. وعلى هذا الدرب سارت تطبيقات الحضارة الإسلامية.. فوجدنا الراشد الثاني عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، يقسم: «والذي نفسي بيده! ما من أحد إلا له في هذا المال حق، أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدهم.. فالرجل وبلاؤه.. والرجل وقدمه.. والرجل وغناؤه.. والرجل وحاجته.. هو مالهم يأخذونه. ليس هو لعمر ولا لآل عمر»[٤]، ووجدنا الراشد الرابع علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، يقول: «إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غني!.. إن الغنى في الغربة وطن، والفقر في الوطن غربة.. وإن المقل غريب في بلدته!.. أنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسوية، لا فضل فيه لأحد على أحد!..»[٥].. ووجدنا الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه، الذي أعاد إقامة ميزان العدل، بعد أن اختل - يعلن في الناس أن «المال نهر أعظم.. والناس شِرْبُهم[٦] فيه سواء»[٧].

---

(١) رواه مسلم وأبو داود والإمام أحمد.

(٢) العرصة: المحلة والناحية والحي.

(٣) رواه الإمام أحمد.

(٤) (طبقات ابن سعد) جـ ٣ ص ١ ص ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩ طبعة القاهرة - دار التحرير.

(٥) (نهج البلاغة) ص ٢٠٨، ٢٧٣، ٢٦٦ طبعة القاهرة - دار الشعب و(شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد جـ ٧ ص ٣٧. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م).

(٦) الشِّرْب: النصيب، والماء.

(٧) الأصفهاني: (كتاب الأغاني) جـ ٩ ص ٣٢٧٥، طبعة القاهرة - دار الشعب

فالعدل فريضة.. وليس مجرد حق من الحقوق - وفى سبيلها يجب الجهاد، حتى النصر أو الشهادة.. وفى ذلك يقول ابن حزم الأندلسى (٣٨٤هـ - ٤٥٦هـ / ٩٩٤م - ١٠٦٤م): «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا فى سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لابد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة.. ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعامًا فيه فضل عن صاحبه لمسلم أو لذمى.. وله أن يقاتل عن ذلك، فإن قُتل فعلى قاتله القوَد، وإن قُتل المانع فإلى لعنة الله؛ لأنه منع حقًا، وهو طائفة باغية. قال تعالى: ﴿ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات:٩]. ومانع الحق باغ على أخيه الذى له الحق.. وبهذا قاتل أبو بكر الصديق، رضى الله عنه، مانع الزكاة»[1].

إنها فلسفة متميزة، للإسلام وحضارته، فى هذا الميدان.. فالأمر ليس مجرد «حقوق» للإنسان.. وإنما هى فرائض إلهية، وتكاليف شرعية.. لأن الغاية من خلق الإنسان، وهى عبادته لله، سبحانه وتعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، لا تتحقق فى صورتها المثلى، إلا بإقامة الدين، ولا سبيل إلى ذلك إلا بصلاح الدنيا.. فصلاح دنيا الإنسان واجب دينى، يتوقف عليه تحقيق واجب إقامة الدين، الذى هو الهدف من خلق الإنسان، وخلافته عن الله.. وبعبارة الإمام الغزالى (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ / ١٠٥٨م - ١١١١م): «فإن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا.. فنظام الدين، بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات، من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن.. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية.. وإلا، فمن كان جميع أوقاته مستغرقًا بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل، وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة؟.. فإذن بان أن نظام الدنيا أعنى مقادير الحاجة، شرط لنظام الدين..»[2].

---

(١) ابن حزم: (كتاب المحلى) جـ ٦ ص ١٥٩. طبعة القاهرة - المنيرية.

(٢) (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٣٥ طبعة القاهرة - ضمن مجموعة - مكتبة صبيح - بدون تاريخ.

وإذا كان القرآن الكريم يحدد نطاق الإنفاق عندما يقول: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾[البقرة:٢١٩] .. فإن الرسول الكريم ﷺ ، هو القائل: «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له.. قال (الراوى: الصحابى أبو سعيد الخدرى، رضى الله عنه) فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى فضل»[١].. وهو القائل فى التكافل - المحقق للتوازن - العدل - كمعيار للدخول أو الخروج فى ذمة الله ورسوله. «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة[٢] أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى»[٣].. وعلى هذا الدرب سارت تطبيقات الحضارة الإسلامية.. فوجدنا الراشد الثانى عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، يقسم: «والذى نفسى بيده! ما من أحد إلا له فى هذا المال حق، أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدهم.. فالرجل وبلاؤه.. والرجل وقدمه.. والرجل وغناؤه.. والرجل وحاجته.. هو مالهم يأخذونه. ليس هو لعمر ولا لآل عمر[٤]، ووجدنا الراشد الرابع على بن أبى طالب، كرم الله وجهه، يقول: «إن الله فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غنى!.. إن الغنى فى الغربة وطن، والفقر فى الوطن غربة.. وإن المقل غريب فى بلدته!.. أنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسوية، لا فضل فيه لأحد على أحد!..»[٥].. ووجدنا الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز، رضى الله عنه، الذى أعاد إقامة ميزان العدل، بعد أن اختل - يعلن فى الناس أن «المال نهر أعظم.. والناس شِرْبُهم[٦] فيه سواء!»[٧].

---

(١) رواه مسلم وأبو داود والإمام أحمد.

(٢) العرصة: المحلة والناحية والحى.

(٣) رواه الإمام أحمد.

(٤) (طبقات ابن سعد) جـ ٣ ص ١ ص ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩ طبعة القاهرة - دار التحرير.

(٥) «نهج البلاغة» ص ٢٠٨، ٢٧٢، ٣٦٦ طبعة القاهرة - دار الشعب و(شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد جـ ٧ ص ٣٧. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م).

(٦) الشِّرْب: النصيب، والماء.

(٧) الأصفهانى: (كتاب الأغانى) جـ ٩ ص ٣٢٧٥، طبعة القاهرة - دار الشعب.

فالعدل فريضة.. وليس مجرد حق من الحقوق ـ وفى سبيلها يجب الجهاد، حتى النصر أو الشهادة.. وفى ذلك يقول ابن حزم الأندلسى (٣٨٤هـ ـ ٤٥٦هـ/ ٩٩٤م ـ ١٠٦٤م): «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا فى سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لابد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة.. ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعامًا فيه فضل عن صاحبه لمسلم أو لذمى.. وله أن يقاتل عن ذلك، فإن قُتل فعلى قاتله القوَد، وإن قُتل المانع فإلى لعنة الله؛ لأنه منع حقًا، وهو طائفة باغية. قال تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات:٩]. ومانع الحق باغ على أخيه الذى له الحق.. وبهذا قاتل أبو بكر الصديق، رضى الله عنه، مانع الزكاة»[١].

إنها فلسفة متميزة، للإسلام وحضارته، فى هذا الميدان.. فالأمر ليس مجرد «حقوق» للإنسان.. وإنما هى فرائض إلهية، وتكاليف شرعية.. لأن الغاية من خلق الإنسان، وهى عبادته لله، سبحانه وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات: ٥٦]، لا تتحقق فى صورتها المثلى، إلا بإقامة الدين، ولا سبيل إلى ذلك إلا بصلاح الدنيا.. فصلاح دنيا الإنسان واجب دينى، يتوقف عليه تحقيق واجب إقامة الدين، الذى هو الهدف من خلق الإنسان، وخلافته عن الله.. وبعبارة الإمام الغزالى (٤٥٠هـ ـ ٥٠٥هـ/ ١٠٥٨م ـ ١١١١م): «فإن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا.. فنظام الدين، بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات، من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن.. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية.. وإلا، فمن كان جميع أوقاته مستغرقًا بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل، وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة؟.. فإذن بان أن نظام الدنيا أعنى مقادير الحاجة، شرط لنظام الدين..»[٢]!

(١) ابن حزم. (كتاب المحلى) جـ٦ ص ١٥٩ طبعة القاهرة ـ المنيرية.

(٢) (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٣٥ طبعة القاهرة ـ ضمن مجموعة ـ مكتبة صبيح ـ بدون تاريخ.

فكل مقومات صلاح دنيا الإنسان - المعبر عنها بحقوق الإنسان - هى - بنظر الإسلام - فرائض وضرورات، وليست مجرد «حقوق» يجوز التنازل عنها، حتى لو كان هذا التنازل طواعية واختياراً.. وسبحان الله العظيم الذى علمنا أن عبادتنا إياه إنما هى الشكر على ما أفاضه علينا من مقومات الأمن - المادى والمعنوى - فى هذه الحياة.. ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش:٣، ٤].

ومطلق الإنسان.. وليس امتيازاً لإنسان على إنسان

وإذا كانت هذه الإشارات كافية فى تقرير حقيقة تميز فلسفة الإسلام وحضارته فى قضية «الحقوق».. حقوق الإنسان.. فإن للإسلام وحضارته تميزاً آخر فى «إنسان» هذه الحقوق!..

فتطبيقات الحضارة الغربية فى ميدان حقوق الإنسان شاهدة على أن الإنسان الذى استحق أن تكفل له هذه الحقوق إنما هو الإنسان الأبيض قبل سواه وأكثر من سواه، وفى أحيان كثيرة دون سواه؟!..

فإنسان الحقبة اليونانية، صاحب الحقوق، كان القلة الحرة - السادة - المشتغلة بالعمل الذهنى.. وإنسان الغرب الحديث والمعاصر، صاحب الحقوق، كاد أن يكون الإنسان الغربى دون سواه..

وإذا كان الواقع الصارخ من حولنا يغنى عن ضرب الأمثال.. فإننا نتخير مثالين شاهدين على هذا التمييز.

● لقد عشنا حيناً من الدهر - وكثمرة من ثمرات الغفلة والغزو الفكرى - نلقن أبناءنا فى المدارس والجامعات، أن من أسباب نهضاتنا وثوراتنا الحديثة ما أشاعته مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون Wilson (توماس وودرو) (١٨٥٦م - ١٩٢٤م) - الذى حكم الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنة ١٩١٣م وسنة ١٩٢١م - ما أشاعته مبادئه الأربعة عشر من انتعاش لحقوق الإنسان، وخاصة فى مجال حقه فى «تقرير المصير» عقب الحرب الاستعمارية العالمية الأولى..

لكننا عندما نتأمل هذه المبادئ، لا يصعب علينا أن نكتشف فيها عنصرية الرجل الأبيض وتمييزه بين أبناء حضارته الغربية وغيرهم في «حق تقرير المصير»!.

(أ) فهذه المبادئ ـ التي خدعونا فقالوا إنها إعلان لحق الشعوب ـ كل الشعوب ـ في تقرير المصير ـ كانت ـ في حقيقتها ـ مبادئ التقنين لزحف القوى الغربية على مقدرات الشعوب الضعيفة.. وذلك عندما يدعو المبدأ الثالث منها إلى «إزالة الحواجز الاقتصادية بين الشعوب بقدر الإمكان».. في ظروف انعدم فيها تكافؤ الفرص ومقومات المنافسة الاقتصادية المتكافئة بين شعوب أمتنا ـ والأمم المماثلة ـ وبين شعوب الحضارة الغربية في ذلك التاريخ..

(ب) وهي مبادئ التمييز العنصري بين الشعوب في «حق تقرير المصير»، عندما تذكر هذا الحق صراحة وتعترف به بالنسبة للشعوب الأوروبية البيضاء، فينص المبدأ التاسع على «تعديل حدود إيطاليا بما يتفق مع توزيع القوميات الإيطالية».. وينص المبدأ العاشر على «تقسيم النمسا والمجر تقسيماً يتفق مع توزيع قوميات الإمبراطورية».. وينص المبدأ الحادي عشر على «تعديل الحدود في شبه جزيرة البلقان بما يتفق مع الأوضاع التاريخية وتوزيع القوميات».. ومكوناتها القومية، وأوضاعها التاريخية..

فإذا ما جاءت هذه المبادئ إلى الملونين، وإلى أوطان شعوب الأمة الإسلامية على وجه الخصوص، اختفى منها تعبير «تقرير المصير»؟!.. ورأينا المبدأ الثاني عشر يقرر تصفية الخلافة والسلطنة العثمانية، دون أن يذكر لشعوب هذه الخلافة أي حق في تقرير المصير.. فينص هذا «المبدأ» على «قصر حكم الأتراك على رعايا جنسهم، وتقرير حرية الملاحة في مضيق الدردنيل»؟!.. وذلك لأن إعلان هذه «المبادئ» قد تم في ذات الوقت الذي كان فيه الغرب يمهد الطريق لتقسيم تركة «دولة الرجل المريض» بين قواه الاستعمارية.. فكان أن اعترفت هذه «المبادئ» للرجل الأبيض ـ كشعوب أوروبية ـ بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.. واعترفت كذلك للرجل الأبيض ـ كمستعمر غربي ـ «بحقه» في تقرير مصائر شعوبنا الإسلامية نحن، رغماً عنا، وفي غيبة منا؟!.. فقصروا حكم الأتراك على جنسهم التركي.. واقتسموا المشرق العربي وفق معاهدة «سيكس ـ بيكو» السرية، التي عقدوها سنة ١٩١٦م.. وقررت الحركة الصهيونية ـ التي هي نبت

غربي، وشريك في المشروع الغربي ـ مصير فلسطين، من خارجها، ورغمًا عن شعبها، وذلك وفق وعد بلفور Balfour (١٨٤٨م ـ ١٩٣٠م) الذي أعلن في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧م.. والذي وافق عليه الرئيس الأمريكي ـ صاحب «المبادئ» ـ ويلسون، قبل إعلانه؟!.. ثم وافقت عليه فرنسا وإيطاليا.. ثم وضعوه في الممارسة والتطبيق بواسطة الانتداب البريطاني، الذي باركته «عصبة الأمم»، التي أقاموها سنة ١٩٢٠م!.. وهي العصبة التي قالوا إن ميثاقها قد مثل أول تقنين معاصر لحقوق الإنسان؟!..

هذا هو موقف الغرب من مبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، وتلك هي المكاييل المختلفة ـ بل والمتناقضة والمتعارضة ـ التي يكيل بها في هذا الموضوع.. وهو لا يزال على موقفه هذا حتى الآن.. فكل صهيوني، من أي جنس ووطن ولغة وقومية، من «حقه»، وفق القانون الصهيوني، الذي تنفذه حراب الغرب، أن يقرر الاستيطان بفلسطين، فيقرر مصيرها ككيان للاستيطان الصهيوني.. في الوقت الذي يقف فيه الغرب، حتى اليوم، موقف العداء من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟!..

❊ ❊ ❊

● وفي الوقت الذي كان فيه الغرب يقيم الدنيا، بل ويشن الحروب، بدعوى «تحرير الرقيق» ـ حتى ولو كان هذا الرقيق خادمًا في منزل ـ كان يسترق ـ بغزوته الاستعمارية الحديثة ـ الأمم والشعوب والقارات.. يسترق إنسانها، ويدمر ويمسخ وينسخ مواريثها وهويتها الحضارية.. بل ويقتلع بعضها اقتلاعًا لِيُحِلَّ محلها أبناءه البيض بالاستعمار الاستيطاني!..

حدث ذلك.. ولا يزال يحدث، في الوقت الذي اتخذ فيه الإسلام، منذ نزل قرآنه وبعث رسوله ﷺ ، وقامت دولته، وتبلورت حضارته.. اتخذ فيه الموقف الواضح والحاسم الرافض للتمييز بين بني الإنسان..

فالإسلام يقرر أن التكريم الإلهي إنما هو للإنسان، مطلق الإنسان.. أي لبني آدم أجمعين، على اختلاف الألوان والعقائد والحضارات والشعوب والقبائل والأعراق ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ

كثير ممن خلقنا تفضيلا ﴾ [الإسراء: ٧٠].. وبعد ذلك التكريم العام تكون التقوى معيار التفاضل بين المكرمين ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴾ [الحجرات: ١٣].

والحرية، التى هى فريضة إلهية وتكليف شرعى، ليست امتيازًا خاصًا، بل هى لكل الناس.. والراشد الثانى عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، عندما قال كلمته الحكيمة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟!».. قالها ومقام الحديث عن إنسان نصرانى - قبطى - وإبان الفتح الذى يقتضى، ضمن ما يقتضى، تمييزًا - لدواعى الأمن - بين الفاتحين وبين أهل البلاد المفتوحة، الذين لم يندمجوا بعد فى أمة الفتح، بالمعنى القومى فضلاً عن المعنى الدينى..

والعدل، الذى أراده الله فريضة إنسانية، وليس مجرد «حق» من حقوق الإنسان.. قد جعله الإسلام لمطلق الإنسان.. مسلمًا كان أو غير مسلم.. بل صديقًا كان أو عدوًا: ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ﴾ [المائدة: ٨].

هكذا تميز الإسلام فى «فلسفة» الحقوق المقررة للإنسان..

وهكذا تميز، أيضًا فى «آفاق» الإنسانية، التى جعل لها هذه «الحقوق» فرائض إلهية وتكاليف شرعية، تأثم جميعًا إذا هى نكصت أو تخاذلت عن الجهاد فى سبيل تحقيق هذه الواجبات فى كل مناحى حياة الإنسان.. كل إنسان.. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

الفصل الثانى

فى الحرية

الحرية: هى المقابل المناقض للعبودية.. والحر: ضد العبد والرقيق.. وتحرير الرقبة: عتقها من الرق والعبودية.. فالحرية هى رخصة الإباحة التى تمكن الإنسان من الفعل أو الترك، المعبر عن إرادته، التى هى شوق إلى الفعل أو الترك، فى أى ميدان من ميادين الفعل، وبأى لون من ألوان التعبير الحر..

وفى المصطلح القرآنى مقابلة بين الحر والعبد ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى﴾[البقرة:١٧٨]..

ومن المأثورات الإسلامية كلمات الفاروق عمر بن الخطاب، رضى الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا»؟!..

وكما أن الحر هو الخالى من القيود المادية والقانونية التى تحد من حريته، فهو أيضًا المتحرر من سلطان الصفات والعادات الذميمة؛ لأنها تستعبد صاحبها.. وفى القرآن الكريم: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾[آل عمران: ٣٥].. أى حرًا معتقًا من أمر الدنيا والحرص على شهواتها.. وفى الحديث النبوى الشريف: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار..»[1] ذلك لأن الحريص عبد لما هو حريص عليه.. وفى ذلك يقول الشاعر:

ورقُّ ذوى الأطماع رقٌّ مُخَلَّدُ

* * *

---

(١) رواه البخارى وابن ماجة.

ولما كان الإسلام، جوهر رسالته، هو إحياء للإنسان، يحرر ملكاته وطاقاته من استعباد الطواغيت، فيجعل هذه الملكات والطاقات خالصة لله، سبحانه وتعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾[الأنفال:٢٤]. كانت رسالته، في العقيدة والشريعة، تحريرًا للإنسان، وذلك حتى تتحرر فيه هذه الملكات ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم﴾[الأعراف ١٥٧].. فجميع أحكام شريعته تحرير، حتى عندما تحرم الخبائث؛ لأن اجتناب هذه الخبائث تحرير للإنسان من العبودية لها!.. ومن ثم فكل الإسلام إحياء بالحرية، يضع عن المؤمنين به القيود والأغلال - المادية والقانونية والخُلقية - وينمي ويزكي الملكات والطاقات الخيرة؛ لتغالب وتتغلب على القيود والأغلال، فتصبح قمة العبودية لله وحده هي ذروة الحرية والتحرير للإنسان!..

ولأن هذا هو جوهر ومقام الحرية في رسالة الإسلام، فلقد لحظ المفسرون للقرآن الكريم سر التشريع الذي جعل كفارة القتل الخطأ تحرير رقبة من رق العبودية ﴿ومن قتل مؤمنا خطئا فتحرير رقبة مؤمنة﴾ [النساء:٩٢]. ذلك لأن الرق موت، والحرية حياة، فلما كان القاتل قد أخرج - بالقتل - نفسًا من عداد الأحياء إلى عداد الأموات، فإن كفارة هذا الذنب - المعادلة له - هي تحرير رقبة، بإخراج صاحبها من عداد الأموات - بالرق - إلى عداد الأحياء - بالحرية والتحرير!..

ولما كان «الإسلام دين الجماعة»، الذي لا تكتمل إقامته إذا وقف عالم الإيمان به عند حدود الفرد المنعزل، حتى ولو استخلص كل نفسه - بالرهبنة - للدين.. بل لابد لإقامة فرائضه وواجباته وشرائعه من أمة ووطن، ومجتمع، ودولة، وعمران؛ لأن تكاليفه وفرائضه الاجتماعية - الكفائية - موجهة إلى الجماعة، ولا تقوم ولا تُقام إلا بالجماعة، بل وحتى فرائضه الفردية أغلبها جماعي الإقامة والأداء.. وأداؤها في جماعة أزكى وأكثر ثوابًا.. لأن هذا هو مكان الجماعة والجماعية في إقامة دين الإسلام وتحقيق شريعته، لم يقف الإسلام عند تحرير ذات الفرد وطاقاته وملكاته.. فلم يعرف الرهبانية

التى تقف عند تحرير الذات الفردية، وإنما جعل رهبانيته الجهاد الذى يحرر الأمم والشعوب والأوطان، فقال رسوله الكريم ﷺ: «إنى لم أومر بالرهبانية»[1] و«إن الرهبانية لم تكتب علينا»[2] و«عليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام»[3] فكانت فتوحات الإسلام حروب تحرير للأمم والشعوب من عبودية الاستبداد الخارجي الذى فرضه على هذه الشعوب، يومئذ استعمار الفرس والروم، ومن الاستعباد الروحى والاجتماعى الذى فرضته على هذه الشعوب نظم الكهانة الدينية، والجور الطبقى، والاستبداد السياسى ـ فى الكسروية الفارسية والقيصرية البيزنطية ـ وعن جوهر هذه الرسالة التحريرية عبر الصحابى «ربعى بن عامر التميمى»، عندما سأله «رستم» قائد الفرس: «ما الذى جاء بكم»؟!..

.. فقال:

ـ «إن الله ابتعثنا، وجاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام»..

فهى رسالة تحرير.. وتحرير لمن شاء التحرر، بالحرية والاختيار!.. تحرير من عبادة العباد.. ومن ضيق الدنيا.. ومن جمود كهانة الأديان..

فالحرية والتحرير هى جوهر رسالة الإسلام.. ولأن إقامة الإسلام لا تكتمل إلا فى أمة، كان اختصاص رسوله ﷺ وشريعته بالجهاد لتحرير الأمم والشعوب، وبالدولة لحراسة الدّين المحرر لهذه الأمم والشعوب..

ولأن شعوب الشرق، إبان ظهور الإسلام، قد أدركت هذه الحقيقة من حقائقه، فلقد انخرطت فى موكب فتوحاته ورعية دولته ولما يدخل الإيمان بعقيدته بعد فى قلوب هذه الشعوب!..

* * *

(١) رواه الدارمى.

(٢) رواه الإمام أحمد.

(٣) رواه الإمام أحمد.

وإذا كانت الشرائع السابقة على الإسلام قد تميزت بالمحلية والمرحلية والاختصاص بقوم من الأقوام.. فلقد كانت عالمية الشريعة الإسلامية تحريرًا للمؤمنين بها من قيد المحلية وعصبية القومية، وظلت المحلية والأقوام والشعوب والقبائل كلبنات في الأمة المنفتحة آفاقها دائمًا وأبدًا لكل من يخلص العبودية لله.. فكانت عالمية الإسلام تحريرًا من ضيق أفق العصبية الجاهلية، وكان استيعاب الإسلام لمواريث النبوات والرسالات السابقة، وإضافته التي اكتمل بها دين الله الواحد - أي التصديق لما بين يديه، والهيمنة على ما بين يديه - كان ذلك تحريرًا من التعصب للشرائع المحلية، وانفتاحًا لأبواب الحرية في شريعته التي استوعبت الشرائع، وأضافت إليها، ومن ثم أغنت عنها الذين آمنوا بها.. وبعبارة «حاطب بن أبي بلتعة» [٣٥ ق.هـ - ٣٠ هـ / ٥٨٦م - ٦٥٠م - حامل كتاب رسول الله ﷺ إلى «المقوقس» - عظيم القبط: «إن لك دينا لن تدعه إلا لما هو خير منه، وهو الإسلام، الكافي الله به فقد ما سواه»!..

* * *

وكما جاء الإسلام ليضع عن الإنسان إصر القيود التي صنعها الاستبداد، وأغلال العقائد الباطلة والشرائع المحرفة.. فلقد جاء ليفتح أبواب حرية الفكر والنظر أمام العقل الإنساني لينظر ويتدبر ويتفكر في ملكوت السموات والأرض. وفي تاريخ الأولين والآخرين.. في الماضي والحاضر والمستقبل.. في كيف بدأ الخلق، ولماذا كان الخلق، وإلى أين المسيرة والمصير؟؟.. فكان حديث القرآن الكريم عن التعقل والتدبر والتفكر والتذكر والحكمة والاعتبار.. بل واستنفاره هذه الملكات الإنسانية لتعمل بكل ما وهبها الله من طاقات في النظر لاكتشاف ما أودع الله في عالم الشهادة من آيات وسنن وأسرار.. فبعد أن كان سبيل الإيمان - في طور الطفولة الإنسانية - هو إدهاش العقل بالمعجزات المادية، إدهاشًا يشل طاقاته وقدراته على التفكير!.. غدا النظر والتعقل السبيل للإيمان المؤسس على تبين ما في المخلوقات من حقائق وقوانين وآيات.. ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [فصلت:٥٣]. ولذلك رأينا الحديث المتكرر، في القرآن الكريم، الذي يستحث الإنسان على تنمية ملكات وطاقات النظر والتفكر، لتزداد مساحة الحرية الإنسانية - بالعلم والمعرفة - إزاء ما في الكون من قيود تتمثل في المجهول..

فالحديث عن التعقل يرد فى القرآن - بصريح المصطلح - فى تسعة وأربعين موضعًا.. وعن القلب - الذى هو أداة الفقه والعقل - فى أكثر من مائة موضع.. وعن اللُّب - الذى هو جوهر العقل - فى ستة عشر موضعًا.. وعن النهى - بمعنى العقل - فى موضعين.. وعن الفكر والتفكر فى ثمانية عشر موضعًا.. وعن الفقه - الذى هو تجاوز علم المشاهد إلى علم الغيب - فى عشرين موضعًا.. وعن التدبّر - الذى هو النظر فى العواقب والمستقبليات - فى أربعة مواضع.. وعن الاعتبار فى سبعة مواضع.. وعن الحكمة - التى هى الصواب والإصابة بواسطة العقل - فى تسعة عشر موضعًا.. وانطلاقًا من هذا الرصيد، غير المسبوق فى شريعة من الشرائع السابقة على شريعة الإسلام، رصيد التحرير لملكات التعقل والتدبر والتفكر لدى الإنسان؛ ليتحرر من خوف المجهول، ويمتلك مفاتيح القوى التى سخرها الله له فى استعمار الأرض.. انطلاقًا من هذا الرصيد التحريرى، قال جمهور من فلاسفة الإسلام: إن أول واجب على الإنسان المكلف هو «النظر»؛ لأن النظر الحر - هو المحرر لملكات الإنسان - وهو السبيل إلى الإيمان الدينى، الذى تبلغ به هذه الملكات قمة التحرر من استعباد الطواغيت!..

❊ ❊ ❊

وكما تجاوز الإسلام تحرير طاقات الإنسان إلى تحرير الشعوب من الاستعباد.. فلقد تجاوز تحرير الذين كانوا يعدون «أحرارًا» إلى الدعوة لتحرير «الأرقاء»..

لقد ظهر الإسلام ونظام الرق - فى شبه الجزيرة العربية أو فيما وراءها - نظام عام، وبالغ القسوة، ويمثل ركيزة من ركائز النظامين الاقتصادى والاجتماعى لعالم ذلك التاريخ.. وإذا نظرنا إلى المحيط الذى ظهر فيه الإسلام وجدنا الروافد المتعددة دائمة الإمداد لنهر الرقيق الزاخر بالجديد من الأرقاء.. فالحروب العدوانية.. والغارات الدائمة.. والفقر المدقع.. والعجز عن سداد الدين.. والحرابة وقطع الطريق.. وأسواق النخاسة التى تعج بالصغار المجلوبين - فتيانًا وفتيات - كانت من المعالم الأساسية لكل المجتمعات، حتى لا نغالى إذا قلنا: إن الرقيق كان «العملة الدولية» لاقتصاد ذلك التاريخ!.

فلما جاء الإسلام، وقامت دولته بالمدينة، حرم وألغى كل المنابع والروافد التى تمد نهر الرقيق بالجديد والمزيد.. ووسع مصبات ذلك النهر، عندما حبب إلى الناس عتق

الأرقاء وتحريرهم، بل وجعله مصرفًا من مصارف الأموال الإسلامية العامة، وصدقات المسلمين.. وعندما جعل العديد من كفارات العديد من الذنوب فى تحرير الأرقاء.. وعندما سن شرائع المساواة بين الرقيق ومالكه، فى المطعم والمشرب والملبس، ودعا إلى حسن معاملته، والتخفيف عنه فى الأعمال، حتى لقد أصبح الاسترقاق ـ فى ظل هذه التشريعات ـ عبئًا اقتصاديًا يزهد فيه الراغبون فى الثراء، بعد أن كان موردًا من موارد الاستغلال!..

فلم يكن موقف الإسلام من «الحرية»، وعداؤه «للعبودية».. إذا نظرنا إلى موقفه من نظام الرق ـ مجرد موقف «فكرى.. نظرى ـ أخلاقى»، وإنما تجسد على أرض الواقع تجربة إصلاحية شاملة غيرت المجتمع الذى ظهر فيه تغييرًا جذريًا.. بل إنه لم يقف بالرقيق عند حد العتق والتحرير، وإنما فتح أمامهم كل أبواب الارتقاء فى السلم الاجتماعى، وفق المعايير التى اعتمدها للارتقاء الاجتماعى: التقوى، والبلاء فى إقامة الدين والدولة والمجتمع الجديد.. حتى رأينا «بلالاً الحبشى» ـ الذى أعتقه أبو بكر الصديق ـ يقول عنه عمر بن الخطاب ـ وهو من هو شرفًا وحسبًا ونسبًا: «سيدنا ـ (أى أبو بكر) ـ أعتق سيدنا ـ (أى بلالاً) ـ !!»..

ولقد وقف التشريع الإسلامى بالاسترقاق عند أسرى الحرب المشروعة وحدها، وذلك ليبادلهم مع أسرى المسلمين.. بل وشرع لهذه الحالات، المحدودة العدد، «المنّ» و«الفداء» ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]..

ذلك هو إنجاز الإسلام فى واقع التحرير للرقيق.. وهو إنجاز لا تحسب عليه «الردة» التى حدثت عندما استشرى الاسترقاق بعد اتساع الدولة، ودخول شعوب كان الرق فيها نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا معقدًا ومركبًا.. والدولة الإسلامية ليست على حالها فى ظل منهاج النبوة والراشدين!..

* * *

ولأن هذا هو مقام الحرية فى الإسلام، فلقد كان مبحثها هو أول المباحث التى بدأت بها الفلسفة الإسلامية فى تاريخنا الحضارى، بعد ظهور الإسلام.. ولقد دلت

ملابسات هذه النشأة على ارتباط «الحرية» بـ «المسئولية» ارتباطًا عضويًا؛ لأن القضية التى أثارت الجدل فولدت البحث فى هذه القضية، هى التغيرات التى أحدثتها الدولة الأموية فى نظام الحكم الإسلامى، والصراعات التى حدثت بين المسلمين حول هذه المتغيرات.. وهل القائمون بها مسئولون عنها؟.. يحاسبون عليها؟.. فهم أحرار مختارون؟؟.. أم أنهم غير مسئولين؟.. كليًا؟.. أو جزئيًا؟.. ولا حساب عليهم؟.. لأنهم مسيرون مجبرون؟؟.. فنشأ مبحث الحرية ـ الذى عُبر عنه أحيانًا بـ «الكلام فى القدر» مرتبطًا بالمسئولية.. مسئولية الإنسان..

ولقد تميزت نظرة الإسلام إلى «الحرية» عن نظرات كثير من الفلسفات والأنساق الفكرية الأخرى.. فالحرية فى النظرة الإسلامية، ضرورة من الضرورات الإنسانية، وفريضة إلهية وتكليف شرعى واجب.. وليست مجرد «حق» من الحقوق الإنسانية، يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها إن هو أراد!ـ فالرضا بالعبودية هو امتهان لمن كرمه خالقه، واستخلفه فى حمل أمانة استعمار الأرض، ورفع مقامه حتى على الملائكة المقربين!.. وفيه ظلم للنفس، سيحاسب عليه ذلك الذى يرضى لنفسه الرق والاستعباد!.

والحرية فى الإسلام هى ضرورة إنسانية، لمطلق الإنسان، وليست للإنسان المسلم وحده.. وعمر بن الخطاب عندما استنكر استعباد الناس ـ «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا»؟!ـ كان «الناس» الذين يتحدث عنهم غير مسلمين..

وإذا كان الدين والتدين هو أغلى وأول ما يميز الإنسان، فإن تقرير الإسلام لحرية الضمير فى الاعتقاد الدينى لشاهد على تقديس حرية الإنسان فى كل الميادين.. فهو حر حتى فى أن يكفر، إذا كان الكفر هو خياره واختياره، طالما أنه لا ينشر كفره بين الناس فيعتدى على حريتهم فى الاعتقاد الدينى الذى جعلوه مقومًا من مقومات الاجتماع الإنسانى ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة ٢٥٦].. ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[هود:٢٨]. ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ

النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]. لقد أراد الله للناس الهدى والإيمان.. لكنه جعل لهم، مع هذه الإرادة الإلهية، الحرية والتخيير والتمكين.. فكان انتصار الإسلام للحرية الإنسانية فى كل الميادين..

كذلك تميز الإسلام بمذهبه فى «نطاق» الحرية الإنسانية و«آفاقها» و«حدودها»، تبعًا لتميز فلسفته فى مكانة الإنسان فى هذا الوجود..

فالإنسان خليفة عن الله، سبحانه وتعالى، فى عمارة الوجود.. ومن ثم فإن حريته هى حرية الخليفة، وليست حرية سيد هذا الوجود.. إنه حر، فى حدود إمكاناته المخلوقة له - والتى لم يخلقها هو!ـ.. وهو حر، فى إطار الملابسات والعوامل الموضوعية الخارجية، التى ليست من صنعه، والتى قد يستعصى بعضها على تعديله وتحويره وتغييره!.. هو حر، فى إطار أشواقه ورغباته وميوله، التى قد لا تكون دائمًا وأبدًا ثمرات حرة وخالصة لحريته وإرادته الخالصة، وإنما قد تكون، أحيانًا، ثمرات لمحيط لم يصنعه هو، ولموروث ما كان له إلا أن يتلقاه!..

ثم إنه «الخليفة والوكيل والنائب الحر»، الذى يجب أن تظل حريته فى إطار عقد وعهد الاستخلاف الإلهى له.. والذى تمثل الشريعة الإلهية مواده وبنوده وأطر حاكميته.. فهى عقد وعهد الاستخلاف والتوكيل..

وإذا كان الله، سبحانه وتعالى، قد سخر للإنسان ظواهر الطبيعة وقواها.. ليتحرر من العبودية لها.. فإنه قد أقام - أو أراد - إخاء بين قوى الإنسان وقوى الطبيعة، لتمتزج حريته بهذا التسخير المتبادل.. فهو أخ للطبيعة، بين قواه وقواها تسخير متبادل، هو أشبه ما يكون بالارتفاق، كل مرفق مسخر للمرفق الآخر، الأمر الذى يجعل الحرية الإنسانية حرية المخلوق.. المسئول.. لا حرية الذى لا يسأل عما يفعل.. الفعال لما يريد[1]..

* * *

---

(١) انظر: د. محمد عمارة (الإسلام وفلسفة الحكم) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م. و(المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م.

الفصل الثالث

فى حرية الضمير

من الظواهر التى شاعت فى حياتنا الفكرية ـ فى العقود الأخيرة ـ ظاهرة الضيق بالرأى المخالف.. وحكم غير المختصين فى أعمال فكرية لا علاقة لتخصصهم العلمى بها، وقياسها بغير المعايير التى يجب أن تقاس بها؟!.. والذهاب فى «ضيق الصدر الفكرى» إلى حد الحكم بالكفر على هؤلاء المخالفين؟!..

ويخطئ من يظن أن هذا السلوك الردئ وقف على بعض «الإسلاميين» الذين يكفرون نفرًا من «العلمانيين».. ذلك أن سلاح التكفير هذا قد أصبح مشهرًا ضد العديد من فصائل الإسلاميين، توجهه ضدهم «دول» و«مؤسسات»، وليس مجرد كتاب أو مفكرين؟!.. الأمر الذى يدعو إلى الاحتكام إلى الإسلام، طلبًا لكلمة سواء فى هذا الأمر الخطير..

وإذا كان إسلامنا قد علمنا أن معرفة الحق هى السبيل إلى معرفة أهله، وأن الإسلام هو الحاكم على الرجال، دون أن يكون فى تصرفات «الرجال» ـ إذا تنكبت طريق الحق ـ ما يعيب الإسلام.. ومن ثم فإن على مختلف الفرقاء: الذين يدافعون عن الإسلام دفاع «الدبة التى قتلت صاحبها» من فرط حبها ـ غير الواعى ـ إياه؟!.. وأيضًا أولئك الذين يتلقفون صنيع هذه «الدبة» لتشويه الدعوة المقدسة والنبيلة من أجل استكمال أسلمة الواقع والقانون فى مجتمعات المسلمين.. إن مختلف الفرقاء فى هذه القضية مدعوون إلى الاحتكام إلى «الحق»، كما تمثل فى أصول الإسلام ـ قرآنا وسنة ـ وفى فكر أعلامه، وفى تطبيقات هذه الأصول ومناهج هؤلاء الأعلام.. ومنهم علماء وأعلام الأزهر الشريف، على امتداد تاريخه العريق..

● فالله، سبحانه وتعالى، يعلمنا ـ بقرآنه الكريم ـ تفرده وحده، واختصاصه دون سواه بالحكم على العقائد والضمائر والأفئدة والقلوب؛ لأنه وحده صاحب العلم المحيط بما فيها، لم يعط شيئًا من ذلك لأحد سواه.. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ٩٤].

ولقد وقف أئمة تفسير القرآن الكريم وأعلامه أمام هذا التوجيه القرآني والفريضة الإلهية، وقفة ذات دلالة، فقالوا لنا: إن في هذا التوجيه الإلهي «من الفقه باب عظيم، وهو أن الأحكام تناط بالمظان والظواهر، لا على القطع واطلاع السرائر.. فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر..»(١).

فعلى الذين يقلدون الكهانة الكنسية، باسم الإسلام، وأيًا كانت مواقعهم، أن يتقوا الله في الإسلام ـ الذي لم يحفظوا كتابه، ولم يفقهوا علومه، ولم يكتبوا في فكره كتابًا واحدا؟!..

وعلى أعداء الشريعة، وأنصار «التغريب»، والمبشرين بالتبعية للحضارة الغربية، أن يعلموا أن هذه «الصغائر» ليست من الإسلام في شيء.. ومن ثم فلا حجة فيها على الإسلام؟!..

● ورسول الإسلام ﷺ، هو الذي نتعلم منه النهج والقدوة في هذا المقام.. لقد جاءه نفر من صحابته يحدثونه عن «الوساوس» التي جعلتهم «يشكون» في جوهر الدين ومحور التدين.. في ذات الله؟!.. فلم يجزع رسول الله ﷺ.. ولم ينهرهم.. ولم يتصيد مواقف الضعف ليوجه الاتهامات.. بل وصف حالهم وقلقهم «الفكري» و«شكهم المنهجي» الباحث عن سبل اليقين بأنه «صريح الإيمان.. ومحض الإيمان» ولبه وجوهره.. ففي الحديث الذي يرويه أبو هريرة، يقول: جاء نفر من الصحابة إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: «يا رسول الله، إن أحدنا يحدث نفسه بالشيء ما يحب أن يتكلم به وإن له ما على الأرض من شيء.. وإنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) جـ ٥ ص ٣٣٩، ٣٤٠ طبعة دار الكتب المصرية.

به»؛ فأجابهم الهادى البشير: «وقد وجدتموه»؟!. قالوا: نعم.. فقال: «ذاك صريح الإيمان.. ذاك محض الإيمان»[1]؟!..

● وإنها لشهيرة وحاسمة قصة ذلك الحديث الذى رواه بطلها أسامة بن زيد، رضى الله عنهما، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ، فى سرية، فصبّحنا الحُرقات ـ مكان ـ من جهينة. فأدركت رجلاً، فقال: لا إله إلا الله. فطعنته. فوقع فى نفسى من ذلك. فذكرته للنبى ﷺ، فقال: «أقال: لا إله إلا الله، وقتلته؟!».. قال قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفًا من السلاح. قال: «أفلا شققت عن قلبه لتعلم أقالها أم لا؟!».. «فما زال يكررها علىّ حتى تمنيت أنى أسلمت يومئذ»[2].

وأمام هذا النهج النبوى، والموقف الإسلامى الجامع يقف الإمام النووى [٦٣١هـ ـ ٦٧٦هـ/ ١٢٣٣ـ١٢٧٧م] وهو يشرح «صحيح مسلم»، فيقول: «إنما كُلفتَ بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان. وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه»!

فعلى الذين لم يفقهوا نهج الإسلام فى صيانة العقائد عن عبث الأحكام وطائش القرارات، أن يتقوا الله فى هذا النهج الذى تميز به الإسلام وامتاز على غيره من الديانات..

وعلى الذين يكيدون للإسلام ونهجه بتصيد العابث من الأحكام والطائش من القرارات، أن يميزوا بين هذا النهج الراقى للإسلام الحنيف وبين عبث العابثين.. فمعرفة الحق هى السبيل إلى معرفة أهله ـ وليس العكس ـ وليس فى حكم «الرجال» ما ينهض حجة على الإسلام؟!..

● وها هو حجة الإسلام أبو حامد الغزالى [٤٥٠هـ ـ ٥٠٥هـ/ ١٠٥٨م ـ ١١١١م] يعلم الدنيا أن هذا النهج الإسلامى لم يكن مجرد «فكر نظرى»، وإنما كان التزام حضارة وضعه أعلامها فى «الممارسة والتطبيق»، فيقول: إنه «ينبغى الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، خطأ. والخطأ فى ترك ألف كافر أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم»[3]!

---

(١) حديثان رواهما مسلم والإمام أحمد.

(٢) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والإمام أحمد.

(٣) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٤٣، طبعة القاهرة ـ مكتبة صبيح، بدون تاريخ.

● وفى عصرنا الحديث، تجد السيادة لهذا النهج الإسلامى العظيم.. فعندما يخلط واحد من دعاة «التغريب» ـ هو فرح أنطون [١٨٧٤م ـ ١٩٢٢م] ـ بين موقف الإسلام ونهجه هذا وبين الكهانة الكنسية الغربية التى زعمت لنفسها حق الحكم على العقائد والضمائر، يتبرى إمام الاجتهاد الإسلامى الحديث، والابن البار للأزهر الشريف الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩م ـ ١٩٠٥م] ليقول: «إن الله لم يجعل للخليفة ولا للقاضى ولا للمفتى ولا لشيخ الإسلام أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام.. ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعى حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه، أو ينازعه فى طريق نظره.. فليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشر، وهى سلطة خوّلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خوّلها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم.. وليس لمسلم، مهما علا كعبه فى الإسلام، على آخر، مهما انحطت منزلته فيه، إلا حق النصيحة والإرشاد.. .. ولقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر..»[1]؟!

فكان فى هذا الفكر الوجه المشرق للإسلام فى هذا الموضوع.. تَعَلَّم منه أهل الإخلاص من «الإسلاميين» ومن «العلمانيين» على حد سواء!.

● بل وما لنا لا نُذَكّر كل الفرقاء، من أنصار أسلمة الواقع والقانون، ومن دعاة «التغريب» والتبعية للغرب فى الفكر والسلوك.. ما لنا لا نذكر كل هؤلاء الفرقاء بنهج الأزهر، تاريخيًا، فى مثل هذه الأمور..

لقد جاء حين من الدهر ادعى فيه واحد من علماء الأزهر ـ هو المرحوم الشيخ على عبد الرازق [١٣٠٥م ـ ١٣٨٦هـ/ ١٨٨٧م ـ ١٩٦٦م] ـ دعوى لم يقل بمثلها عالم مسلم عبر تاريخ الإسلام الطويل.. ادعى أن الإسلام دين لا دولة، وأن نبيه رسول رسالة روحية وليس حاكمًا ولا قائد دولة، وأن هذا الإسلام مثله كمثل المسيحية يدعو لأن ندع ما لقيصر لقيصر وما لله لله؟!..

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) جـ ٣ ص ٢٨٢ ـ ٢٨٩. دراسة وتحقيق د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

وعندما تصدى الأزهر، يومئذ، لهذه الدعوى، وجدنا وثائقه الفكرية، التي نقضت هذا الزعم، قد برئت من أي اتهام للرجل في عقيدته.. استوت في ذلك «حيثيات» حكم «هيئة كبار العلماء»، وما كتبه الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه [نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم] وما كتبه المفتي محمد نجيب المطيعي في كتابه [حقيقة الإسلام وأصول الحكم]..

بل وكان ذلك هو التزام الأزهر وعلمائه عندما خرج الدكتور طه حسين سنة ١٩٢٦م بكتابه [في الشعر الجاهلي].. وفيه ما فيه من إلقاء ظلال الشك الديكارتي على بعض من قصص القرآن الكريم؟!..

فبدءا من القرآن الكريم.. إلى السنة النبوية الشريفة.. إلى النهج الذي انتهجه أئمة الإسلام وأعلامه.. والذي جسدته مواقف الأزهر الشريف، عبر تاريخه العريق،.. كانت مقارعة الحجة بالحجة.. والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.. والتحرج كل التحرج من الكهانة والسلطة الدينية في الحكم على الضمائر والعقائد والأفئدة والقلوب..

وعندما أصيبت بعض الفصائل الشبابية في حركة الصحوة الإسلامية المعاصرة بداء الحكم على عقائد المسلمين بالكفر وعلى مجتمعاتهم بالارتداد إلى الجاهلية.. كان الأزهر في مقدمة من تصدى لهذا الانحراف عن نهج الإسلام بالنقد والتفنيد والتوجيه..

تلك هي تقاليد الإسلام الدين.. والإسلام الحضارة، مع هذه القضية، التي يجب أن يرعى فيها الجميع هذه التقاليد التي أرساها الإسلام منذ أن نزل الوحي بكتابه المبين على قلب الصادق الأمين، عليه الصلاة والسلام.

* * *

إن طوق النجاة لهذه الأمة إنما يكمن في «الإبداع» و«الاجتهاد» و«التجديد»، الذي تصوغ به مشروعها الحضاري المتميز عن المشروع الغربي، كشرط ضروري لنجاح جهادها المقدس لوضع هذا المشروع في الممارسة والتطبيق..

وإن هذا البلاء، المتمثل في «ضيق الأفق» و«ضيق الصدر الفكري» إلى حد تكفير المخالفين.. إن هذا البلاء هو أعدى أعداء «الإبداع» و«الاجتهاد» و«التجديد»!..

فليتق الله المخلصون ـ الغافلون ـ من مختلف الفرقاء؟!.

الفصل الرابع

فى الحرية الاجتماعية

عندما يكون عنوان هذا البحث ـ وهو مقترح علينا.. لم نختره نحن ـ هو (الشباب.. والحرية فى المجتمع).. فلابد فى البدء من إشارة للضبط تستهدف الإيضاح..

ففى الإسلام، دينًا وحضارة، لا فرق ولا تمييز بين «الشباب» وبين «الرجال» الذين تجاوزوا مرحلة الشباب.. ولا بين الشباب ـ وهم الذكور ـ وبين الشواب ـ الإناث.. عندما يكون الحديث عن «الحرية فى المجتمع». ذلك لأن «الشباب» فى مفهوم العربية ـ وهى لسان الإسلام هو «الفتاء والحداثة»[1] أى بداية المرحلة العُمْرِيَّة التى يبدأ فيها، عادة، طور بلوغ الإنسان المسلم سن «التكليف» بالواجبات الإسلامية، فردية كانت أو اجتماعية تلك الواجبات.

فمع «الشباب» يبدأ «تكليف» الإنسان ـ كإنسان ـ بما فرضه الله عليه من واجبات.. ويستمر هذا التكليف، دون تغيير، على امتداد مراحل العمر المتميزة، ما استمر امتلاك هذا الإنسان لشروط هذا التكليف.. تستوى فى ذلك مراحل الشباب والرجولة والكهولة والهرم.. إلخ.

هذا عن الضبط، الذى استهدفنا به إيضاح نطاق العنوان.

* * *

---

(١) انظر (القاموس المحيط) للفيروز أبادى و(لسان العرب) لابن منظور.

أما عن نظرة الإسلام، دينًا وحضارة إلى حرية الإنسان الاجتماعية - أى حرية الإنسان فى المجتمع الذى يعيش فيه - فإنها - باعتقادى - نظرة متميزة.. ذات خصوصية.. وإذا لم يرجع تميزها وتنبع خصوصيتها من اختلاف الإسلام عن الديانات السماوية الأخرى، لوحدة المصدر الإلهى لهذه الديانات جميعًا، فإن مرجع هذا التميز ومصدر هذه الخصوصية هو التمايز الحضارى، الذى طبعت سماته وطُوّعت قسماته بعضها من تصورات وفلسفات تلك الديانات - ومن ثم فإن المقارنة، أو المفاضلة لن تكون، فى حقيقتها، بين الديانات إذا نحن عدنا بها إلى صورتها الجوهرية والنقية فى مصدرها الإلهى الواحد، وإنما بين ما آلت إليه بعض من تصوراتها التى طُوعت لخصوصيات حضارات معينة انتشرت بين أبنائها تلك الديانات - وانطلاقًا من هذه الحقيقة، فإننا نستطيع أن نقول: إن التصور الإسلامى - الذى لم يُغَبَّش بالفكر الوافد على الشرق الإسلامى - سواء أكانت وفادته قبل ظهور الإسلام أو بعده - إن هذا التصور، إنما يمثل بناء متكاملاً، من الممكن أن نلقى عليه الضوء، إذا نحن فصلنا الحديث عن أبرز لبناته وسماته وقسماته.. من مثل:

(أ) مكانة الحرية الإنسانية فى فلسفة الإسلام..

(ب) وعلاقة ذلك بنظرة الإسلام المتميزة لمكانة الإنسان فى الكون.

(جـ) والتميز - تبعًا لذلك - الذى حدده الإسلام لمكانة الإنسان فى المجتمع.

فبإلقاء بعض الأضواء على هذه السمات الرئيسية التى تكوّن معالم بناء فلسفة الإسلام فى الحرية الإنسانية نأمل أن تتحدد وتستبين حقائق هذا الموضوع.

الإسلام والحرية

فى نظرة الإسلام إلى مقومات الحياة الإنسانية - ضرورياتها، وحاجياتها، وتحسيناتها - نلمح التمييز بين «الثوابت» و«المتغيرات».. وفى مقدمة «الثوابت» التى جعل الإسلام الحفاظ عليها فريضة شرعية واجبة: «الحفاظ على الحياة».. إذ بدون الحفاظ على «النفس - الحياة» يصبح الحديث عن الاجتماع الإنسانى، والدين والتدين لغوًا ليس له «موضوع» يتيح له التحقق فى الوجود.

والحفاظ على «الحياة» في المنظور الإسلامي، ليس مجرد حفاظ على «حق» من «حقوق» الإنسان.. وإنما هو إقامة لواجب شرعي وامتثال «لفريضة إلهية» وتحقيق لواحدة من أهم «الضرورات الإنسانية».. لقد تجاوز الإسلام بـ «الحفاظ على الحياة» مستوى «الحق» الإنساني.. لأنها لو كانت.. الحياة ـ مجرد «حق» لكان لصاحبه أن يتنازل عنه بالانتحار، دون أن يلحقه إثم أو تثريب.. لكنها، وقد رآها الإسلام فريضة واجبة، لا يجوز حتى لصاحبها، أن يفرط فيها.. فهو يأثم إذا قنط من رحمة الله فانتحر.. ويأثم إذا فرط في توفير مقوماتها ـ غذاء وكساء وأمنًا ـ حتى لو اضطر في سبيل ذلك إلى القتل والقتال.. لأنه إذا طلب مقومات حياته، حتى بالقتال ضد الظلمة والمعتدين والمحتكرين، فهو فائز بإحدى الحسنيين.. إن انتصر كان مأجورًا بصيانته وأدائه واجبًا شرعيًا، هو الحفاظ على حياته.. وإن قتل في سبيل ذلك فهو شهيد!

تلك هي فلسفة الإسلام إزاء «الحياة» والتي جعلت «القصاص» حفاظًا عليها هو عين «الحياة» ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].. والتي شبهت قتل النفس الواحدة بقتل الجميع ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

* * *

وإذا كان هذا هو مكان «الحفاظ على الحياة» في فلسفة الإسلام.. فإن «الحفاظ على الحرية الإنسانية» هو لها قرين.. لأن «الحرية»، بنظر الإسلام هي القرين المساوي «للحياة»!.. فرآها هي الأخرى، فريضة إلهية واجبة، ورأى في الحفاظ عليها وعلى مقوماتها حفاظًا على ضرورة إنسانية، وليس على مجرد «حق» إنساني يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه.

وإذا كانت «الحرية» هي نقيض «العبودية»، وإذا كان «التحرير» هو نقيض «الاسترقاق»، فلقد نبه علماء الإسلام على أن العلة والحكمة في جعل الشريعة الإسلامية «تحرير الرقبة» ـ أي عتق الرقيق ـ كفارة عن «القتل الخطأ»، هو ما في «الرق والعبودية» من معنى «الموت» وما في «العتق والحرية» من معنى «الحياة»!.. فمن أخرج

من الحياة نفسًا إنسانية، بقتلها خطأ، فعليه - كفارة عن ذلك - أن يُدْخل فى الحياة نفسًا إنسانية أخرى بتحريرها من موت الاسترقاق!.. وبعبارة الإمام النسفى - أبو البركات، عبد الله بن أحمد (٧١٠هـ/ ١٣١٠م): «.. فإنه - (أى القاتل) - لما أخرج نفسا عن جملة الأحياء، لزمه أن يُدْخِل نفسًا مثلها فى جملة الأحرار؛ لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها، من قِبَل أن الرقيق ملحق بالأموات؛ إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكمًا.. ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[النساء:٩٢](١).

بل لقد ذهب الإسلام على هذا الدرب إلى الحد الذى اعتبر فيه أن حرية الإنسان الاجتماعية فى:

(١) الاهتمام بشئون مجتمعه والإسهام فى صلاحها وإصلاحها.. متمثلاً فى النهوض بفريضة: «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر».

(ب) تنظيم علاقته بالأشياء، ما هو حلال منها وما هو حرام..

(جـ) وتحرير ذاته وطاقاته وملكاته من القيود والأغلال..

اعتبر الإسلام حرية الإنسان الاجتماعية هذه، وفى هذه الميادين الاجتماعية: «الواجب»، الذى تمثل وتجسد فيه جماع رسالة خاتم الرسل والأنبياء: محمد بن عبد الله ﷺ.. فتحدث القرآن الكريم عن هذه القيم باعتبارها جماع الرسالة الإلهية التى أوحى بها الله، سبحانه وتعالى، إلى محمد.. وقالت آيته الكريمة: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[الأعراف:١٥٧].

فحرية الإنسان الاجتماعية.. التى هى فريضة إلهية وضرورة شرعية.. على النحو الذى يتيح لهذا الإنسان أن يسهم فى سياسة مجتمعة، وتنمية عمران بيئته، وإقامة

---

(١) [مدارك التنزيل وحقائق التأويل] - تفسير النسفى - جـ١ ص ١٨٩، طبعة القاهرة ١٣٤٤هـ [فى تفسير الآية ٩٢ من سورة النساء]: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾.

سائر «الفرائض الاجتماعية» كالعدل.. والشورى.. والعلم.. وكرامة الإنسان وتكريمه.. إلخ.. إلخ.. هذه الحرية تجاوز الإسلام بها نطاق «الحق» إلى مستوى «الفريضة».. وكذلك خرج بها من إطار «فرض العين» ـ الفردى ـ إلى إطار «فرض الكفاية» ـ الاجتماعى ـ والذى هو أهم وآكد من «فروض العين»؛ لأن تخلف فرض العين إنما يقع إثمه على الفرد، أما الإثم فى تخلف الفروض الاجتماعية فإنه واقع على الأمة جمعاء!.

تلك هى مكانة حرية الإنسان الاجتماعية فى فلسفة الإسلام.

مكان الإنسان فى الكون

ولقد عرف الفكر الإنسانى، وتطبيقاته، مذاهب عدة تميزت فى موقفها من مكانة الإنسان فى هذا الكون ومركزه فى هذا الوجود:

● فمن المذاهب والفلسفات من رآه: ذلك «الحقير»، الساعى ـ كى يحقق رقيه وخلاصه ـ إلى الفناء والتلاشى والذوبان.. الفناء فى الذات الإلهية ـ كما عند بعض مذاهب التصوف ـ أو الفناء فى الكل والإمحاء فيه ـ كما فى النرفانا Nirvana الهندية.. وهى، لذلك، قد وضعت تعذيب الجسد وتحقير المادة، وإدارة الظهر للذات الدنيا: كمراتب للتقدم الإنسانى على درب الخلاص، ولارتقاء النفس والروح على طريق الفناء والإمحاء!.

● ومن المذاهب والفلسفات من وقف ـ فى هذه القضية ـ عكس هذا الموقف تمامًا، فتبنى أصحابه النزعة المادية التى رأت فى الإنسان سيد الكون ومحور الوجود؛ لأنها لم تبصر، أو لم تعترف للكون والوجود بسيد سواه.. ولقد عرفت الإنسانية هذه النزعة منذ القدم ـ فرأينا ـ منذ اليونان القدماء ـ من أنكر الله.. ومن جعل الإنسان البطل هو الإله!.. فكانت «أنسنة الإله» فى حقيقتها، صورة من صور النزعة المادية التى «ألهت الإنسان»!.

● كذلك عرفنا فى التراث الشرقى القديم الفلسفة الغنوصية Gnosticism ذات الأصول الهلينية ـ اليونانية ـ والتى مثلت فى علاقة الغرب بالشرق ـ فكريًا ـ التغريب القديم؟! والتى سادت فى الشرق بعد الهيمنة اليونانية والرومانية التى بدأت بغزوة

الإسكندر الأكبر (٣٥٦ ق.م - ٣٢٤ ق.م) وامتزجت بمواريث الفرس ومذاهبهم وبالديانة الشعبية الإسرائيلية..

ورغم الطابع الصوفي لهذه الغنوصية، إلا أن اعتمادها «العرفان الذاتي»، النابع من المجاهدة الروحية الذاتية، طريقًا للمعرفة التي هي «الخلاص» وليس الإيمان، بواسطة النص أو العقل - رغم هذا الطابع الصوفي للغنوصية، إلا أن مذهبها العرفاني، وبالذات قولها بنوع من الوحدة المادية للوجود، قد جعلها شديدة القرب من أصحاب النزعة المادية.. لأنها عندما قالت بالتجسد والحلول، انتهت إلى «أنسنة الإله» التي هي «تأليه للإنسان»..

ولقد خاضت هذه الغنوصية صراعات تاريخية ضد ديانات الشرق السماوية، فغبشت نقاء عقيدة التوحيد لدى كثير من مذاهب المسيحية.. وصنعت ذات الشيء لدى بعض من مذاهب الإسلام التي قال أصحابها بهذا اللون من ألوان وحدة الوجود!.

● أما الإسلام، في أصوله الجوهرية ومنابعه النقية، وفي مذاهبه التي لم تغبشها الغنوصية.. فلقد اتخذ موقفًا متميزًا في قضية مركز الإنسان في الكون ومكانه في هذا الوجود.

فالإنسان، بنظر الإسلام، ليس الحقير الساعي إلى الفناء والإمحاء.. وليس السيد في هذا الوجود.. وإنما هو وسط بين هذين الموقعين المتطرفين!.. إنه سيد في الكون، دون أن يكون سيده.. وله سخرت كل طاقات الطبيعة وظواهرها، لا ليكون السيد المطلق في تعامله معها، وإنما ليتعامل وإياها بسلطة وسلطان الخليفة والوكيل والنائب عن الله، سبحانه وتعالى، السيد المطلق لهذا الوجود.. فحريته ليست عدمًا.. وهي، كذلك، ليست مطلقة.. وإنما هو حر حرية الخليفة والنائب والوكيل، الفاعل والصانع، بحرية، في إطار ونطاق وحدود الشريعة، التي تمثل مقاصدها وحدودها «بنود عقد الاستخلاف والتوكيل»..

ذلك هو رأي الإسلام في مركز الإنسان في الكون.. وتلك هي فلسفته في تحديد نوع ونطاق حرية الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه..

إن الإنسان، في المنظور الإسلامي، هو المخلوق الذي كرمه خالقه على سائر المخلوقات، بمن فيهم الملائكة المقربون.. ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

وهو المخلوق الذي كرمه خالقه بالعديد من ألوان التكريم وآياته.. فلقد جعله المتفرد والمنفرد بحمل أمانة الاختيار والحرية والمسئولية، ومن ثم التكليف، دون سائر المخلوقات.. ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وحتى يتمكن من شروط حمل الأمانة، فلقد سخر الله له قوى الطبيعة وظواهرها وطاقاتها.. ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان: ٢٠] ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [إبراهيم: ٣٢، ٣٣] ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤].

شاء الله ذلك كله، وصنعه للإنسان.. كرّمه وفضّله على سائر المخلوقات.. وخصه بأن سخر له الطبيعة وقواها، بالعلم الذي يسلس قيادها بمعرفة قوانينها.. لكن.. لا ليكون السيد الفرد صاحب القول الفصل والحرية المطلقة في هذا الكون.. وإنما ليكون الخليفة الذي يسعى لإنجاز مهام الخلافة والنيابة والتوكيل.. ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥] ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧].

ذلك هو نهج الإسلام ومذهبه فى الحرية الإنسانية..

رفع مكان الحرية فى فلسفته؛ لتكون ضرورة شرعية وفريضة إلهية، تساوت مع «الحياة» ولم يقف بها عند درجة «الحق»، الذى يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه دونما تأثيم ولا تجريم. ورفع مكان الإنسان على سائر المخلوقات.. وجعل الحرية هى معيار فضله وسبب تفضيله.. لكنه وقف بمكانته، وبنطاق حريته موقفًا وسطًا.. أى موقفًا عدلاً[1].. فهو سيد بين المخلوقات، وليس سيد الوجود.. وحريته ليست حرية الفعال لما يريد، الذى لا يُسألُ عما يفعل.. وإنما هى حرية الخليفة والنائب والوكيل عن الله، سبحانه وتعالى، محكومة بالشريعة بنود عهد الخلافة وعقد التوكيل!..

وإذا كانت تلك هى مكانة الإنسان فى الكون - بنظر الإسلام - ونطاق حريته فيه.. فلا بد وأن يتسق معها نطاق «الحرية الاجتماعية»، للإنسان المسلم، فى المجتمع الذى يعيش فيه..

الحرية الاجتماعية للإنسان

وكما اختلفت مذاهب الفكر حول مكانة الإنسان فى هذا الكون، فلقد اختلفت كذلك، وتبعًا لذلك حول مدى ونطاق حريته الاجتماعية فى المجتمع الذى يعيش فيه..

● فالليبرالية - كما أفرزتها وعرفتها الحضارة الغربية - قد أطلقت حرية الفرد، وانحازت إليه على حساب المجموع.. ففى الفكر أعطته كل الحرية ليخالف وينقض كل ما تعارف عليه المجموع من القيم والمبادئ والشرائع والأعراف.. حتى لقد وصف ذلك وحكم به المتغربون من أبناء أمتنا فقالوا - بلسان واحد من الرواد: «الحرية الحقيقية تحتمل إبداء كل رأى، ونشر كل مذهب، وترويج كل فكر. وفى البلاد الحرة قد يجاهر الإنسان بأن لا وطن له، ويكفر بالله ورسله، ويطعن على شرائع قومه وآدابهم وعاداتهم، ويهزأ بالمبادىء التى تقوم عليها حياتهم العائلية والاجتماعية. يقول ويكتب

(١) مصطلح «الوسط» - إسلاميًا - معناه «العدل» - وفى الحديث النبوى الشريف: «الوسط: العدل: جعلناكم أمة وسطًا» رواه الترمذى والإمام أحمد.

ما شاء في ذلك، ولا يفكر أحد، ولو كان ألد خصومه في الرأي، أن ينقص شيئًا من احترامه لشخصه، متى كان قوله صادرًا عن نية حسنة واعتقاد صحيح..».

وبعد أن عرض قاسم أمين (١٢٨٠هـ - ١٣٢٦هـ/ ١٨٦٣م - ١٩٠٨م) مذهب الليبرالية الغربية في الحرية الفكرية الفردية - على هذا النحو - تساءل متمنيًا - فقال: «كم من الزمن يمر على مصر قبل أن تبلغ هذه الدرجة من الحرية؟!»[١]

أما في المال والثروة والاقتصاد، فإن هذه الليبرالية الغربية تتيح وتبيح للفرد الحرية المطلقة ليصنع بالمال - الذي أباحت له تملكه بإطلاق - ما يشاء.. فهي تدعه يعمل.. وتدعه يمر.. وتبيح له حتى حرية أن يحرق ما يمتلك من أموال!..

وكما تذهب هذه الليبرالية على درب الحرية المطلقة إلى حد إعانة «الفرد» على أن تتقدم مصالحه على «المجموع»، نرى انحيازها لطبقتها البورجوازية يبلغ حد الانتصار لنفي البورجوازية - كطبقة - لخصمها الاجتماعي - الإقطاعية - كطبقة.. فالتطرف، والافتقار إلى الوسطية، يثمر هنا نفي القطب للقطب الآخر.. الفرد ينفي المجموع.. والطبقة لابد لها - بواسطة الصراع الطبقي - من أن تنفي النقيض!.. إذ لا قيد على حرية من إليه ننحاز؛ لأن الحرية لا تعرف الحدود!.

ونفس الشيء ذهبت إليه الليبرالية في التشريع.. فالهيئة التشريعية، التي اختارها الشعب، تحمل الصلاحية المطلقة لتعمل الحرية المطلقة في التشريع، حتى لو سنت من القوانين ما يحل الحرام ويحرم الحلال، وينفي ثوابت الشرائع الإلهية.. فهي لا تعرف لحرية الإنسان حدودًا..

● أما الشمولية - التي عرفها الغرب انشقاقًا على الليبرالية ورد فعل لها - فإنها لم تخرج عن هذه الفلسفة في الحرية، والتي تطلق للإنسان فيها العنان.. فقط انحازت إلى الطبقة بدلاً من انحياز الليبرالية إلى الفرد.. وفي مقابل الطبقة المالكة التي انحاز إليها الليبراليون، كان انحياز الشموليين للبروليتاريا والأجراء.. مع بقاء الموقف المتطرف،

---

(١) قاسم أمين: (الأعمال الكاملة) جـ ١ ص ١٦٤، ١٦٥. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٦م.

الذي لا يعرف الوسطية، والذي يذهب بالصراع إلى حد «نفي الآخر».. فالمجموع ينفي الفرد.. والبروليتاريا تنفي البرجوازية بالصراع الطبقي؛ لتقيم مجتمع طبقة الأجراء ودولتها على أنقاض مجتمع ودولة طبقة الملاك.

عرفت مذاهب الغرب الفكرية هذه الفلسفة في الحرية الاجتماعية للإنسان، تعبيراً عن المذهب الذي جعل الإنسان سيد هذا الوجود.. فسيد الوجود، غير متصور أن توضع على حريته أية قيود!..

● أما الإسلام - الذي اعتمد الوسطية طابعًا لفلسفته في كل الميادين - فإنه، بعد أن حدد درجة «الخليفة» مكانًا للإنسان في هذا الكون، جاعلاً إياه سيدًا في الكون، وليس سيد الكون. رأيناه يسلك السبيل الوسط في تحديد نطاق الحرية الاجتماعية للإنسان.

فالفرد حر، الحرية التي لا تنفي ولا تنقض حرية المجموع.. والجماعة حرة، الحرية التي لا تحوّل الفرد إلى مسمار أصم في ترس الآلة الاجتماعية!..

والصراع، الذي رأيناه في الفكر الغربي أداة لا تعرف التوقف حتى تنفي الآخر والنقيض.. لم يرضه الإسلام، وإنما جعله «تدافعا» هو سنة من سنن الله في الكون، بدون إعماله يكون الثبات والدمار والموات.. ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾[البقرة: ٢٥١] ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير (٣٩) الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز﴾[الحج: ٣٩، ٤٠].

فالإسلام، رفضًا منه إطلاق الحرية الاجتماعية للإنسان، قد رفض إطلاق العنان لأداة الصراع حتى ينفي القطب نقيضه.. فليس المطلوب أن تنفي البورجوازية طبقة الإقطاع لتقيم دولة الطبقة ومجتمع الطبقة البورجوازية.. ولا أن تنفي البروليتاريا طبقة البورجوازية لتقيم دولة الطبقة ومجتمع الطبقة البروليتارية.. وإنما المطلوب - إسلاميًا

ـ أن نعمل التدافع أداة تعيد التوازن إلى عرشه عندما يخلعه الخلل الاجتماعى عن هذا العرش.. فإذا مالت كفة التوازن الاجتماعى، ومن ثم السياسى والفكرى، لحساب طبقة على حساب الأخرى، فإن التدافع هو سبيلنا إلى إعادة التوازن بين الطبقات، استهدافًا لمجتمع «الأمة» ودولة «الأمة» ـ لا مجتمع «الطبقة» ودولة «الطبقة» ـ فلحظة التوازن الاجتماعى هى «المثال» والهدف؛ لأنها «الوسط» الذى تتمثل فيه وسطية الإسلام.. أى عدالة الإسلام.

وهذا النطاق المحدد لحرية الإنسان.. كفرد إزاء المجموع.. وكجماعة إزاء الفرد.. وكطبقة إزاء غيرها من الطبقات، هو التعبير عن المذهب الوسط الذى رآه الإسلام مكانًا ودرجة للإنسان فى هذا الوجود.. سيد فى الكون.. لكنه ليس سيده.. وإنما هو الخليفة والنائب والوكيل عن سيد هذا الوجود.

ولقد ذهب الإسلام، فى ميدان الفكر، ذات المذهب الذى رأيناه فى ميدان الاقتصاد والاجتماع.. فليس لفرد ولا لجماعة أن تهدر ما تعارفت عليه الأمة من قيم وأعراف ولا ما آمنت به من شرائع ومعتقدات.. كما لا يجوز للجماعة أن تحجر على اجتهادات وتجديدات المبدعين المجتهدين المجددين.. فهناك «الثوابت» و«الأصول»، التى تمثل الطابع الحضارى والخصوصية الحضارية والشخصية القومية للأمة، والتى تجسد الخطوط العريضة لمذهبها المتميز، ومشروعها الحضارى الخاص.. فى هذه «الثوابت» و«الأصول» يكون الاتفاق، ويمتنع النقض والهدم والشقاق..

أما «المتغيرات» و«الفروع» و«السبل» و«المناهج» و«الرؤى»، التى تتمايز بتمايز الفرقاء والتيارات الفكرية والسياسية، والتى يحبذها ويرشحها كل فريق، سبيلاً لتحقيق «الثوابت» و«الأصول»، فإنها موضوع للحرية، وميدان للاجتهاد الذى لا يعرف الحجر ولا القيود.

ونحن عندما ننظر فى الإطار الذى سنه مفكرو الإسلام للاجتهاد الإسلامى، نجد مصداقًا لهذا المذهب الإسلامى فى حرية الاجتهاد، وفى حدود ونطاق هذه الحرية.. فثوابت الدين وأصوله، لا مجال فيها للاجتهاد، اللهم إلا اجتهادًا يلحق الجزئيات

بالكليات.. أما الفروع، والتى تشمل الدولة وسياستها والمجتمع وإدارته، والمال وتنميته، والعمران وترقيته، والفقه وتقنينه.. وكل شئون الدنيا وعلومها وصنائعها.. إلخ.. إلخ.. فإنها ميادين لا ترتفع أعلامها إلا بالاجتهاد، الذى يسلك سبيل الحرية كى يثمر الإبداع فى هذه الميادين..

وكذلك الحال فيما هو «حاكمية إلهية»، وقفت عند الفلسفات والكليات والمقاصد التى تمثلت فى «الشريعة».. وفيما هو «حاكمية بشرية»، جعلت الأمة مصدر السلطة والسلطان فى الفروع والجزئيات والنظم والمؤسسات والتطبيقات، وذلك فى إطار مقاصد الشريعة وفلسفتها وروح نهجها.. فهنا الأمة حرة، وهى ـ بواسطة مجتهديها وقادة الرأى فيها وممثلى مصالح طبقاتها ـ تجتهد فى فقه واقعها، وفى تطويره، وفى سن القوانين التى تحكم حركته.. لكن، دون أن تخرج من إطار الشريعة، أو تنقض مقاصد الحاكمية الإلهية، أو تتعدى حدود الله بتحليل الحرام أو تحريم الحلال.. إنها حرية الخليفة والنائب والوكيل، المحكومة بنطاق عهد الخلافة وبنود عقد النيابة والتوكيل.

* * *

ومثل ذلك نحن واجدوه إذا بحثنا عن أقرب الاجتهادات إلى روح الموقف الإسلامى فى القضية التى شغلت العقل الإنسانى حول «الجبر» و«الاختيار» ومدى ونطاق حرية الإنسان فى هذا الوجود..

فلا الذين قالوا «بالجبر الخالص» قد أصابوا فى التعبير عن حقيقة فلسفة الإسلام فى هذا المقام.. ولا الذين توهموه حراً لا تعرف حريته الحدود ولا القيود، قد أصابوا كذلك.. وإنما هو الموقف الوسطى، المعبر عن فلسفة الإسلام..

فأنت حر ـ تلك هى الحقيقة الموضوعية والملموسة ـ لكن حريتك واختيارك، ليست حرية القادر على كل شيء، ولا الذى يفعل ما يشاء وكأنه فى فراغ!.. إنك تختار ـ نعم ـ ولكن من بين بدائل لم تصنعها أنت، فاختيارك محكوم بحدود هذه البدائل التى ليست من صنعك!.. وإرادتك حرة ـ هذه حقيقة ـ لكن هذه الإرادة الحرة هى ثمرة لمحيط

ولعوامل ولمؤثرات ليست من صنعك، وسواء أكانت حولك، أو فى نفسك مما ورثته، أو لا تستطيع صنعه أو تعديله، فإنها جميعًا تسهم فى تلوين إرادتك «الحرة»، وتحديد نطاق «حريتها»!.

إذن، فحريتك نسبية.. وأنت حر، ولكن فى حدود!.. وإذا كانت «حرية الإنسان» هى «القوة» التى يختار بها ويريد ويفعل.. وإذا كانت العوامل المحيطة والملابسات المصاحبة، هى «القَدَر الإلهى»، الخارج عن نطاق الفعل الإنسانى، فإن العلاقة بين هذين العاملين هى التى تحدد نطاق حرية الإنسان.. فالحرية، هنا، ليست نقيضًا لـ «القَدَر»، وإنما هو حاكم لإطارها ومداها؛ لأنها حرية الخليفة، المحكومة بقَدَر السيد الفعال لما يريد.. ورحم الله فيلسوف الإسلام أبو الوليد ابن رشد [٥٢٠هـ ـ ٥٩٥هـ/ ١١٢٦م ـ ١١٩٨م] الذى أجاد التعبير عن مذهب الإسلام فى هذا الأمر المشكل فقال: «إن لنا قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هى أضداد. لكن لما كان الاكتساب لتلك الأشياء ليس يتم لنا إلا بمواتاة الأسباب التى سخرها الله لنا من خارج، وزوال العوائق عنها، كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتم بالأمرين جميعًا: بإرادتنا، وموافقة الأفعال التى من خارج لها..» وهذه الأفعال التى من خارج «هى المعبر عنها بقَدَر الله»[1]!.. فمذهب الإسلام هو التوسط بين «الجبر» المطلق و«الاختيار» الذى لا يعرف القيود!.

وإذا نحن شئنا مقارنة تبرز لنا تميز هذا المذهب الإسلامى فى الحرية والاختيار، عن ذلك الذى رأى أهله أن الحرية المطلقة هى حق الإنسان.. فإننا واجدون فى بصمات الفكر الغنوصى لدى بعض المذاهب الإسلامية نموذج ذلك ومصداقه.. «فأنسنة الإله» ـ بالحلول والاتحاد ـ قد أدت إلى «تأليه الإنسان»، ودعوى حريته المطلقة.. وعن هذا المذهب يعبر فيلسوف وحدة الوجود الشيخ الأكبر محى الدين ابن عربى [٥٦٠ ـ ٦٣٨هـ/ ١١٦٥ ـ ١٢٤٠م] عندما يرى أن قضاء الله تابع لعلمه، وأنه لم يعلم إلا ما تقرر سلفًا أننا سنفعله، ففعل الإنسان هو الذى حدد علم الله وقضاءه، فالحرية الحقيقية هى للإنسان، والجبر ـ فى الحقيقة ـ هو لله؟!.. يقول ابن عربى.. غفر الله له:

---

(١) ابن رشد [مناهج الأدلة فى عقائد الملة] ص ٢٢٥، ٢٢٦، دراسة وتحقيق: د. محمود قاسم، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥م.

«اعلم أن القضاء: حكم الله فى الأشياء، وحكم الله فى الأشياء على حد علمه بها وفيها. وعلم الله فى الأشياء ما أعطته المعلومات مما هى عليه فى نفسها.. فما حكم القضاء على الأشياء إلا بها.. فالحاكم، فى التحقيق، تابع لعين المسألة التى يحكم فيها، بما تقتضيه ذاتها، فالمحكوم عليه ـ [أى الإنسان] ـ بما هو فيه، حاكم على الحاكم ـ [أى الله] ـ أن يحكم عليه بذلك، فكل حاكم محكوم عليه بما حكم به وفيه، كان الحاكم من كان.. نحن نحكم علينا، بنا، ولكن فيه.. وما كلفك إلا بما قلت له: كلفنى.. ومن أقام الدين فقد أنشأه، فالعبد هو المنشىء للدين، والحق هو الواضع للأحكام.. فالدين من فعلك.. وليس يعود على «الممكنات» من «الحق» إلا ما تعطيه ذواتهم فى أحوالها..»[1].

هكذا بلغت الغنوصية مبلغ النزعة المادية، عندما مالت بكفة الحرية، عن توازن الوسطية، لحساب الإنسان حتى على حساب الله!..

* * *

وإذا كانت الرؤية قد وضحت لموقف الإسلام من حرية الإنسان الاجتماعية.. وكيف أنه ـ بعد أن جعل الحرية قرين الحياة ـ اتخذ الموقف العدل المتوازن الوسط، بين الحجر والإطلاق، تأسيسًا على أن مكانة الإنسان فى هذا الكون هى مكانة الخليفة، الحر فى إطار عهد الاستخلاف..

وإذا كان المقام لا يسمح باستقصاء تفاصيل هذا الموقف الإسلامى، من حرية الإنسان فى المجتمع، بكل الميادين وإزاء سائر المشكلات، فإننا نكتفى بإشارات توجز هذا الموقف فى عدد من أبرز هذه الميادين والمشكلات..

● ففى حرية الاعتقاد الدينى.. شهير ذلك الاجماع المنعقد على انتصار الإسلام لحرية الإنسان فى اختيار المعتقد الدينى.. والقرآن الكريم عندما أعلن أنه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦] لم يكن يصدر عن مجرد «التسامح» الكريم مع الذين اختاروا غير الإسلام دينًا.. وإنما كان يعبر عن الاتساق الفلسفى فى

---

(١) ابن عربى [فصوص الحكم] ص ٨٢، ٩٤ـ٩٦، ١٣١، ١٣٢ دراسة وتحقيق: د. أبو العلاء عفيفى. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦م.

قضية التدين، الذي يستحيل أن يكون طريقه الإكراه.. فالإيمان ـ في عرف الإسلام ـ تصديق بالقلب يبلغ درجة اليقين.. وبدون الاختيار الحر لا سبيل إلى تحصيل هذا اليقين بالإيمان!.. والألوهية الواحدة، هي جوهر التدين، في عرف الإسلام.. وهو قد حدد النظر العقلي سبيلاً إلى معرفتها واليقين بوجودها: لأن الإيمان بالوحي والنصوص والمأثورات تابع ومتوقف على التصديق بالرسول الذي جاء بهذه النصوص والمأثورات، والتصديق بالرسول تابع ومتوقف على التصديق بوجود الإله الذي أرسل هذا الرسول.. فلا بد من معرفة الألوهية والإيمان بها أولاً.. وأداة ذلك ـ قبل النصوص ـ هو العقل الذي يهتدي إلى الصانع بالنظر في المصنوعات.. وبدون الاختيار الحر لا سبيل لإعمال النظر العقلي الذي يفتح أمام الإنسان الباب الأول لجوهر التدين بالدين.

وهذا الانتصار الإسلامي لحرية الإنسان في الاعتقاد الديني، لا يقف عند رفض إكراه الآخرين على التدين بالإسلام، وإنما هو يرفض، كذلك، إكراه الذات إذا عرضت لها الوساوس والشكوك التي زلزلت منها يقين الإيمان!.. فلو أن إنسانًا ما تأمل، فشك فألحد، فإنه، بنظر الإسلام، مطالب بأن يبذل وسعه وجهده في البحث عن سبل ودلائل الاهتداء.. فإذا بذل الوسع، دون تقصير، وجاءته المنية دون أن يمتلك يقين الإيمان، فهو ـ إسلاميًا ـ من الناجين!.. لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، ويمتنع في الإسلام تكليف ما لا يطاق.. وبعبارة الإمام محمد عبده [١٢٦٦هـ ـ ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩م ـ ١٩٠٥م]: فلقد «قال قائلون من أهل السنة: إن الذي يستقصي جهده في الوصول إلى الحق، ثم لم يصل إليه، ومات طالبًا غير واقف عند الظن، فهو ناج!..»(١).

لكن.. لما كان الإيمان والتدين ـ وسبيلهما العقل ـ هما من كمال العقل.. ولما كان التدين ـ بتحريره الإنسان من العبودية للطواغيت، وبتحقيقه انتماء الإنسان للكون، وإنقاذه إياه من الاغتراب ـ هو من أهم ركائز النظام الاجتماعي للمجتمع الإنساني الراشد، فإن الإسلام يمنع من أصابه مرض الشك وآفة الإلحاد من نشر عدوى مرضه

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) جـ٣ ص ٢٨٢. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

وإشـاعـة جـراثيم الآفـة التى أصـيب بهـا.. وهو هنا لا يحـجـر على حق ولا ينتقص من حرية، وإنما يحافظ على أسـاس النظام الاجتماعي من أن ينتقض إذا شاعت فيه الآفات والأمراض.. إنه لا يكره المرضى على لبس تاج الأصحاء؛ لأنه لا يريد نفاقًا ومنافقين.. فقط يريد منهم البحث عن دواء أمراضـهم، قدر الطاقة، والامـتناع عن مـحـادة الله ورسوله وتقويض الإيمان، باعتباره الأساس الراسخ للاجتماع الإنساني الرشيد.

● وفيما يتعلق بنطاق الحرية الإنسانية إزاء الأموال والثروات الاجتماعية.. رفض الإسلام قطبي التطرف: تجريد الفرد من حق التملك.. وإطلاق حريته فى التملك دونما حدود.. ووقف الموقف العدل بين ظلمين، المعتدل بين تطرفين.. موقف الوسطية الإسلامية، الجامع لما يمكن جمعه وتأليفه من القطبين جميعًا!.. فالمال مال الله، والناس مستخلفون فيه.. ملكية الرقبة - الحقيقية - فى المال هي لله.. وللإنسان فيه ملكية المنفعة - المجازية - وظيفة اجتماعية تتيح تنميته والاستمتاع به فى حدود عهد الاستخلاف.. وللتنبيه على هذا المعنى والموقف، وإشارة إلى هذه الفلسفة الإسلامية في الأموال، كانت إضافة القرآن الكريم مصطلح «المال» - فى آياته الكريمة - إلى ضمير «الجمع» فى سبع وأربعين آية، وإلى ضمير «الفرد» في سبع آيات!.. وكانت آياته التى تعلن: ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[الرحمن: ١٠].. ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة:٢٩].. ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾[الجاثية: ١٢].. ﴿ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾[الحديد:٧].

فالله، سبحانه وتعالى، هو مصدر هذه الأموال جميعًا، خلقها وأودعها فى الطبيعة، وهو وحده مالك الرقبة فيها. والإنسان - من حيث هو إنسان - وليس كفرد أو طبقة - مستخلف عن الله فى هذه الأموال، يستثمرها بالعمل المشروع، ويحوز منها - كملكية منفعة ووظيفة اجتماعية - ما يحقق كفايته، وفق العرف ودرجة رخاء المجتمع وحظه من الغنى والثراء.. فميزان العدل، المؤسس على هذه الوسطية فى الحرية المالية والاقتصادية، هو العاصم للإنسان من الهبوط إلى درك «الفقر» الذى يفقد الإنسان مقومات حريته، ويسلب منه مضمون الانتماء لمجتمعه ووطنه.. وهو العاصم، أيضًا، لهذا الإنسان من الاستعلاء إلى درجة «الاستغناء»، الذى يركز ثروات الأمة فتكون

﴿ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ ﴾ [الحشر: ٧]، الأمر الذى يغريهم بالطغيان بواسطة سلطان المال.. ﴿ كَلَّا إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ (٦) أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾ [العلق: ٦، ٧].. وهذا الطغيان المالى، مثله كمثل الفقر، عدو للحرية الاجتماعية للإنسان.

هكذا توسط الإسلام بالحرية الإنسانية إزاء الأموال والثروات، كواحدة من عمد الاجتماع الإنسانى.

● وإزاء القضية، التى يحسبها البعض خاصة بالمرأة فى المجتمع.. قضية تحرير المرأة، ومدى الحرية التى أتاحها لها الإسلام.. فإننا واجدون، أيضًا، النظرة المتميزة للإسلام..

إن أحدًا لا ينكر أن تاريخنا الاجتماعى قد سادت فى كثير من حقبه معالم «واقع» تنكر للكثير من «المثل» التى جاء بها الإسلام، بل لعل فى سمو هذه «المثل» ما يجعلها عزيزة على التحقق الكامل والتطبيق الدقيق فى الواقع الإنسانى المعيش.. لا بسبب من انقطاع علاقاتها بالواقع، وإنما لتظل دائمًا وأبدا الملهمة لشوق الإنسان والباعثة لهمته والحاثة لخطاه كى تجدّ السير على درب التقدم لتقترب من «المثال»!..

وليس سوى المكابرين من ينكرون أن المرأة المسلمة قد أصابها من المظالم أكثر مما أصاب الرجل، وحملت من القيود أثقل مما حمل الرجال!.. ولذلك فإن حريتها وتحريرها مهمة لا يجادل فيها إلا المكابرون!.

لكن الذى ننكره، بل ونستنكره، هو إغفال تميز النظرة الإسلامية لمضمون حرية المرأة، ونموذج تحريرها.. ذلك أن الإسلام قد اعتمد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل فى الإنسانية، ومن ثم فى التكليف، من حيث الحقوق والواجبات.. لكنه رفض ويرفض أن تكون هذه المساواة مساواة «تماثل الأنداد».. فهما ـ المرأة والرجل ـ متماثلان فى الإنسانية، وفى ذات الوقت متمايزان فى الطبيعة من حيث الأنوثة والذكورة، لا تمايز التناقض، وإنما تمايز «التكامل» الذى هو سر بقاء النوع والسعادة والارتقاء فى الاجتماع الإنسانى.. وإذا كان الرجل السوى لا يسعد بتساويه بالمرأة كأنثى، فإن المرأة السوية لا يمكن أن تسعد إذا كانت مساواتها بالرجل هى الندية له فى الرجولة!..

ومن هنا تميزت فلسفة «التحرير الإسلامي للمرأة» بالانطلاق من تحديد مكانة المرأة بالنسبة للرجل، في الاجتماع الإنساني، باعتبارهما «شقين متكاملين ومتساويين».. فمع التساوي في الإنسانية، تتمايز الطبيعة من حيث الأنوثة والذكورة، تمايز وظيفة، لا تمايز سيطرة وخضوع!..

وحتى «القوامة» التي تحدث القرآن عنها كدرجة للرجال على النساء، فإن الفهم المستقيم يراها نوعًا من القيادة.. وإذا كان «الراعي» هو القائد، فإن الإسلام لم يحرم المرأة من القيادة والقوامة، ولكنه حدد لها ميادينها، المتفقة مع طبيعتها المتميزة، كما صنع ذلك مع قوامة الرجال سواء بسواء.. ففي حديث الرسول ﷺ، نقرأ عن «الرعاية والقيادة والقوامة» قوله، عليه السلام: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع عليهم، وهو مسئول عنهم. والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم. والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسئولة عنهم.. ألا فكلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته»[1].

فالقيادة والقوامة ليست وقفًا على الرجال دون النساء، وإنما هي مرتبطة بتميز الطبيعة وتميز ميادينها.. لأن فلسفة «التحرير الإسلامي للمرأة» قد راعت تمايز التكوين الطبيعي ـ لكل من الذكر والأنثى ـ في إطار المساواة الإنسانية، تحقيقًا لتكاملهما، ابتغاء لسعادتهما جميعًا!.. وهي بذلك ترفض فلسفة «التحرير» التي ترى المرأة «ندًا» للرجل، حتى لقد جعلت معركتها ضده، عندما ظنت أن «تحررها» كامن في «استرجالها»، فقادها ذلك إلى حال القط الذي قلد أسدًا، حتى حرم من ميزات القط دون أن يكتسب ميزات الأسود، متناسية أن فلسفة التكامل تقتضي التنوع بين المتكاملين، في إطار المساواة..

وإذا كانت فلسفة «التحرير» التي اعتمدت «الندية» قد جعلت صورة المرأة في المجتمعات التي طبقت تلك الفلسفة هي صورة «المسترجلة الإسبرطية».. أو «الغانية الرومانسية».. أو «إعلان السلعة وسلعة الإعلان الرأسمالية».. فإن مذهب الإسلام في هذا «التحرير» يقول لنا: نعم، لتحرير المرأة.. لكن، ليس هذا هو نموذج التحرير!..

* * *

---

(١) رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد.

وبعد.. فإننا نعيش على كوكب خلق الله أهله شعوبًا وقبائل ليتعارفوا.. وجعل من آياته في خلقه اختلاف الألسنة والألوان.. ولو شاء سبحانه لجعلنا ـ نحن البشر ـ أمة واحدة، ولكنه، جلت حكمته، رأى وأراد الاختلاف والتمايز والتنوع مصادر للغنى والثراء.. وإذا كان الإنسان الراشد لا يجد حرجًا في أن يصافح الآخرين دون طمس لبصمته ومسخ لهويته، فكذلك الأمم العريقة ذات الشرائع المتميزة والحضارات الخاصة.. عليها أن تقبل كوكبنا: «كمنتدى لأمم الحضارات العريقة»، يتم فيه التفاعل بين المستقلين الراشدين، مع الاحترام للتمايز فيما هو من الخصوصيات الحضارية، والإسهام في تنمية رصيد المشترك الإنساني العام.

وبهذه الروح تكون رؤية التميز الإسلامي في النظر إلى حرية الإنسان في المجتمع، مصدر إثراء للفكر الإنساني، لا مصدر نقض أو استعلاء!.. والله أعلم.

* * *

الفصل الخامس

فى نموذج التغيير الاجتماعى

كثيرة هى «إشكالات التغيير الاجتماعى»!..

لكن كثرتها - عند التأمل - تجعلها عائدة إلى إشكال «النموذج» الذى يتمثله ويحتذيه دعاة هذا التغيير..

فهذا النموذج، عند البعض، هو الحضارة الغربية، سواء النمط الليبرالى فيها - عند قوم - أو النمط الشمولى - عند آخرين..

وعند البعض الآخر نجد النموذج: تطبيقات السلف.. وخاصة سلف عصر الجمود والتخلف، فى الحقبة التى سيطر فيها المماليك وتسلط آل عثمان!..

ونحن إذا شئنا أن نضرب الأمثال على هذه الحقيقة تجمع لدينا الكثير..

● فأداة «التغيير الاجتماعى» إشكال من إشكالاته!..

فالذين بهرتهم «ليبرالية» الحضارة الغربية قد دعوا إلى إطلاق الحرية فى تكوين الأحزاب السياسية، دون أية ضوابط أو قيود، حتى ولو قامت بعض هذه الأحزاب لتدعو إلى ما يصادم ويصادر مقدسات الأمة.. ولقد عبرت عن ذلك الاتجاه كلمات قاسم أمين [١٢٨٠ - ١٣٢٦هـ/ ١٨٦٣م - ١٩٠٨م] التى تقول: «إن الحرية الحقيقية تحتمل إبداء كل رأى، ونشر كل مذهب، وترويج كل فكر؟!»..

أما الذين بهرتهم «شمولية» الحضارة الغربية فإنهم يدعون إلى حزب واحد يحتكر التفكير والتخطيط والتنفيذ؟!..

على حين نجد الذين خلطوا بين المواريث «التاريخية» الشرقية في الاستبداد وبين «الفكر الإسلامي» الحقيقي، قد حسبوا الاستبداد الذي ابتليت به أمتنا عبر تاريخها الطويل، حسبوه «دينا» و«وحيا» و«ثوابت» مقدسة، فأنكروا شرعية المعارضة للسلطة ومشروعيتها، ورأوا في التنظيمات السياسية «خروجا» حديثا يماثل مروق «الخوارج» القدماء، وفي «الأحزاب» مصطلحاً يذكرهم بمشركي غزوة «الأحزاب»؟!..

ولقد أغفل هؤلاء وهؤلاء أن روح الشريعة وتطبيقات الصدر الأول للإسلام تزكي:

(أ) ضرورة الاتفاق في الدين، أي في «الأصول» التي وضعها الشارع، سبحانه وتعالى، والتي اكتملت بتمام الوحي إلى الرسول، عليه الصلاة والسلام.. أي الاتفاق على أن الإسلام هو المرجع والمعيار والإطار والحكم وفكرية الأمة - أيديولوجيتها -.

(ب) وإباحة التعدد والاختلاف والاجتهاد في «الفروع»، ومنها كل ما يتعلق بعمران الحياة الدنيا وشئون المجتمع والدولة في السياسة والاجتماع والاقتصاد..

فهو، إذن، النهج الوسطي، الممثل لخصوصية الحضارة الإسلامية، والرافض لتفريط «الليبرالية» ولإفراط «الشمولية».. والذي يزكي اجتماع الأمة على «الأصول»، بمعنى اتفاقها على أن يكون الإسلام هو الهوية والمنطلق، مع إطلاق الحرية، في التفكير والتنظيم، بصدد الفروع والسبل والوسائل التي يراها كل فريق الطريق الأكثر أمنًا وفاعلية في تحقيق روح الشريعة وطبع الحياة الاجتماعية بطابعها.

* * *

● وعلاقة الإنسان بالثروة والمال في المجتمع، أي نصيبه منها، «إشكال» آخر من إشكالات «التغيير الاجتماعي»..

فالذين تبنوا «ليبرالية» الحضارة الغربية - ومعهم أهل الجمود، فقهاء السلاطين، الذين أضفوا قداسة الدين على المظالم الاجتماعية التي زخر بها تاريخنا، مالوا جميعًا إلى «الليبرالية الاقتصادية»، فوقفوا مع «الفرد» و«الفردية» ضد «المجموع» و«الجماعية»..

وعلى النقيض منهم كان موقف «الشموليين»، الذين تبنوا «شمولية» الغرب، فدعوا إلى استبداد «الدولة» بكل مصادر الأرزاق، حتى وإن أدى ذلك إلى إخماد روح المنافسة ودوافع التفوق وحوافز الإبداع لدى الأفراد..

لكن إسلامنا وروح شريعتنا وفلسفة الأموال التي حفظتها لنا مواريثنا الأولى.. جميعها ترفض هذا الاستقطاب، وتزكي الخيار الوسط، الرافض «للوافد» الغربي، ليبراليًا كان أو شموليًا..

١ - فالإنسان ليس وحده مركز الكون، حتى يكون له - فردًا في الليبرالية وطبقة في الشمولية - السلطان المطلق والحرية الكاملة في الأموال التي يسيطر عليها.. لأن الإنسان هو خليفة الله في عمارة الأرض، وجميع سلطانه وكل سلطاته مستمدة من هذه «الخلافة».. ومحكومة بروح الشريعة الإلهية..

٢ - ومالك «الرقبة»، في الأموال والثروات، هو الله سبحانه.. أما حيازة الإنسان لما يحوز من المال والثروة فهي لا تعدو «ملكية المنفعة»، المحققة لغاية تنمية الثروة، المسهمة في عمارة الأرض، وإسعاد الإنسان.. الأمر الذي يجعل هذه الحيازة أدخل في «الوظيفة الاجتماعية» للأموال والثروات..

فهي، إذن، الوسطية والتوسط بين «ملكية الرقبة» المطلقة وبين «تحريم التملك وتجريمه».. أي نمط إسلامي خاص في علاقة الإنسان بالأموال والثروات..

٣ - وحدود حيازة الإنسان و«ملكيته» محكومة بالقدر الذي يحقق له ولمن يعول «الكفاية» - وليس الكفاف - وفق العرف والمألوف ومكانة المجتمع في سلم الغنى والرخاء..

٤ - وسبيل الإنسان إلى هذه الحيازة هي «العمل» النافع، إذا كان قادرًا.. وإلا فسبيله إلى تحقيق «كفايته» هو التكافل الاجتماعي الذي يوجب على الأمة، بواسطة الدولة، رعاية غير القادرين.

إن الله هو خالق الأموال والثروات.. ومالكها الحقيقي.. وهو قد وضعها وسخرها جميعًا للإنسان، من حيث هو إنسان مستخلف عن الله.. ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا

للأنام ﴾[الرحمن: ١٠].. ﴿ وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾[النور: ٣٣].. ومصطلح «المال»، في القرآن، تارة يضاف لله، سبحانه: ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ [الحديد: ٧]. وتارة يضاف للناس.. وفي هذه الحال نجده مضافًا إلى ضمير «الجمع» في سبع وأربعين آية.. وإلى ضمير «الفرد» في سبع آيات فقط؟!.. الأمر الذي جعل إمامًا كالشيخ محمد عبده [١٢٦٦-١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩م-١٩٠٥م] يعلق على هذه الحقيقة، عندما لمح مغزاها، فيقول: «إن الله ينبه بذلك على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها فكأنه يقول: إن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم»[١].

فالملكية قائمة ومشروعة.. لكنها ملكية المنفعة، والوظيفة الاجتماعية التي يمارسها المستخلفون والوكلاء والنُّواب عن الله، المالك الحقيقي للثروات والأموال.. وبعبارة الزمخشري [٤٦٧هـ-٥٣٨هـ/ ١٠٧٥م-١١٤٤م] في تفسيره لقول الله، سبحانه: ﴿ آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير ﴾[الحديد: ٧]: «.. إن مراد الله من هذه الآية هو أن يقول للناس: إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله، بخلقه وإنشائه لها، وإنما موّلكم إياها، وخوّلكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب..»[٢].

٥ - وما زاد عن القدر الذي يحقق «كفاية» الإنسان ومن يعول واجب الإنفاق في سبيل الله، أي المصالح العامة، المحققة تكافل الأمة وقوتها ومنعتها.. فما زاد عن هذه «الكفاية» هو «عفو» و«فضل» يجب إنفاقه: ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون ﴾[البقرة: ٢١٩].. فالعفو - بإجماع أئمة التفسير - الذي يحكيه القرطبي [٦٧١هـ/ ١٢٧٣م] هو «ما فضل عن العيال.. فالمعنى: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة..»[٣].

---

(١) الأعمال الكاملة جـ ٥ ص ٢٠١.

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٣٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن جـ ٢ ص ٦١

وهذا الزائد عن إشباع الحاجات هو «الكنز»، الذى ستكوى به جباه الذين يستبدون به وجنوبهم وظهورهم يوم القيامة: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾[التوبة: ٣٤، ٣٥].

ذلك أن حيازة ما زاد عن «الكفاية» التى تشبع الحاجات يركز الثروة فى يد القلة فتكون ﴿ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾[الحشر: ٧].. الأمر الذى يخل بالتوازن فى صفوف الأمة.. «فما جاع فقير إلا بما متع به غنى» ـ كما يقول على بن أبى طالب ـ وهذا الخلل هو السبب فى تسلح القلة المستغنية بالطغيان الذى يحققه الكنز واحتكار الثروات ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ (٦) أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾[العلق: ٦، ٧]؟!.

فالمال مال الله.. والناس مستخلفون فيه.. لكلٍّ منه ما يكفيه.. بواسطة العمل الذى يؤديه..

إنه ـ كما يقول الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز [٦١هـ ـ ١٠١هـ/ ٦٨١م ـ ٧٢٠م]: «نهر أعظم، والناس شربهم فيه سواء..»؟!!.

* * *

وبعد..

فإذا جاز لنا أن نستخلص من هذه القضايا التى عرضت لها هذه السطور، والتى تمثل بعضًا من «إشكالات التغيير الاجتماعى» فى حياتنا الفكرية والعملية.. إذا جاز لنا أن نستخلص منها خاتمة لهذا الحديث، فإن هذه الخاتمة تقول:

إن «إشكالات التغيير الاجتماعى» فى حياتنا مردها إلى الخطرين اللذين اقتحما على أمتنا حياتها وفكريتها:

(أ) الوافد الغربى، المناقض لما تميزت به حضارتنا من سمات..

(ب) والتخلف الموروث عن عصر الركود والتراجع والانحطاط الحضارى، الذى عاشته أمتنا تحت تسلط المماليك وسلطان العثمانيين..

وأن العودة للمنابع النقية، وتمثل روح الشريعة، وعقد القران بينها وبين الواقع المتطور بواسطة الاجتهاد المستنير والمسترشد بالعقلانية الإسلامية.. هو السبيل لأسلمة الواقع، بأسلمة «التغيير الاجتماعي».. وبذلك تنتفي من حقله جميع الإشكالات. والله أعلم!

* * *

الفصل السادس

فى أولوية العمل الخيرى

لقد منّ الله، سبحانه وتعالى، على الأمة الإسلامية بأن جعل شريعتها خاتمة شرائع الله إلى الناس، كما جعلها الشريعة المحققة لعمران الدنيا وسعادة الآخرة.. فكان العمل الصالح، في كل ميادين العمران الإنسانى هو الأمانة التى حملها الإنسان عندما استخلفه الله فى هذه الحياة.

ففى القرآن الكريم يقترن العمل بالإيمان، بل إن العمل الصالح هو الترجمان الحقيقى عن صحيح الإيمان.. وإذا كان الله، سبحانه وتعالى، قد جعل صالح الأعمال الفريضة الإلهية على سائر الرسل، عبر تاريخ الرسالات ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم﴾ [المؤمنون: ٥١] . فلقد دعا أمة محمد ﷺ إلى المسارعة والمسابقة والاستباق على طريق الخيرات ﴿فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾ [المائدة: ٤٨].

وإذا كان عصرنا يشهد - بحمد الله - يقظة إسلامية كبرى، تعود فيها جموع الأمة إلى الالتزام بحدود الحلال والحرم الدينى، وتسعى إلى سيادة كامل الإسلام على كامل الحياة الإسلامية.. فإن العمل الخيرى، الذى يتسابق الكثيرون على طريقه - مرضاة لله، وطلبا لثوابه - هو واحد من أبرز وأعظم مظاهر اليقظة الإسلامية المعاصرة ﴿وفى ذلك فليتنافس المتنافسون﴾ [المطففين: ٢٦] حتى لقد برزت التساؤلات، لا عن

قلة العمل الخيرى والفقر فيه، وإنما عن ترتيب أولوياته حتى تتناسب مع ترتيب وأولويات احتياجات المسلمين.. إذ لا يكفى اختيار الصالح من الأعمال على الطالح منها، وإنما تجب مراعاة مراتب الأعمال الصالحة وترتيب الأولويات بينها، حتى لا تكون هناك مشروعات كثيرة لا حاجة إلى كثرتها، وافتقار إلى إنجازات فى ميادين نحن فقراء فيها.

وإذا كان الله، سبحانه وتعالى، قد استخلف الإنسان لعمارة الأرض واستعمارها﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[هود:٦١] فلقد كرَّم سبحانه الإنسان، وجعله محور هذا العمران، بل وسخر له ما فى السموات والأرض ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠].. ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾[لقمان: ٢٠].

فالإنسان هو خليفة الله، سبحانه وتعالى، فى الأرض، وإلى سعادته وتيسير حياته يجب أن تتوجه جهود العمل الخيرى وإمكانات العطاء والإحسان..

وهنا يبرز التساؤل عن منهاج الإسلام فى ترتيب الأولويات فى هذا الميدان.. ولعل مما زاد فى إلحاح هذا التساؤل هو توجه جماهير غفيرة من المسلمين - وخاصة فى السنوات الأخيرة - إلى بناء المساجد، أكثر من غيرها وقبل غيرها من مشاريع الخير وميادين الإنفاق.. وإلى تكرار الحج والعمرة.. الأمر الذى زاد من إلحاح التساؤل عن منهاج الإسلام فى ترتيب الصالح من الأعمال..

* * *

● إن الإيمان خير كله، بل هو المدخل إلى الدين، وبدونه لا تقبل الأعمال حتى ولو كانت من الصالحات.. ومع ذلك، فإن الإيمان شُعب تتفاوت فى المراتب والأهمية، ومن ثم فى الأولويات.. ونحن نتعلم ذلك من حديث رسول الله ﷺ الذى يقول فيه: «الإيمان بضع وسبعون شُعبة، أرفعها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق. والحياء شعبة من الإيمان»(١).

---

(١) رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه

● والأمر الذى لا شك فيه هو أن المساجد هى بيوت الله فى الأرض ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن:١٨].. وهى عنوان إسلام الأمة، من مآذنها يرتفع التعظيم لله والشهادة بالإيمان والإسلام آناء الليل وأطراف النهار، حتى لكأنها «أجهزة الإرسال» الإسلامى تبث إيمان الأمة من الأرض إلى السماء.

والأمر الذى لا شك فيه كذلك، هو أن فضل المساجد إنما يقاس بمدى تحقيقها لمقاصد الاستخلاف الإلهى للإنسان فى عمران الدنيا صالحًا يحقق للإنسان السعادة والنعيم فى يوم الدين.

ولقد من الله، سبحانه وتعالى، على أمة محمد ﷺ - ضمن ما من عليها من خصوصيات - عندما لم يجعل بناء المساجد شرطًا لا يعبد الله فى سواها، فاختص رسوله وأمته بأن جعل لهم الأرض كلها مسجداً وطهوراً.. فحدثنا رسول الله ﷺ عن العطايا الإلهية الخمسة التى أعطيها، ولم يُعطهن أحد قبله.. ومنها: «وجُعلت لى الأرض مسجدًا وطهورًا»[١].

● بل إن الكعبة، التى هى المحور والمقصد الذى تهوى إليه أفئدة المؤمنين على مر الزمان وعبر البقاع، وتتوجهه إليها القلوب والأبصار آناء الليل وأطراف النهار، تحدث رسول الله ﷺ، عن أن حرمة الإنسان عند الله أعظم من حرمتها.. فعن عبد الله بن عمر، رضى الله عنهما، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول: «ما أطيبك وأطيب ريحك.. ما أعظمك وأعظم حرمتك.. والذى نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك، ماله ودمه، وإن نظن به إلا خيرًا»[٢].

● بل وحتى البيت الحرام، الذى هو أول بيت وضع للناس فى الأرض، فكان أول مكان عبد الإنسان فيه الله - تحدث القرآن الكريم عن فضل الجهاد على عمارته وسقاية الحجيج فيه ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَوُونَ عِندَ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٩) الَّذِينَ آمَنُوا

(١) رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأبو داود والدارمى وابن ماجه والإمام أحمد.
(٢) رواه ابن ماجه.

وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون (٢٠) يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم﴾ [التوبة: ١٩، ٢٠]. فمن جمع إلى الإيمان بالله واليوم الآخر الجهاد في سبيله بالمال والنفس، أعظم درجة عند الله من الذين جمعوا إلى الإيمان سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام..[1].

إنها جميعًا أعمال صالحات، لكن مراتبها، ومن ثم درجاتها ومقادير الثواب عليها، تتفاوت بمكانتها في سلم الأولويات اللازمة لتحقيق عزة الأمة وإنجاز العمران الإسلامي الذي استخلف الله فيه الإنسان.. ولقد حدثنا رسول الله ﷺ عن أحب الأعمال إلى الله، فقال: «أحب الناس إلى الله أنفعهم، وأحب الأعمال إلى الله عزوجل: سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه دينًا، أو تطرد عنهم جوعًا. ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إليّ من أن أعتكف في المسجد شهرًا»

فالله، سبحانه وتعالى، يحب كل المؤمنين، لكن أحبهم إليه هو من يضع العطاء ـ أي عطاء ـ في الأنفع للناس.. والله يحب كل الأعمال الصالحة، لكن أحبها إليه ـ وأكثرها ثوابًا عنده ـ ما أسهمت في إدخال السرور على الناس، وكشف الكُربات عنهم، وإزالة الأضرار، وقضاء الحاجات، وتيسير سبل الحياة الكريمة لعامة الناس.. «فالخلق عيال الله، وأحب الخلق إلى الله من أحسن إلى عياله»[2].

فبقدر ما يكون توظيف العمل الخيري في تيسير حاجات الناس.. وبقدر ما يكون من عموم ثمراته لأكبر عدد من الناس وبقدر ما تراعى في ذلك الأولويات ـ الأهم فالمهم، فالأقل أهمية ـ بقدر ما يكون أحب إلى الله، وأجزل في الثواب عند الله.

* * *

ذلك أن الإسلام قد تميز عن غيره بأنه «دين» لا يقوم بغير «دنيا»، وشريعة لا تكتمل إلا في مجتمع ووطن ونظام وعمران.. فالكثير من فرائضه الكفائية والاجتماعية لا تقام إذا نحن اكتفينا بالمساجد والمحاريب.. فالعلم بالإسلام يقتضي ويستوجب تحصيل

---

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) جـ ٨ ص ٩١ ـ ٩٣ طبعة دار الكتب المصرية.

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج، والطبراني عن ابن عمر وحسنه في صحيح الجامع الصغير ١٧٦

العلم المدنى والشرعى.. وفريضة على الأمة الإسلامية إقامة مؤسسات هذا العلم، التى بدونها لا تكتمل إقامة الدين.. والمسلمون الأوائل أقاموا مؤسسات العلم - دار الأرقم بن أبى الأرقم - قبل المساجد؛ لأن العبادة التى تعمر بها المساجد متوقفة على مؤسسات المعارف والعلم والتعليم.. ومجالس العلم، فى الإسلام مقدمة ومفضلة على مجالس الذكر وشعائر العبادات..

وإذا كنا مكلفين بإقامة الدين ﴿ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣] فإن إقامة كامل الإسلام لا تتأتى إلا فى مجتمع مستكمل لشرائط العمران، المادية منها والروحية والأدبية.. بل إن إقامة الشعائر والمناسك والعبادات على النحو الأمثل، وفى حضور قلبى يجعلها خالصة لله، لا يتأتى إلا إذا انتظمت شئون الدنيا، وتحققت شروط الأمن المادى والمعنوى للعابدين العاكفين الراكعين الساجدين، وذلك حتى يتمكنوا من إفراد المعبود بالعبادة، واستخلاص القلوب العابدة من المعوقات الدنيوية التى تحول دون الحضور فى العبادات.

إن صلاة الجائع لا تصح.. وصلاة الخائف لا يتحقق فيها الحضور - فهى «أداء» للشكل، يفتقر إلى «الإقامة» التى هى شرط العبادات - ومن المستحيل أن يمتلئ قلب المعدة الخاوية بالخشية لله، أو أن تكتسى الأجساد العارية بلباس التقوى، كما أراد الله..

* * *

ولقد أدرك أئمة الإسلام وعلماء الأمة هذه الحقائق فى منهاج الإسلام، الذى يرتب الأولويات فى عمل الخيرات.. فوجدنا حجة الإسلام أبو حامد الغزالى (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ/ ١٠٥٨م - ١١١١م) يقطع بأن نظام الدين وانتظامه مترتب على نظام الدنيا وانتظام شئونها، وليس العكس.. وفى ذلك كتب يقول: «إن نظام الدين لا يصلح إلا بنظام الدنيا، فنظام الدين، بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات، من: الكسوة، والمسكن، والأقوات، والأمن. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق هذه المهمات الضرورية. إن نظام الدنيا شرط لنظام الدين»[١].. فالعمل

---

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٣٥ طبعة صبيح بدون تاريخ.

لتوفير ما تنتظم به شئون الدنيا، ويرتفع به ضيق الحياة وحرجها، مقدم على غيره؛ لأنه هو المقدمة والشرط لإقامة الدين، بما فيه من معارف وعبادات.

ولذلك، كان الغزالى يعيب على أهل زمانه وينكر عليهم اهتمامهم بالعلوم الشرعية، وإهمالهم العلوم العملية والمدنية - فالعمران الدنيوى - المادى منه والأدبى - هو الميسر لإقامة الدين.. بل إن عبادتنا لله، سبحانه وتعالى، إنما هى شكر له على النعم التى أنعم علينا بها فى هذا العمران!..

كذلك، وجدنا العابد الزاهد المجاهد عبد الله بن المبارك (١١٨هـ - ١٨١هـ/ ٧٣٦م - ٧٩٧م) يفضل الجهاد بالسنان فى ميادين القتال على التنسك والعبادة فى الحرمين الشريفين.. ويعلى من مقام دماء المجاهدين فى ساحات الوغى على دموع العابدين والعاكفين فى المحاريب.. ويصوغ ذلك شعرًا يقول فيه:

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا	لعلمت أنك فى العبادة تلعب
من كان يخضب خده بدموعه	فنحورنا بدمائنا تتخضب

* * *

ولقد صاغ العقل المسلم - فى علم أصول الفقه - هذا المنهاج الإسلامى نظامًا فى ترتيب أولويات الأعمال، وفق ما تحققه هذه الأعمال فى البناء العمرانى للمجتمع الإسلامى..

فمقاصد الشريعة لم تقف عند حفظ الدين.. وإنما كان حفظ الدين واحدًا من مقاصدها الخمسة: حفظ الدين.. والنفس.. والعقل.. والنسل.. والمال..

وفى تحقيق العمران الإسلامى، هناك ترتيب لأولويات الأعمال، بحسب أولويات الاحتياجات.. فهناك الضرورات، التى لا تستقيم الحياة بدونها؛ لأن فقدها يخل بمصالح الدنيا والدين.. ولذلك فالأعمال اللازمة لتحقيق هذه الضرورات مقدمة على غيرها من الأعمال..

وبعد الضرورات تأتى الحاجيات، والتى يؤدى وجودها إلى رفع الضيق والحرج والمشقة عن حياة الناس.. والعمل لتوفير الحاجيات يلى فى الترتيب العمل لتوفير الضرورات..

وبعد الحاجيات، تأتى التحسينات، التى توفر الكماليات ومحاسن العادات[1].

فمقاصد الشريعة متعددة، والعمل لتحقيقها محكوم بمنهاج فى الأولويات وترتيب الأعمال..

بل إننا إذا نظرنا إلى حفظ الدين، كمقصد من مقاصد الشريعة، وجدناه لا يتحقق إلا إذا تم حفظ النفس وحفظ العقل، ذلك أن الإنسان العاقل هو الذى يقيم الدين، وبدونه -أى بدون حفظ النفس.. بتوفير احتياجاتها المادية والمعنوية.. وحفظ العقل.. بتوفير احتياجاته العلمية والثقافية - لا يتأتى حفظ الدين، فالنفس العاقلة هى القائمة بتكاليف حفظ الدين.

فكما تعددت مقاصد الشريعة الإسلامية، كذلك تعددت وتفاوتت المراتب فى الأعمال المحققة لهذه المقاصد المتعددة:

ففى المقدمة، تأتى الأعمال التى لابد منها لتحقيق الضروريات اللازمة لإقامة حياة الإنسان.. والتى بدونها لا تقوم مصالح الدين والدنيا.. فتنعدم مصالح الدنيا بفساد المصالح العامة للناس، ويفوت نعيم الآخرة، ويحل الخسران المبين:

وبعد الضروريات تأتى الأعمال المحققة للحاجيات، أى التى ترفع الحرج والمشقة عن حياة الإنسان.

وبعد الحاجيات تأتى الأعمال المحققة للتحسينات، أى الكماليات التى تزين أمور المعاش، وترفه حياة الإنسان، وتزيد من مكارم الأخلاق.

* * *

على هذا النحو أقام الإسلام نظامًا كاملاً ومتسقًا فى أولويات الأعمال.

بدءًا من ترتيب شُعب الإيمان.. وانتهاء بمراتب الأعمال المحققة لنظام الحضارة والعمران.. ومرورًا بتقديم حرمة الإنسان المؤمن على حرمة الكعبة.. وأولوية الجهاد - بميادينه المختلفة - على سقاية الحجيج وعمارة المسجد الحرام.. وأولوية نظام وانتظام العمران الدنيوى؛ لأنه الأساس لنظام وانتظام الدين..

---

(١) الشاطبى (الموافقات) جـ ٢ ص ٤ - ٦ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة صبيح القاهرة.

وإذا كانت الأرض كلها قد جعلها الله، سبحانه وتعالى، لأمة محمد ﷺ مسجدًا طهورًا.. فإن على العقل المسلم والضمير المؤمن والقلوب الساعية إلى الاستباق على طريق العمل الخيرى، أن تنظر إلى الضرورات الاجتماعية للإنسان المسلم المعاصر، وفق المنهاج الإسلامى فى ترتيب الأولويات.

فحيثما يكن هناك مسجد يسع صلاة الجماعة والجمعة، فى قرية من القرى أو حى من الأحياء، فإن الجهود والأموال والإمكانات، وكل مصادر الأعمال الخيرية يجب أن تنصرف إلى تحقيق وتحصيل وإقامة الأولى فالأولى من الأعمال والمشروعات التى تيسر الحياة الكريمة للناس، بإقامة ما لا بد منه لحفظ الصحة وتوفير الرزق، وتحصيل العلم، ونشر الوعى الإسلامى الذى يصحح تصورات المسلم عن دينه ودنياه..

ذلك أن ترتيب الأولويات هو منهاج إسلامى أصيل، فى ديننا الحنيف، الذى لا سبيل إلى إقامته إلا بانتظام الدنيا التى تقيم فيها هذا الدين.

* * *

الفصل السابع

فى السياسة الإسلامية

هاتان الكلمتان - [الإسلام والسياسة] - تحملان علامات استفهام عن علاقة «الإسلام» بـ«السياسة».

وهذا الاستفهام والتساؤل شائع فى الفكر الحديث والمعاصر، بل ومنذ ما قبل العصر الحديث..

لكن تحديد حقيقة علاقة الإسلام بالسياسة، يقتضى - أولاً - التعريف بمصطلحات هذا العنوان.

● **فالإسلام**: هو الطاعة الواعية - أى المؤسسة على المعرفة - من الإنسان المخلوق للإله الخالق الواحد، وذلك بعبادته - سبحانه - على النحو الذى أوحى به فى شريعته السماوية إلى رسوله محمد بن عبد الله - عليه وعلى سائر الأنبياء والرسل الصلاة والسلام -.

فهو إيمان وتصديق قلبى، يبلغ درجة اليقين، بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر، وطاعة لله تفصح عن هذا الإيمان، وتضعه فى الممارسة والتطبيق.

● **أما السياسة**: فهى التدابير المدنية التى يدبر بها الإنسان حياته الدنيوية، سواء أكانت سياسة فردية، يدبر بها الفرد عالمه الخاص.. أم سياسة منزلية، تدبر بها الأسرة حياتها الأسرية.. أم سياسة اجتماعية، تدبر بها الأمة والدولة شئون العمران الاجتماعى - فى الاقتصاد والاجتماع والتعليم والحكم والإدارة.. إلخ -.. أم كانت سياسة دولية، تدبر بها الدول والأمم والحضارات - بالقانون الدولى والمنظمات الدولية

والإقليمية ـ العلاقات الدولية، التى تحافظ على سلام العالم، وأمنه، ورخائه، وصحة بيئته، وفض المنازعات التى تنشب بين الدول والحكومات.

وإذا كان العنوان ـ [الإسلام والسياسة] ـ يحمل التساؤل والاستفهام عن العلاقة بين «الدين» ـ الذى هو وحى إلهى، وتنزيل سماوى، وتشريع ربانى ـ وبين «السياسة» ـ التى هى تدابير مدنية بشرية ـ.. فإن الإجابة على هذا التساؤل تتميز فى الإسلام عنها فى أنساق فكرية وفلسفات إنسانية وشرائع دينية غير دين الإسلام.

● **ففى الفلسفة اليونانية ـ مثلاً ـ**: وخاصة فى تصور «أرسطو» [٣٨٤ ق.م ـ ٣٢٢ ق.م] لعلاقة الذات الإلهية بالعالم، كان الله ـ فى ذلك التصور ـ مجرد خالق لهذا العالم، وقف نطاق عمله عند الخلق فقط.. فهو قد خلق العالم، وأودع فيه الأسباب الذاتية التى تدبّره وتسوسه، دونما حاجة إلى شريعة سماوية أو دين إلهى، أو قوة فوقية ما ورائية ـ من فوق الطبيعة ومن ورائها.. فالعالم مكتف بذاته، والاجتماع البشرى مكتف بذاته.. ومثل الذات الإلهية، فى علاقتها بتدبير وسياسة العمران الإنسانى، كمثل صانع الساعة، صنعها، وأودع فيها أسباب تدبيرها وسياستها.. فلا مدخل للدين السماوى فى السياسة الأرضية، بهذا التصور الأرسطى..

● **وفى الوثنية الجاهلية** ـ عند العرب.. قبل الإسلام ـ كان التصور لعلاقة الخالق بالمخلوقات قريبًا من هذا التصور الأرسطى..

فالوثنيون كانو يؤمنون بالله خالقًا للكون والعالم.. لكنهم كانوا يقفون بنطاق فعله عند حدود الخلق، وذلك عندما جعلوا تدبير حياتهم الدنيا وسياستها للأصنام ـ التى جعلوها شركاء لله فى السياسة والتدبير ـ فلله الخلق.. وللأصنام السياسة والتدبير!..

والقرآن الكريم ينصفهم عندما يتحدث عن إيمانهم بالله خالقًا: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله﴾ [العنكبوت: ٦١].

لكنه يعيب عليهم شركهم بالله، عندما جعلوا سياسة الدنيا وتدبير الاجتماع الإنسانى للأصنام والأوثان ـ التى كانوا يلجئون إليها ويستشيرونها فى تدبير: السفر والإقامة.. والحرب والسلم.. والبيع والشراء.. والمحالفة والمنابذة.. والزواج والطلاق..

والحب والكره.. إلخ.. إلخ.. ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر:٣٨].. ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام:١٣٦].

فالوثنيون قد عزلوا السماء عن الأرض، عندما آمنوا بالله خالقًا للكون والعالم، ثم وقفوا بفعله عند الخلق، جاعلين تدبير الحياة الدنيا للأصنام والأوثان.

● **وفي النصرانية**: كان هناك شبه من هذا التصور، الذي يعزل التدبير الإلهي عن سياسة العمران الإنساني، وخاصة في الحكم والإدارة وسياسة الدول والمجتمعات.. صحيح أن النصرانية - لأنها دين سماوي - قد تميزت عن الفلسفة الأرسطية، واختلفت عن التصورات الوثنية، عندما جعلت الخالق للكون شارعًا للقيم والأخلاق، وشارعًا للعبادات.. لكنها عندما فصلت بين «ما لقيصر» - أي الدولة وسياسة المجتمع - وبين «مالله» - أي الدين - قد جعلت مرجعية السياسة في الدول والمجتمع - إدارة واقتصادًا واجتماعًا ونظمًا - للإنسان وحده، فكان رضاها بأية سلطة وأية دولة وأية سياسة لونًا من ألوان العزل الجزئي للسماء عن الأرض، وللدين عن تدبير العمران الإنساني وسياسة المجتمعات.. لقد وقفت بالقيم الدينية عند علاقة الفرد المخلوق بالله الخالق.. وتركت ما لقيصر لقيصر، دون أن تجعل قيصر وماله لله!..

وهذا هو الذي جعل تدخل اللاهوت النصراني والكنيسة الكاثوليكية في «السلطة الزمنية» - بأوروبا العصور الوسطى - شذوذًا عن حقيقة الموقف النصراني - لأن ذلك التدخل قد مثل تجاوزًا من الكنيسة لرسالتها - التي هي روحية خالصة -، ولإطار عملها - الذي هو مملكة السماء -، ولجماع مقاصدها - التي هي خلاص الروح - فتجاوزت ذلك، عندما اغتصبت السلطة الزمنية - سلطة قيصر - التي دعا الإنجيل إلى تحريرها وفصلها عن «مالله».

● **ولقد جاء التصور العلماني** إبان النهضة الأوروبية الحديثة - رد فعل على تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية لرسالتها.. فردتها العلمانية إلى حدود «مالله» - خلاص

الروح.. بالمعنى الفردى ـ وفصلت وعزلت عنه «ما لقيصر» ـ الدولة والسياسة وتدبير المجتمع وإدارة العمران ـ منطلقة فى ذلك الفصل من التصور الارسطى لنطاق عمل الذات الإلهية ـ مجرد الخلق، دون التدبير والسياسة للدولة والعمران ـ فأصبحت السياسة ـ فى التصورات العلمانية ـ شأنًا دنيويًا خالصًا، لا علاقة لها بالدين، وتدبيراً إنسانيًا ـ بالعقل والتجربة وحدهما ـ غير محكوم بشريعة سماوية؛ لأن العالم ـ فى فلسفة الأنوار الوضعية، التى انطلقت منها العلمانية.. كما هو فى التصور الأرسطى ـ مكتف بذاته، غير محتاج إلى شريعة سماوية تدبر شئونه.. وكذلك الإنسان ـ ومن ثم الدولة والمجتمع ـ مكتفية بذاتها يتم تدبيرها وسياستها بالعقل الإنسانى والتجربة الإنسانية، دونما حاجة إلى تدخل الدين فى هذه السياسة وذلك التدبير.. ولذلك، يعبر عن العلمانية أحيانًا بمصطلح: «الدنيوية» أى مرجعية الدنيا لا الدين وأحيانًا بمصطلح: «الإنسانية» ـ أى اكتفاء الإنسان ـ فى سياسة دنياه ـ بعقله وتجربته عن شريعة السماء..

فالعلمانية قد فكت الارتباط وفصمت العرى بين السماء والأرض، وحررت السياسة المدنية من القيم الدينية.. ولذلك تعايشت كنائس المجتمعات العلمانية مع «السياسة المكيافيلية»، التى جعلت الغايات مبررة للوسائل، بصرف النظر عن حظ هذه الوسائل من أخلاقيات الدين وقيمه ومثله.. كما جعلت «القوة» ـ وليس «العدل» ـ المقصد الذى تتغيّاه أية سياسة لأية دولة من الدول!..

● **أما فى الإسلام**: فإن العلاقة بينه ـ وهو دين إلهى ـ وبين السياسة ـ كتدبير للدولة والدنيا والاجتماع والعمران ـ هى علاقة متميزة عن كل هذه التصورات، التى رأيناها فى الأنساق الفكرية والفلسفية والدينية غير الإسلامية..

فهناك علاقة بين «الإسلام» وبين «السياسة»، لكنها علاقة وسط بين «الاتحاد والامتزاج والاندماج» وبين «الفصل والقطيعة والافتراق».

فالتصور الإسلامى لنطاق عمل الذات الإلهية، لا يقف فقط عند حدود عمل الخلق، وإنما لله أيضًا الرعاية والتدبير لكل عوالم المخلوقات، ومنها الاجتماع البشرى والعمران الإنسانى.. وفى القرآن الكريم حديث عن هذا التصور الإسلامى: ﴿ أَلَا لَهُ

﴿الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]. فهو ـ سبحانه ـ له الأمر والتدبير مع الخلق.. وله ـ سبحانه ـ الهداية والتسديد والرعاية والإرشاد، مع الخلق أيضاً: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ (٤٩) قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾

[طه: ٤٩، ٥٠].

وللإنسان ـ في التصور الإسلامي ـ حرية وإرادة وقدرة واستطاعة وسلطة وفعل في سياسة حياته وتنظيم مجتمعه وتدبير عالمه ودنياه.. ولكنها حرية وإرادة وقدرة وسلطة الخليفة لله، المحكومة حريته بعقد وعهد الاستخلاف، الذي هو الشريعة الإلهية: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].. ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[الحديد: ٧].

فللشريعة الإلهية مدخل في السياسة، لا يلغي حرية الإنسان وسلطانه وسلطاته في تدبير المجتمع وسياسته، ولكنه يضبط هذه الحرية وهذا السلطان بحدود الحلال والحرام الديني، اللذين جاءت بهما قواعد ومبادئ وأحكام الشريعة، وروحها ومقاصدها وفلسفتها في التشريع.

فلا الشريعة تلغي سلطة الإنسان وحريته في السياسة والتدبير للعمران الدنيوي.. ولا هذه السلطة الإنسانية والحرية البشرية في سياسة الدولة والمجتمع متحررة تماماً من إطار الشريعة الإلهية وحدود الله وأحكام الدين.. فالإنسان ـ لأنه خليفة لله ـ هو سيد في هذا الكون، محكومة سيادته وسلطاته بشرعية عقد وعهد الاستخلاف الإلهي له.. فهو حر في سياسة المجتمع والدولة، حرية لا تخرج به عن إطار حدود الوكيل والنائب والخليفة.. إنه سيد في الكون، لا سيد الكون.. إنه عبد لله وحده، وسيد لكل شيء بعده!.. والله ـ سبحانه ـ قد سخر له كل قوى الطبيعة، لكنه هو وكل قوى الطبيعة لله، سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

ولأن الدين هو «وضع إلهي ثابت».. بينما «السياسة» أغلبها تدابير متغيرة ومتطورة بحكم ارتباطها بالواقع الحياتي المتغير والمتطور.. وقفت الشريعة الإسلامية ـ في

سياسة وتدبير المعاملات الدنيوية المتغيرة والمتطورة - عند المبادئ والقواعد والمقاصد وفلسفة التشريع.. تاركة للعقل الإنسانى والتجربة البشرية الإبداع والاجتهاد - فى فقه المعاملات - للسياسات التى تواكب المتغيرات والمستجدات.. فمقاصد الشريعة وقواعدها ومبادئها وحدودها وأحكامها ثوابت.. وفقه المعاملات تدبيرات سياسية واجتماعية واقتصادية متغيرة، ومحكومة بمقاصد الشريعة وحدودها..

فلا كل السياسة - كتدابير دنيوية - هى دين ثابت.. ولا هى منفصلة ومغايرة للدين الثابت.. ومن هنا كانت علاقة الإسلام بالسياسة هى علاقة «التمايز» لا علاقة «الوحدة والامتزاج» أو علاقة «المغايرة والانفصال».. فالسياسة - فى التصور الإسلامى - هى: «تدابير مدنية»، بمعنى أنها تدبر اجتماع الإنسان، الذى هو «مدنى» - أى «اجتماعى - بطبعه».. لكنها محكومة بالشريعة الإلهية الثابتة، ومن هنا سميت - فى الإسلام - بـ «السياسة الشرعية» - لأنها «مدنية» ذات مرجعية «دينية».. بل لقد عرف علماء الإسلام «السياسة الشرعية» بأنها «السياسة المدنية» - ليس بمعنى أن «المدنى» هو المقابل» للدينى».. كما هو معناه فى الفكر الوضعى الغربى - وإنما بمعنى أن «المدنى» هو «الاجتماعى».. فالسياسة الشرعية هى: التدابير الإنسانية، التى يسوس بها الإنسان الاجتماع البشرى، فى إطار ثوابت الشريعة ومقاصدها..

فلا هى علاقة «الكهانة الكنسية» - التى دمجت ومزجت السياسة بالدين، فثبّتت المتغيرات الدنيوية بثبات الدين - ولا هى علاقة «العلمانية - الدنيوية» التى فصلت السياسة عن الدين - وإنما هى السياسة الشرعية.. أى «العلاقة» و«التمايز» - فى ذات الوقت - بين السياسة والإسلام.

فالسياسة لا تقف فقط عندما جاء فى النصوص التى جاء بها الوحى الإلهى - فى القرآن الكريم - وبيانه النبوى - فى السنة النبوية - لأنها تدابير للمتغيرات والمستجدات المتطورة دائمًا وأبدًا، بتطور وتغير الزمان والمكان والمصالح والأعراف والعادات.. ولكنها - أى السياسة - لا تغاير ولا تخالف ولا تصادم ما جاء به الوحى الإلهى والبلاغ الربانى أو السنة النبوية الصحيحة، التى هى البيان النبوى للبلاغ القرآنى.

فكل التدابير التى تحقق المصالح الشرعية المعتبرة، هى سياسة شرعية، يبدعها الاجتهاد الإسلامى؛ ليحقق بها مصالح الفرد والأسرة والأمة والدولة والاجتماع

الإنسانى والعلاقات الدولية.. وهى إسلامية بقدر ما تحقق المصلحة والعدالة للناس، وبقدر ما تنضبط بقيم الدين الإسلامى ومقاصد الشريعة الإسلامية.. بهذا تعتبر «السياسة» جزءًا من «الشريعة»، رغم أنها إبداع إنسانى لبشر فقهاء.

ولهذه العلاقة بين الإسلام وبين السياسة، تميزت السياسة الشرعية - بتميز الإسلام، كدين - عندما لم تقف مقاصدها - كما هو الحال فى السياسة المنفصلة عن الدين - عند طلب الصلاح والنفع الدنيوى للحياة الدنيا وحدها.. وإنما كانت مقاصد هذه السياسة الإسلامية تحقيق مصالح وسعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة معًا.

فالسياسة التى لا علاقة لها بالدين قد تحقق من الغنى والوفرة والقوة والغلبة ما يحقق للإنسان والمجتمعات الرفاهية والترف والحدود القصوى فى اللذات والشهوات.. تحقق «قارونية المال» و«فرعونية القوة».. وهنا يكون صلاحها دنيويًا صرفًا، يؤدى إلى ندامة وخسران فى الحياة الأخروية يوم الدين، بل وإلى ندامة وخسران فى العواقب الدنيوية بعيدة المدى..

أما السياسة المحكومة تدابيرها بالمقاصد الشرعية، فهى التى تستهدف سعادة الإنسان وصلاحه فى الدنيا، باعتبار هذه الدنيا مزرعة الآخرة والمقدمة المفضية إليها.. ولهذه الخصيصة، جاء فى تعريف السياسة بالموسوعات والمصادر الإسلامية أنها:

«استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى فى العاجل والآجل، وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة»[1].

وأنها: «ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد»[2].

وأنها: «السياسة الدينية النافعة فى الحيا الدنيا وفى الآخرة. فهى تدبير للاجتماع الإنسانى على منهاج الدين»[3].

---

(١) الكليات - لأبى البقاء الكفوى - طبعة دمشق سنة ١٩٨٢م.

(٢) إعلام الموقعين - لابن القيم جـ ٤ ص ٣٧٢ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.

(٣) (المقدمة) - لابن خلدون ص ١٥٠ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢هـ.

فهى سياسة تدبير الدنيا وفق مقاصد الدين؛ لتكون السياسة ـ كالعبادة ـ سبيلاً لرضاء الله ـ سبحانه وتعالى ـ وسعادة الإنسان فى الدنيا وفى الآخرة..

وإذا كانت السياسة فى «دولة الكهانة الكنسية» قد زعموا أنها «دين خالص»، عندما ادعت «الدولة» أنها مقدسة، تحكم بالتفويض الإلهى، وبالحق الإلهى، وأن نيابتها إنما هى عن السماء.. فغدت هذه «الدولة» ـ سواء عندما حكم البابوات المعصومون ـ بزعمهم ـ أو الأباطرة الذين أضفى البابوات على سلطتهم القداسة ـ غدت هذه «الدولة الدينية» لا تسأل عما تفعل، وفعّالة لما تريد.. الأمر الذى غيب الأمة تمامًا من معادلة السياسة؛ فوقفت هذه المعادلة عند: الله فالدولة الدينية فقط.. دون وجود للأمة وسلطانها..

فإن الدولة العلمانية ـ التى هى النقيض الكامل لدولة الكهانة الدينية ـ قد غابت الشريعة وانتفى الدين من معادلتها.. فيها: الأمة فالدولة.. ولا مكان للدين والشريعة فى معادلتها وسياستها.. أما الصيغة الإسلامية للسياسة فى الدولة الإسلامية، فإنها جامعة.. فيها: سيادة الشريعة الإلهية، وخلافة الأمة لله، حال التزامها بالشريعة، وممارستها السلطات فى حدود الشريعة ونيابة الدولة عن الأمة، ملتزمة ـ كالأمة ـ بإطار الشريعة وحدودها، وقائمة بما فوضت لها الأمة من مهام وسلطات..

فهى ـ الصيغة الإسلامية ـ الوحيدة الجامعة بين السماء.. والأمة.. والدولة ـ فى السياسة الشرعية للدولة الإسلامية..

❊ ❊ ❊

تلك هى علاقة «السياسة» بـ«الإسلام».. وهذا هو موقف «الإسلام» من «السياسة».. وهو موقف متميز عن مواقف الأنساق الفكرية الأخرى فى هذا الموضوع. والله أعلم.

❊ ❊ ❊

الفصل الثامن

فى التعددية والتنوع والاختلاف

لكل دين من الأديان.. أو فلسفة من الفلسفات.. أو نسق من الأفكار، فلسفته فى رؤية الكون، التى تُحدِّدُ مكانة الإنسان فى هذا الوجود.. وعلاقتهُ بالموجودات.

وإذا كان الإسلامُ ـ ككل الديانات السماوية ـ يرى الله ـ سبحانه وتعالى ـ المطلق، واجب الوجود، والخالق لكل الموجودات.

فإنه يرى الإنسان خليفة لله فى الأرض، حاملاً لأمانة إقامة العمران، حتى تأخذ الأرض زخرفها وزينتها.. وحتى تتهذب النفس الإنسانية وترتقى وتسعد، عندما تتوازن علاقاتها مع الغرائز والملكات والموجودات..

كذلك، يرى الإسلام فى الذات الإلهية، المطلق المفارق لسائر أنواع وألوان المخلوقات.. فهو ـ سبحانه ـ ليس كمثله شىء.. وكل ما خطر على بالك، فالله ليس كذلك!

وفى موضوعنا ـ موضوع (التعددية.. والتنوع والاختلاف فى إطار الوحدة) يرى الإسلام فى هذا الوجود: إلهًا، انفرد وينفرد بالواحدية والوحدانية، التى لا تعرف أى لون من ألوان التعدد أو الازدواج أو التركيب.

وموجودات ومخلوقات ومحدثات، تقوم جميعها على التعدد والازدواج والتركيب والتساند والتسخير والارتفاق. فالتعددية فى كل الموجودات ـ الحية والجامدة.. الإنسانية والنباتية والحيوانية.. العلوية والسفلية.. وكذلك فى عالم الأفكار والفلسفات والمذاهب والتوجهات.. وأيضًا فى الألوان والأجناس والألسنة واللغات والقوميات.

كل هذه العوالم، يراها الإسلام قائمة على سنة التعددية، وقانون التنوع، وقاعدة الاختلاف.

ليس باعتبار هذه التعددية، وذلك التنوع مجرد اختيار بشرى، أو حق من حقوق الإنسان، وإنما باعتبارها القانون الحاكم لوجود الموجودات.. وسنة من سنن الله فى سائر المخلوقات، لا تبديل لها ولا تحويل..

* * *

ولأن الإسلام هو دين الوسطية الجامعة.. التى لا تعرف الثنائيات المتناقضة ـ ثنائيات: «الدين.. والدنيا».. أو: «الدين.. والدولة».. أو: «الدنيا.. والآخرة».. أو: «الفرد.. والمجموع» أو: «الذات.. والآخر».. أو: «الحرية.. والمسئولية».

لأن هذه الوسطية الإسلامية الجامعة، تجمعُ من أطراف وأقطاب هذه الثنائيات عناصر الحق والعدل، فتؤلف منها موقفًا وسطًا جامعًا.. متوازنًا.. ومتميزًا.. وجديدًا فلقد التزم الإسلام ـ بهذه الوسطية الجامعة ـ فى التعددية مذهبًا متميزًا، رفض فيه وبه غُلُوَّ الإفراط وغُلُوَّ التفريط.

فهو، مع التعددية فى كل عوالم المخلوقات، لا يرى الواحدية والأحدية إلا فى الذات الإلهية وحدها.. وهو ـ أيضًا ـ لا يطلق للتعددية العنان، الذى يجعلها تشرذمًا وقطيعة بين أجزاء الظواهر والموجودات..

وإنما يراها: تنوُّعًا واختلافًا وتميُّزًا فى إطار الوحدة الجامعة للتنوع والتمايز والاختلاف..

فالوحدة ـ فى أى ظاهرة من الظواهر ـ تعنى التعددية والتنوع والاختلاف والتمايز فى إطارها.. ولا بد لهذا التنوع والاختلاف والتمايز من وشائج جامعة، وعدسة لامّة، تؤلف بين التنوع، وتجمع بين المختلف، وتوجد الأرض المشتركة بين المختلفين.. المتميزين.. المتنوعين.. المتعددين.

* * *

لقد خلق الله - سبحانه وتعالى - البشر جميعًا من نفس واحدة.. ثم جعل كل فرد من أفراد هذه الإنسانية عالمًا قائمًا بذاته.. فيه - وهو الجرم الصغيرُ - انطوى العالم الأكبر!

ففي إطار وحدة الإنسانية - المتحدة في أصل الخلقة.. وفي الإنسانية.. وفي الكرامة والتكريم.. وفي الحقوق.. وفي التكليف.. وفي الحساب.. وفي الجزاء - في إطار هذه الوحدة، تتمايز وتتنوع هذه الإنسانية الواحدة إلى: شعوب وقبائل وأمم وأفراد.. وإلى ألوان وأجناس وألسنة ولغات وقوميات وحضارات.. وإلى ملل ونحل ومذاهب وديانات وفلسفات وثقافات..

فلا غُلُوّ في التعددية والتنوع، يقطعُ روابط الوحدة، ويدخُلُ بها في نطاق العُنصُرية والتعصب، وإنكار العلاقات بالآخرين.. ولا غُلُوّ في عوامل الوحدة، ينكِر أسبابَ التنوع والتميز والاختلاف.

* * *

وبسبب من هذه الوسطية الإسلامية الجامعة، في رؤية علاقة الوحدة بالتعددية.. والواحدية بالتنوع.. والأحدية بالاختلاف.. ينكر الإسلام «نزعة المركزية المفرطة»، التي تريدُ العالمَ نمطًا واحدًا، والإنسانية قالبًا واحدًا، منكرة على الآخرين حق التمايز والاختلاف.

«فالمركزية الدينية».. التي تريد العالم دينًا واحدًا، يُنْكِرُها الإسلام، عندما يرى في تعددية الشرائع الدينية سنة من سنن الله في الاجتماع الديني، لا تبديل لها ولا تحويل. ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

فهو - سبحانهُ - قد خلقهم للتنوع والاختلاف.. لكنه يريدُ لكل الملل والشرائع والديانات وحدة جامعة لتنوعها، ورابطة ضابطة لاختلافها.. وحدة في: توحيد الخالق المعبود.. وفي الإيمان بالغيب.. وفي العمل الصالح.. فهذه هي أصول الدين الإلهي

الواحد، التى اتفقت فيها وعليها كل الشرائع والنبوات والرسالات، من آدم.. إلى إبراهيم.. إلى موسى.. إلى عيسى.. إلى محمد ـ عليهم جميعًا الصلاة والسلام ـ.

وإنكار الإسلام «للمركزية الدينية»، إيمانًا منهُ بتعددية الشرائع الدينية، بتعدد أمم الرسالات السماوية.. يعنى ـ أيضًا ـ رفضه «للمركزية القانونية».. التى تريدُ العَالم كُلَّهُ خاضعًا لمنظومة قانونية واحدة، حتى لتثير الاعتراضات، وتكيل الاتهامات ضد فلسفات التشريع فى المنظومات القانونية الأخرى، بل وتُجَرِّح أحكام القضاء التى تصدر انطلاقًا من فلسفات التشريع التى لا تنتمى إليها.

ودعاة هذه «المركزية القانونية» فى دوائر السياسة والإعلام يتجاهلون أن فقهاء القانون العالميين، قد استقر رأيهم ـ فى مؤتمراتهم العالمية ـ منذ عقد الثلاثينيات من القرن العشرين ـ على اعتماد منظومات قانونية ثلاث.. يجرى الرجوع إليها، والاستفادة منها، والمقارنة فيما بينها.. وهى القانون الرومانى.. واللاتينى.. والشريعة الإسلامية..

فَدَعْوَى «المركزية القانونية»، يرفضها ـ أيضًا ـ علماءُ القانون.

* * *

والإسلام ينكر «**المركزية الحضارية**».. التى تريدُ العالم حضارة واحدة، وتسلك سبل الصراع ـ صراع الحضارات ـ لقسر العالم على نمط حضارى واحد.. لأن الإسلام يريد العالم «منتدى حضارات» متعددة.. ومتميزة.

لكنه، لا يريد للحضارات المتعددة أن تستبدل التعصب الشوفينى بالمركزية الحضارية القسرية.. وإنما يريد الإسلامُ لهذه الحضارات المتعددة أن تتفاعلَ وتتساند فى كل ما هو مشترك إنسانى عام..

ففى العلوم الطبيعية ـ علوم المادة.. الدقيقة.. والمحايدة.. وفى علوم تمدن الواقع ـ التى تحقق زينة الأرض، ورخاء البشر، وسلام الإنسانية، والحفاظ على البيئة ـ ميادين واسعة للوحدة، والتفاعل، والتساند بين كل الحضارات.

وفى الثقافات والفلسفات والمواريث الثقافية، ومنظومات القيم، والهويات

الحضارية والقومية، ميادين للتنوع والتمايز، فى إطار المشترك الإنسانى العام بين مختلف الحضارات.

* * *

والإسلام ينكر «**مركزية العرق والجنس واللون**».. التى أثمرت العُنصرية العِرْقية، حتى جعلت فى العالم طبقيّةً للألوان والأجناس، تركت آثارها الكريهة حتى فى المعابد والعبادات، فضلاً عن الأندية والمساكن والمدارس والمصانع، ناهيك عن القوانين والحقوق والواجبات والامتيازات!

بل، ورأينا من يَدعى أنه «من شعب الله المختار» بحكم الولادة من رحم يَهُودِيَّة، حتى ولو كان ابنًا غير شرعى.. بل وحتى لو كان مُلْحدًا؟!

ينكر الإسلام هذه «المركزية العرقية»، عندما تكون مركزية الجنس الأبيض.. أو الأسود.. أو الأصفر.. أو أى عرق من الأعراق.. فاختلاف الألوان ـ فى إطار الإنسانية الواحدة.. وتساويها جميعًا ـ فى هذا الإطار الإنسانى الواحد ـ هو سنة من سنن الله، وآية من آيات الخالق لكل هذه الألوان والأعراق والأجناس.. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢].

* * *

والإسلام ينكر «المركزية اللغوية».. التى تريد العالم لغة واحدة، فتنكر على الأمم والقوميات حقها فى تعدد الألسنة واللغات.. بل ويُنكِرُ هذه «المركزية اللغوية» فى إطار الدولة الواحدة، إذا هى حرمت الأقليات اللغوية من حقها فى تعلم لغاتها القومية؛ كى تحافظ على مواريثها الثقافية..

وفى ذات الوقت، ينكرُ الإسلامُ تحول التعددية اللغوية أو الدينية إلى قطيعة، تفصمُ ـ بالشيفونية القومية أو التعصب الدينى ـ عُرَى التفاعل والترابط بين الدوائر اللغوية والطوائف الدينية فى الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة.. فالأمة: وحدة تضم تنوعًا فى الملل والأعراق واللغات.. والوسطية الإسلامية تحمى وحدة الأمة من أن تفتتها التمايزات اللغوية أو التعددية الدينية.. كما تحمى هذه الوسطية التنوع اللغوى والدينى من أن تقهره وحدة الأمة أو الدولة.

يريد الإسلام ـ بمنهاجه فى التعددية ـ للعالم الذى نعيش فيه:

أن تَغْتَنى ثقافاتُه المتعددة بالتعددية اللغوية ـ والتعددية فى المواريث الثقافية والفكرية ـ لأممه وقومياته.. لأن اختلاف وتعدد الألسنة واللغات هو آية من آيات الله فى المخلوقات.

* * *

والإسلام ينكر «المركزية الاقتصادية» التى تُسَخِّرُ المُنظمات الاقتصادية الدولية لصلحة حضارة الأقوياء ضد مصالح حضارات المستضعفين..

المركزية، التى تتحول فيها «عالمية التجارة» إلى «اجتياح» للصناعات والتجارات الوطنية فى الدول المستقلة حديثًا، ذات البنى الاقتصادية الضعيفة أو الهشة.

المركزية، التى تجعل ٢٠٪ من أبناء حضارة بعينها يملكون ويستهلكون ٨٦٪ من ثروات العالم المعاصر.. فيتركز الغنى فى كفة، ويتركز الفقر فى الأخرى!.. ويشقى الجميع ـ بالترف والتخمة عند قوم.. وبالفاقة عند الآخرين!

وفى ذات الوقت، فإن الإسلام لا ينكر التفاوت بين البشر، فى الغنى، وفى الأموال والثروات.. وإنما يريد أن يحكم هذا التفاوت بإطار التكافل، الذى يجعل العالم بمثابة الجسد الواحد.. تتنوع أعضاؤه ـ فى الكفاءة.. والأهمية.. والحجم.. والاحتياجات ـ مع تكافلها جميعًا فى تحقيق حد الكفاية لكل إنسان.

* * *

والإسلام ينكر «المركزية فى السلطة».. داخل الدولة، تلك التى تفرض وحدة الرأى والاتجاه والموقف والاجتهاد، قاهرة الأمة على حزب واحد.. ورأى واحد.. وحاكم فرد.

ينكرُ الإسلام هذه «المركزية السلطوية»، التى تبعث «الفرعونية» من جديد.

وفى ذات الوقت، لا يريد الإسلام التعددية ـ فى المجتمع ـ غلو التشرذم والقطيعة والتفتيت بين تيارات الأمة وطبقاتها وأحزابها ومدارسها الفكرية.. وإنما يريد: تنوع الاجتهادات والتنظيمات فى الفروع والمتغيرات والمناهج والآليات، وذلك فى إطار ثوابت الأمة، ومقومات المجتمع، ومكونات الهوية، ومعالم المشروع الحضارى للأمة.

* * *

ولأن هذه وسطية الإسلام ـ الجامعة بين عناصر الحق والعدل من أقطاب الثنائيات.. وهي الوسطية التي جعلت من التعددية تنوعًا في إطار الوحدة.. وظلت الوحدة ترعى وتحتضن التمايز والاختلاف.

ولأن الإسلام ليس «اليوتوبيا» الحالمة أحلام فلاسفة «المدن الفاضلة» التي عزت على التحقيق منذ أقدم العصور ـ وإنما هو الدين الجامع بين «المثال» الملهم، وبين «الواقعية» الساعية أبدًا إلى الاقتراب من «المثال».. فلقد أدرك الإسلامُ أن حياة الأمم والشعوب والمجتمعات والدول، لابد وأن تشهد التناقضات.. وأن تمتزج فيها نوازعُ الخير والشرّ.. والإيجاب والسلب.. والاستعلاء والاستضعاف.. والأثرة والإيثار.. إلخ.. إلخ..

فكانت دعوةُ الإسلام ـ بوسطيته ـ إلى حل التناقضات بين الأفراد والطبقات والأمم والدول والحضارات بنفس منهاجه المتميِّز في التعددية.. فهو يرفضْ «الصراع» سبيلاً لحل التناقضات؛ لأن «الصراع» يفضي إلى إفناء طرف للطرف الآخر، وفي ذلك قضاء على التعددية، عندما ينفرد المنتصر ـ الذي صرع خصمه ـ بالساحة والميدان، ويرث كل الإمكانات.

والإسلام ـ أيضًا ـ عندما يرفض الصراع، لا يرضى بالسكون والاستسلام؛ لأنه يؤدي إلى تقليد الضعفاء للأقوياء، وتشبه المستضعفين بالمستكبرين، وتبعية المهزومين للمنتصرين.. وهو يفضي ـ أيضًا ـ إلى زوال التنوع وذبول التعددية.

يرفض الإسلام ذلك.. ويدعو ـ بدلا من الصراع المدمر.. والسكون المقلد ـ إلى «التدافع الحضاري».. الذي هو «حراك» وسط بين «دمار الصراع» و«موات السكون والتقليد».

فالتناقضات، يجب أن تحل بالحراك الاجتماعي والسياسي والحضاري، الذي هو تنافس وتسابق بين الأفراد والطبقات والأحزاب والأمم والدول والحضارات.. تنافس، لا ترتفع حرارته إلى «حدة» الصراع، الذي يصرع فيه طرف الطرف الآخر، فيُلْغِي تعددية الفرقاء والأطراف والأقطاب..

وأيضًا، لا تنطفئ حرارته، فيتحول إلى سكون، هو ـ في الحقيقة ـ استسلام الضعفاء للأقوياء، وتقليد المهزومين للمنتصرين..

هكذا يرى الإسلام قضية التعددية:

● قانونًا إلهيًا.. في كل عوالم المخلوقات.. وسنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل.

● ويراها وسطًا.. عدلاً.. متوازنًا.. جامعة للتنوع والاختلاف في إطار الوحدة.

فالوحدة تعني: التركيب من الأجزاء المتنوعة..

والتنوع لابد أن يكون في إطار الوحدة الجامعة للفرقاء المتمايزين..

● وعموم هذا القانون - في قضية التعددية - يعني شموله لكل عوالم الخلق..

من الذرة إلى العالم.. من الفرد إلى الإنسانية.. من الأحياء إلى الجماد إلى النبات.. من الملل والشرائع إلى الفلسفات والأفكار والأحزاب..

وصدق الله العظيم: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣].

﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

* * *

فهي التعددية في إطار الوحدة..

وهي الوحدة الجامعة للتنوع والتمايز والاختلاف..

إنها الجدلية الوسطية، التي تمثل - في واقعنا المعاصر - طوق نجاة الإنسانية من غُلُوَّي الإفراط والتفريط..

* * *

الفصل التاسع

فى التفاعل الحضارى

فى الحديث عن علاقة الأمة العربية الإسلامية بالآخر الحضارى.. وعلاقة الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى ـ وبالحضارة الغربية على وجه الخصوص ـ وهى العلاقة التى تطرح علينا وعلى الغرب هذا الموضوع ـ أجد من الضرورى التمييز بين «الأوهام» و«الحقائق» التى اختلطت فى هذا الموضوع.

● فوهم كبير أن يتصور أحد إمكانية العزلة الحضارية ـ فى ظل ثورة وسائل الاتصال الحديثة ـ لأية حضارة من الحضارات، حتى لو أرادت ذلك، واجتمع أهلها على اختيار العزلة!.. بل إن مثل هذه العزلة بين الحضارات لم تحدث حتى فى التاريخ القديم، وخاصة للحضارات القائمة فى المواقع الحاكمة بطرق الاتصال بين قارات العالم.. وفى مقدمتها حضارات الشرق، عبر التاريخ..

● ومن حقائق «طب الحضارات» ـ إذا جاز التعبير ـ أن الانغلاق والعزلة الحضارية، لابد وأن يؤديا إلى الذبول والاضمحلال الحضارى.. تمامًا كما يحدث للجسم الذى يتغذى على «ذاته»، دون مدد من «المحيط»!..

● ومن حقائق «طب الحضارات» أيضًا، أن تقليد حضارة لأخرى، وخاصة فى «الهوية» وثوابت السمات والقسمات المميزة لخصوصيتها، على النحو الذى يؤدى إلى التبعية، إنما يقود، هو الآخر، إلى الذوبان والاضمحلال الحضارى.. لأن «حياة» الحضارة ـ أية حضارة ـ إنما تكمن فى «الإبداع».. و«الإبداع» مستحيل مع «التقليد»، فلا

يبدع إلا صاحب المشروع المتميز والنموذج الخاص.. أما المقلد فإنه يعطى ملكات الإبداع «إجازة» مكتفيًا بالنماذج «المعلبة» والخيارات «الجاهزة». وإذا كان «الانغلاق» مستحيلاً.. وإذا كانت «العزلة» تقود إلى الذبول والاضمحلال.. ولما كان «التقليد» يقود إلى التبعية، التى تعنى، هى الأخرى، الذوبان والذبول، أى اضمحلال الذاتية والخصوصية.. فلابد ـ فى العلاقة مع الآخر الحضارى ـ من البحث عن الموقف الثالث.. الوسط.. العدل.. الحق فى هذا الموضوع.. وهو الذى أسميه بـ «التفاعل الحضارى»، من موقع الراشد المستقل، الذى يتفتح على كل حضارات الدنيا، دون أن يفقد ذاتيته وهويته واستقلاله الحضارى.

وهذا الموقف.. موقف «التفاعل الحضارى» ـ الذى هو وسط بين «الانغلاق ـ والعزلة» وبين «التقليد ـ والتبعية» ـ يستلزم ويستوجب اكتشاف مساحة «الخصوصية الحضارية»، المكونة لهويتنا الحضارية.. والتى لابد من إحيائها، والاستمساك بها، وحمايتها ـ كما تحمى الأمم أعراضها.. بل وصناعاتها الوطنية.. واكتشاف مساحة «المشترك الإنسانى العام» فى الإبداع الإنسانى، لا لنقبله فقط من الآخرين، بل ولنسعى إلى امتلاكه بكل ما أوتينا من قوة، ولنتتلمذ فيه على كل الآخرين الذين يبدعون فيه!..

وإذا كان لى أن أضرب أمثلة على السمات والقسمات التى أراها نماذج لهويتنا وذاتيتنا الإسلامية وخصوصيتنا الحضارية، فإنى أنبه على أن المدخل إلى هذا الميدان هو الوسطية الإسلامية الجامعة.. أى التى لا تقف ساكنة بين القطبين والطرفين، وإنما تجمع منهما ما يمكن جمعه وتأليفه من عناصر الحق والصواب.

فإذا كانت «النرفانا» الهندية ـ ومعها الفكر «الباطنى ـ الغنوصى» ـ ترى الإنسان «هامشًا ـ حقيرًا ـ فانيا فى المطلق».. على حين تراه الحضارة الغربية سيد هذا الكون.. فإن وسطيتنا الإسلامية تراه الخليفة عن سيد هذا الكون وخالقه، سبحانه وتعالى.. فلا تجرده من الحرية والسلطات.. وأيضا لا تطلق العنان لهذه الحرية والسلطات.. وإنما تقرها وتنميها، مع حكمها وضبطها ببنود عقد وعهد الاستخلاف ـ الشريعة الإلهية ـ فهو ـ الإنسان ـ بعبارة الإمام محمد عبده ـ : «عبد الله وحده، وسيد لكل شىء بعده»!..

وإذا أقام النموذج الباطني طريق الخلاص - التقدم - على العرفان والرياضة الروحية فقط.. وأقام النموذج المادي - الغربي - التقدم على عوامل المادة وإشباع الحاجات الدنيوية وحدها.. فإن خيارنا الحضاري هو الذي يرى السعادة في التوازن - العدل - الوسطية - فيؤسس المعارف على كتابي الوحي المقروء والكون المنظور.. ويقرأ النقل بالعقل ويحكم غرور العقل بالنقل.. ولا يرى سعادة في الدنيا إلا إذا حققت سعادة الآخرة - التي هي خير وأبقى - ولا يقف بالحقوق عند حدود الإنسان، وإنما يمد نطاقها إلى حقوق الله، التي تمثلها حقوق الأمة والاجتماع البشري.. فلا يجرد الإنسان - مثلاً - من حقوق التملك في الثروات والأموال.. كما لا يطلق العنان لتملكه في هذا الميدان، وإنما يعتمد نظرية وسطية الاستخلاف، فيراه مالكًا للمنفعة، محكومة تصرفاته بشريعة المالك الحقيقي والواهب الأصلي للثروات والأموال، سبحانه وتعالى..

وقس على ذلك ثمرات ومعالم الوسطية الإسلامية التي هي صبغة الهوية الحضارية، التي ميزت علومنا الإنسانية، باعتبارها ثقافة «النفس المسلمة» التي تهذبت ويجب أن تتهذب وفق خصوصيات المعتقد والموروث وفلسفة النظر للكون - بدءًا.. ومسيرة.. ومصيراً.. وحكمًا وغايات - وكذلك التقاليد والأعراف والعادات.

تلك أمثلة على بعض سمات الخصوصية الحضارية.. والبصمة القومية.. والذاتية الثقافية.. التي يمثل إحياؤها، وتمثل حمايتها - في معترك الصراع الثقافي والإعلامي - الشروط الضرورية للرشد والاستقلال.. ومؤهلات «التفاعل» مع الآخر، دونما سقوط في إفراط «الانغلاق» أو تفريط «التقليد والتبعية».

● ومع اكتشاف وإحياء وحماية مساحة الخصوصية الحضارية - للنجاة من «التقليد.. والتبعية» - فلابد من اكتشاف مساحة «المشترك الإنساني العام».. التي تتمثل فيها الإبداعات الإنسانية للحقائق والقوانين والمعارف التي لا تتغاير بتغاير الحضارات والمعتقدات.. وإذا كانت تجارب النفس الإنسانية لا تتكرر ولا تتماثل.. الأمر الذي ميز ويميز العلوم الإنسانية في كل حضارة من الحضارات العريقة.. فإن حقائق وقوانين العلوم «الموضوعية - الطبيعية - المحايدة» لا تتغاير بتغاير عقائد أو حضارات علمائها. وذلك لثبات المادة التي هي موضوعها.

والتمايز بين الحضارات، فى هذا الميدان لا يتعدى فلسفات وأخلاقيات تطبيقات حقائق وقوانين هذه العلوم.. فحقائق علم التربة الزراعية، لا تتغاير بتغاير باحثيه فى المعتقد أو الجنس أو الوطن.. وإنما يقع ويرد التغاير فى تطبيقات هذه الحقائق بين من يسخرها فى زراعة الحلال الطيب - بالمعيار الدينى - وبين من يسخرها فى زراعة ما يحقق اللذات الدنيوية والشهوات الآنية، بصرف النظر عن علاقة ذلك بأسباب السعادة فى الدار الآخرة.. الأمر الذى يحول مطلق العلم إلى علم نافع.. وعلم لا ينفع، إذا ضبط «النفع» بضوابط الدين!..

فإذا نحن اكتشفنا «مساحة: الخصوصية.. والهوية الذاتية».. و«مساحة: المشترك الإنسانى العام»، استطعنا تحقيق «الاستقلال الذاتى - الحضارى» مع «التفاعل - الحضارى» مع كل حضارات الدنيا..

بقيت ملاحظتان:

الأولى: يرصدها الباحث فى المسارات الحضارية للأمم فى هذا الميدان.. عندما يرى أن الأمم والحضارات فى لحظات القوة والمنعة لا تدقق كثيرًا فى سبيل «الحماية» من الآخر الحضارى.. بل تفتح - تقريبًا - كل النوافذ على الآخرين.. مثلها كمثل معدة الجسم القوى، لا تخشى طعامًا؛ لأنها قادرة على الهضم.. والتمثل للمفيد.. والطرد لما هو غير مناسب أو ضار..

أما فى مراحل الضعف والاستضعاف، فكثيرًا ما تعلو الأصوات الداعية للتدقيق فى سبيل «الحماية» من الآخر الحضارى.. كحال الجسد المريض، الذى قد يؤذيه حتى الجيد والدسم من الطعام.. بل وقد يضره حتى الهواء العليل!..

تلك ملاحظة لابد من إدراك مغزاها ونحن نرى الصراع بين «الانفتاحيين» وبين «الانغلاقيين»، فى واقعنا المعاصر.. وهى قد حدثت قديمًا فى مسيرتنا الحضارية.. فإبان نهضة أسلافنا وقوتهم حدث الفتح لأغلب النوافذ ومعظم الأبواب على الآخرين.. أما فى عصر التراجع والاستضعاف فلقد رأينا منهج «ابن عربى»، الذى جعل قلبه معبداً للتوحيد والتثليث والوثنية واليهودية وكل الثقافات!.. ورأينا منهج «ابن تيمية» الذى رفع شعار: «اقتضاء الصراط المستقيم: مخالفة أهل الجحيم»!..

والملاحظة الثانية: ترى فى «التفاعل الحضارى» ـ الرافض «للانغلاق» و«التقليد ـ التبعية» ـ القانون الذى حكم ويحكم العلاقة الصحية بين الحضارات على مر التاريخ. فهو «قانون».. وليس اختراعا ـ؟!.

● لقد انفتح أسلافنا على الحضارة الهندية.. لكنهم أخذوا حسابها وفلكها، دون فلسفتها.

● وانفتحوا على الحضارة الإغريقية والرومانية.. لكنهم أخذوا تدوين الدواوين، ولم يأخذوا شريعة الرومان وقانونهم.. وأخذوا العلوم الطبيعية، دون الإلهيات والآداب.. وعندما ترجموا الفلسفة العقلية اليونانية أرادوها سلاحًا عقلانيا أجنبيًا ضد الباطنية الغنوصية الأجنبية ـ التى مثلت التهديد الأكبر للإسلام ـ وظلت هذه الفلسفة مجرد سلاح بيد «الخاصة» من الفلاسفة، ولم تتحول إلى فلسفة للإسلام وأمته فى يوم من الأيام!..

● وانفتح أسلافنا على الحضارة الفارسية.. لكنهم أخذوا «التراتيب الإدارية»، دون المذاهب الفارسية!..

● وعندما انفتحت الحضارة الغربية على حضارتنا الإسلامية، إبان نهضتهم، أخذوا عنا ما هو مشترك إنسانى عام ـ من المنهج التجريبى.. إلى العلوم الطبيعية ـ ولم يأخذوا التوحيد الإسلامى، ولا الوسطية الإسلامية، ولا المثل والمقاصد والأخلاقيات.. فلقد أسسوا نهضتهم على «كلاسيكيات الإنسانيات اليونانية» ـ فى الثقافة المتميزة ـ وعلى حقائق وقوانين العلوم المحايدة ـ التى هى مشترك إنسانى عام ـ.. بل لقد صنعوا هذا «التمييز» حتى مع المفكر الواحد ـ مثل ابن رشد ـ فأخذوا عنه عقلانية أرسطو.. وتركوا عقلانيته الإسلامية ـ الجامعة لما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ـ؟!.. وأخذوا طب ابن سينا دون إشراقيته الفلسفية.. إلخ.. إلخ..

وعلينا ـ نحن ـ الآن ـ أن نهيئ ونبلور منهاج التفاعل الحضارى مع الآخرين ـ غربًا وشرقًا ـ وأن تحدد مساحة الخصوصية الحضارية.. والهوية الثقافية.. والبصمة القومية.. ومساحة المشترك الإنسانى العام.. لننفتح على الدنيا، ونصافح الجميع، دون أن نفقد هويتنا، فننجو من إفراط «العزلة والانغلاق».. ومن تفريط «التبعية والتقليد».

الفصل العاشر

فى العقلانية المؤمنة

فى الحضارة اليونانية القديمة.. وكذلك فى صورتها الحديثة: الحضارة الغربية المعاصرة.. انحاز الفلاسفة إلى «العقل» و«براهينه» أداة وحيدة لإدراك فى الظواهر والأشياء.. ففى المجتمع اليونانى، كانت السيادة للوثنية.. ولم يكن هناك «وحى» إلهى، ولا «نقل» دينى ينافس «العقل» أو «يزامله» فى ميدان التفلسف والتأمل والتفكير.

وبسبب من أن النهضة الحضارية الغربية ـ رغم تبلورها فى مناخ مسيحى ـ كانت علمانية الروح والجوهر والطابع.. وبسبب من رفض اللاهوت المسيحى ـ كما تبلور فى الكنيسة الكاثوليكية الغربية ـ رفضه اعتماد «العقل» سبيلاً إلى «الإيمان».. فلقد جاءت هذه النهضة الحضارية الغربية الحديثة امتدادًا للموقف اليونانى القديم، فى الاعتماد على «العقل» وحده أداة للتفلسف والتأمل والتفكير..

تلك قسمة تميزت بها الفلسفة والإبداع الفلسفى فى الحضارة الغربية، منذ اليونان وحتى عصرها الحديث.. فالعقل، وحده، هو أداة الفلسفة والتفلسف.. و«الوجدان.. والنقل»، وحدهما، السبيل إلى التدين والإيمان!.

وإذا كان هذا الموقف قد عرف طريقه إلى شريحة من شرائح تيار الفلسفة والتفلسف فى تراثنا العربى الإسلامى.. فإن القطاع الأعظم من تيار الفلسفة الإسلامية قد اتخذ من هذه القضية موقفًا متميزًا ومغايرًا.. فالتيار العقلانى فى حضارتنا العربية الإسلامية ـ وفرسانه: «المعتزلة»، بخاصة، و«أهل العدل والتوحيد»، بعامة ـ قد انطلقوا، على درب التفلسف والإبداع الفلسفى، من «النقل» أى القرآن الكريم، الذى أعلى مقام

العقل، واستفادوا من اقتصاد الإسلام فى الحديث عن «الغيبيات»، فصاغوا ـ من قبل ترجمة الفلسفة اليونانية إلى العربية ـ وربما للمرة الأولى فى تاريخ الفكر الفلسفى ـ صاغوا «علم الكلام الإسلامي» ـ «علم التوحيد» ـ فلسفة إسلامية مؤسسة على الوحى الإلهى، فيها تزامل «العقل» و«النقل»، وتآخت «الحكمة» و«الشريعة»، وجاورت «العقليات» «السمعيات»، وشد «التوحيد» فى الألوهية من أزر «الطبائع والسببية».. واستطاعوا بهذه العقلانية الإسلامية المتميزة النهوض بمهمة مجادلة الفلاسفة واللاهوتيين من أبناء الملل الأخرى، فوظفوا الفلسفة ـ للمرة الأولى فى التاريخ ـ سلاحًا بيد الدين، وكان لهم، فى هذا الميدان، فضل نشر الإسلام فى البلاد التى ازدهرت فيها الأبنية الفكرية التى استرشدت بميراث اليونان الفلسفى والمنطقى فى المناظرة الجدال.

صنع هذا التيار العقلانى قسمة العقلانية الإسلامية فى حضارتنا، تلك التى أدهشت مفكرى الغرب من تميزها بالتدين، فكتب الفريد جيوم Alfred Guillaume يقول: «إن قوة الحركة الاعتزالية مردها.. إقامة علم الكلام الإسلامى على أسس ثابتة من الفلسفة، مصرين فى الوقت نفسه على أن تكون تلك الأسس منطقية.. مع وجوب أن تدرس بوصفها من صميم العقيدة الدينية..»[1].

وعلى عكس المسيحية وحضارتها الغربية، التى وقفت فلسفتها عند «العقل» ـ فى معاداة «النقل» ـ ودعا دينها إلى أن يؤمن المؤمن بما يلقى إلى قلبه دون نظر عقلى ـ على حد قول القديس أنسلم Anselme (١٠٣٣م ـ ١١٠٩م) ـ جعل المعتزلة «النظر» أول واجبات الإنسان[2].. لأن النظر العقلى هو سبيل معرفة الله والإيمان به، وعليهما يترتب الإيمان بالرسالة والرسل والوحى والكتاب.. ومن هنا جاء اعتمادهم على «العقل» مع «الكتاب» و«السنة» و«الإجماع».. بل وتقديمه عليها، لا تقديم تفضيل، وإنما تقديم ترتيب.. فقالوا: إن «الأدلة: أولها: دلالة العقل؛ لأن به يميز بين الحسن والقبيح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة، والإجماع. وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هى: الكتاب، والسنة، والإجماع، فقط، أو يظن أن العقل إذا كان

---

(١) جيوم (الفلسفة وعلم الكلام) ص ٢٧٩ ـ ضمن كتاب «تراث الإسلام» ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

(٢) د. على فهمى خشيم (الجبائيان: أبو على، وأبو هاشم) ص ٢٢٣ ـ طبعة طرابلس ـ ليبيا ـ سنة ١٩٦٨م.

يدل على أمور فهو مؤخر، وليس كذلك. لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة، والإجماع، فهو الأصل فى هذا الباب. وإن كنا نقول: إن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما فى العقول، كما أن فيه الأدلة على الأحكام.. ومتى عرفنا، بالعقل، إلهًا منفردًا بالإلهية، وعرفناه حكيمًا، نعلم فى كتابه أنه دلالة، ومتى عرفناه مرسلاً للرسول، ومميزًا له بالأعلام المعجزة، من الكاذبين، علمنا أن قول الرسول حجة. وإذا قال ﷺ: «لا تجتمع أمتى على خطأ[1]. وعليكم بالجماعة»[2]، علمنا أن الإجماع حجة..»[3]..

فاعتماد العقل هنا، وتقديمه ليس غضًا من شأن «النقل»، بل مؤازرة ومؤاخاة وتأييدًا.. فهم لم يقولوا بانفراد العقل بالمعرفة، وإنما اعتمدوه دليلاً لمعرفة الأصول الشرعية، فعندهم - كما يقول الماوردى (٣٦٤هـ - ٤٥٠هـ/ ٩٤٥م - ١٠٥٥م): إن «السبب المؤدى إلى معرفة الأصول الشرعية والعمل بها شيئان: أحدهما علم الحس، وهو العقل؛ لأن حجج العقل أصل لمعرفة الأصول، إذ ليس تعرف الأصول إلا بحجج العقول.. فالعقل: أم الأصول.. وثانيهما: معرفة لسان العرب - وهو معتبر فى حجج السمع خاصة..»[4].

فالعلاقة عضوية، والعروة وثقى - فى هذه العقلانية الإسلامية - بين «العقل» و«الشرع»: باعتبارهما دليلين خلقهما خالق واحد، وجعلهما السبيل لهداية الإنسان، وإذا قلنا: «إن لكل فضيلة أسًا، ولكل أدب ينبوعًا، فأس الفضائل وينبوع الآداب هو العقل، الذى جعله الله تعالى للدين أصلاً، وللدنيا عمادًا، فأوجب التكليف بكماله، وجعل الدنيا مدبرة بأحكامه، وألف به بين خلقه، مع اختلاف هممهم ومآربهم، وتباين أغراضهم ومقاصدهم، وجعل ما تعبدهم به قسمين: قسمًا وجب بالعقل، فوكده الشرع، وقسمًا جاز فى العقل، فأوجبه الشرع، فكان العقل لهما عمادًا..»[5].

---

(١) لفظ الحديث فى ابن ماجة: «إن أمتى لا تجتمع على ضلالة».

(٢) رواه - بألفاظ متفاوتة، مع اتحاد المعنى -: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة.

(٣) قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١٢٧. طبعة تونس سنة ١٩٧٢م.

(٤) أدب القاضى جـ١ ص ٢٧٤، ٢٧٥ طبعة بغداد سنة ١٩٧١م

(٥) الماوردى (أدب الدنيا والدين) ص ١٩. طبعة القاهرة ١٩٧٢م.

وعلى عكس العقلانية الغربية الملحدة، التى جعلت من إعطاء المادة والطبيعة حظها من السببية والفعل أمرًا ينفى وجود الألوهية، كالسبب الأول والأعظم فى هذا الكون.. على العكس منها جمعت العقلانية الإسلامية بين الأمرين.. فللطبيعة فعل، ومادتها وظواهرها وعواملها أسباب لمسبَّبات.. ومع ذلك فإنها ـ مع فعلها ـ مخلوقة للسبب الأعظم والأول فى هذا الكون.. وتلك واحدة من إنجازات علم الكلام الإسلامى، الذى أبدعه التيار العقلانى فى حضارتنا.. ولنتأمل عبارة الجاحظ (١٦٣هـ ـ ٢٥٥هـ/ ٧٨٠ ـ ٨٧٩م) التى يقول فيها: «وليس يكون المتكلم جامعًا لأقطار الكلام، متمكنًا من الصناعة، يصلح للرياسة، حتى يكون الذى يحسن من كلام الدين فى وزن الذى يحسن من كلام الفلسفة!. والعالم عندنا هو الذى يجمعهما. والمصيب هو الذى يجمع تحقيق «التوحيد» وإعطاء «الطبائع» حقها من الأعمال!. ومن زعم أن «التوحيد» لا يصلح إلا بإبطال حقائق «الطبائع»، فقد حمل عجزه على الكلام فى «التوحيد»، وكذلك إذا زعم أن «الطبائع» لا تصلح إذا قرنها «بالتوحيد»، ومن قال هذا فقد حمل عجزه على الكلام فى «الطبائع». وإنما ييأس منك الملحد إذا لم يدعك التوفر على «التوحيد» إلى بخس حقوق «الطبائع» لأن فى رفع «أعمالها» رفع «أعيانها»، وإذا كانت «الأعيان» هى الدالة على الله، فرفعت «الدليل»، فقد أبطلت «المدلول عليه»!. ولعمرى إن فى الجمع بينهما لبعض الشدة؟!.. وأنا أعوذ بالله، تعالى، أن أكون كلما غمز قناتى باب من الكلام صعب المدخل، نقضت ركنًا من أركان مقالتى!. ومن كان كذلك لم ينتفع به؟!..»[١].

هكذا وعلى هذا النحو وفى مواجهة كل «الثنائيات».. صاغ التيار العقلانى القسمة العقلانية لحضارتنا العربية الإسلامية، فوازنوا ـ «بالوسطية» ـ وجمعوا وألفوا بين ما يمكن جمعه وتأليفه من المتقابلات والأقطاب، التى عدت فى الحضارات الأخرى نقائض لا يمكن تعايشها، فضلاً عن الجمع والتأليف بينها.. ثم هم قد كانوا فلاسفة ودعاة إلى الدين.. وعلماء ورجال دولة، وفرسان العلوم النظرية والعملية معًا، يبحثون فى الإلهيات ويجرون التجارب على النباتات والحيوانات.. فلقد كان فيهم من «أشراف أهل الحكمة» مشتغلون بعلم الحيوان، يجرون فيه التجارب والملاحظات والاستقراءات،

---

(١) (كتاب الحيوان) جـ٢ ص ١٣٤، ١٣٥ تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. طبعة القاهرة ـ الثانية.

ويقولون فى شرفه وقدره: «إن هذا العلم يتفرغ للجدال فيه الشيوخ الجلة والكهول العلية، وحتى ليختاروا النظر فيه على التسبيح والتهليل، وقراءة القرآن، وطول الانتصاب فى الصلاة، وحتى ليزعم أهله أنه فوق الحج والجهاد، وفوق كل بر واجتهاد..؟!»[1] ـ على حد قل الجاحظ فى (كتاب الحيوان)..

لقد كانوا علماء.. وصناع حضارة.. طبعوا الحضارة التى أبدعوها بهذا الطابع العقلانى المتميز والفريد.. فماذا صنع بهم، وبهذه العقلانية الإسلامية ذلك الانقلاب الذى أحدثته عسكرة الدولة عندما هيمن عليها العسكر الترك المماليك؟!..

* * *

كان الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤هـ ـ ٢٤١هـ/ ٧٨٠م ـ ٨٥٥م) يمثل فى بغداد العباسية النقيض الصريح لفكرية التيار العقلانى الإسلامى.. فعداؤه المفهوم للفلسفة اليونانية قاده إلى معاداة علم الكلام الإسلامى وتجريح جميع المتكلمين.. ونفوره من العقلانية وقف به عند النصوص وحدها.. بل وعند ظواهر النصوص.. ولم يكن الإمام أحمد ـ بداهة ـ فيلسوفًا ولا متكلمًا.. بل ولم يكن فى الحقيقة فقيها، وإنما كان محدثا، جمع واحدا من أكبر مسانيد الحديث النبوى الشريف.. وصاغ أصول «المنهج النصوصى»، المعتمد على الأخبار وحدها، والرافض لما عدا النصوص من أدوات التفكير والبحث والبرهان.

فأركان منهجه الخمسة ـ كما يحددها الإمام السلفى ابن القيم (٦٩١هـ ـ ٧٥١هـ/ ١٢٩٢م ـ ١٣٥٠م) ـ تجعل محوره الأوحد ـ تقريبًا ـ هو النصوص.. «فالأصل الأول: النصوص.. والأصل الثانى: ما أفتى به الصحابة» ـ وهى نصوص ـ «والأصل الثالث: إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم..» ـ نصًا من النصوص ـ ..«والأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف..» ـ وهى نصوص يقدمها ـ مع ضعفها ـ على غيرها من سبل الاستدلال ـ.. «والأصل الخامس: القياس للضرورة، إذا لم يكن عنده فى المسألة نص، ولا قول الصحابة، أو واحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف..»[2]..

---

(١) (كتاب الحيوان) جـ ١ ص ٢١٦، ٢١٧.

(٢) (إعلام الموقعين) جـ ١ ص ٧٦، ٧٧ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.

لقد كان معاديًا «للرأى» وأصحابه، ينهى عن سؤال أصحاب الرأى، ويقول: «إن ضعيف الحديث أقوى من الرأى».

بل لقد صاغ الإمام أحمد بنفسه منهجه النصوصى هذا.. صاغه شعرًا فقال:

دين النبى محمد آثار	نعم المطية للفتى الأخبار
لا تخدعن عن الحديث وأهله	فالرأى ليل والحديث نهار؟!
ولربما جهل الفتى طرق الهدى	والشمس طالعة لها أنوار

فالدين عنده «نصوص».. بل و«ظواهر هذه النصوص».. فقط!..

وهذه «النصوص» ـ وحدها ـ هى «العلم» أيضًا.. ووفق الصياغة الشعرية لواحد من أعلام هذا التيار.. فإن:

العلم: قال الله قال رسوله	قال الصحابة ليس خُلْف فيه
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة	بين النصوص وبين رأى سفيه
كلا ولا نصب الخلاف جهالة	بين الرسول وبين رأى فقيه
كلا ولا رد النصوص تعمدا	حذرًا من التجسيم والتشبيه
حاشا النصوص من الذى رميت به	من فرقة التعطيل والتمويه![1]

فالنصوص وحدها هى العلم، ولا عبرة بالرأى، ولا مدخل له فيها حتى لو أدت ظواهرها إلى «التجسيم والتشبيه» فى حق الذات الإلهية؟!..

وتبعًا لهذا «المنهج النصوصى»، رفض الإمام أحمد «الرأى» و«القياس» ـ إلا عند انعدام النصوص، ولو الضعيفة، وبشروط تجعله معدومًا ـ ورفض «التأويل» و«الذوق» و«العقل» و«السببية».. وكل ما عدا ظواهر النصوص من أدوات الاستدلال[2].

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.

(٢) انظر لابن القيم: (الطرق الحكمية) ص ٤٠٠. و(إعلام الموقعين) جـ ١ ص ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٦٠، ٦١، ٢٦٩، ٢٣، ٣٢ ـ ٢٢٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٥٠، جـ ٤ ص ٢٥٠، جـ ٢ ص ٢٩٨، ٢٩٩. وانظر لابن تيمية: رسالة (العبودية) ص ٥٦٨، ٦٠٥، ٦٠٦ ـ ورسالة (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) ص ٧٢٦، ٧٢٧. ورسالة (الواسطة بين الحق والخلق) ص ١٤٨، ١٤٩. طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ ضمن (مجموعة التوحيد).

ولقد كان هذا المنهج النصوصي يستقطب قطاعًا من «العامة»، بحكم القصور الفكرى الذى يقف بهم عند المحسوس، وظواهر النصوص.. فلما اقترف نفر من المعتزلة ـ وليس تيار المعتزلة كما يظن كثيرون ـ خطيئة استخدام سلطة الدولة فى الضغط على الإمام أحمد كى يقول بقولهم فى «خلق القرآن» وأبى الرجل ذلك، وتحمل فى بسالة المجاهدين ما نزل به من الاضطهاد فى عهود الخلفاء الثلاثة الذين كانوا على مذهب الاعتزال: المأمون.. والمعتصم.. والواثق اكتسب الرجل تجلة وإعظامًا لدى قطاعات عريضة من جمهور العامة وكثير من المفكرين والعلماء.. فأضفت محنته على مذهبه الفكرى ما لم يكن يستحقه به ولا يكتسبه بغير هذه المحنة وهذا الاضطهاد؟!..

فلما حدث الانقلاب التركى المملوكى.. وتعسكرت الدولة.. وكان هؤلاء الترك المماليك عسكرًا جفاة ضيقى الأفق، لا دربة لهم ولا قدرة على استيعاب العقلانية الإسلامية.. إذ كانت مداركهم وأحلامهم أدنى من مستوى العامة فى هذا الميدان.. ثم هم كانوا بحاجة إلى تأييد العامة فيما اعتزموا من تغييرات وما دخلوا فيه من صراعات مع التيار العقلانى، الذى كانت له السيادة والهيمنة حتى ما قبل عهد المتوكل العباسى.. لكل ذلك، وجدنا هؤلاء الترك المماليك ينتزعون أئمة التيار العقلانى من مواقع القيادة والتأثير، الفكرية والسياسية، بل ويزجون بالكثيرين منهم فى السجون، أو ينفونهم من الأرض.. ويأتون بمضطهدى الأمس، أقطاب التيار النصوصى، يملئون بهم هذه المراكز للتوجيه والتأثير والتنفيذ.. لقد كان انقلابًا فكريًا كاملاً.. غدت فيه عقولات التيار العقلانى فكرا مُحَرَّما ومُجَرمًا يلاحقه الاضطهاد.. وغدا فيه أئمة هذه العقلانية موضع التنديد وأسرى للملاحقة والسجن والاضطهاد.

وها هو شاعر هذا الانقلاب ـ على بن الجهم (٢٤٩هـ/ ٨٦٣م) ـ المقرب من الخليفة المتوكل يسب المعتزلة، ويضعهم والشيعة مع النصارى فى سلة واحدة.. ويتحدث عن انتصار حزب المتوكل على «الواثقية» ـ نسبة إلى الخليفة المعتزلى «الواثق».. الذى حدث الانقلاب على فكرية عهده وتوجهاته.. ها هو على بن الجهم يصور لنا هذا الذى حدث فيقول:

تضافرت الروافض والنصارى	وأهل الإعتزال على هجائى
وعابونى وما ذنبى إليهم	سوى علمى بأولاد الزناء؟!
أنا المتوكلى هوى ورأيا	وما «بالواثقية» من خفاء..

ثم يوجه سبابه إلى الرجل الدولة المعتزلى أحمد بن أبى دؤاد (١٦٠هـ ـ ٢٤٠هـ/٧٧٧م ـ ٨٥٤م) ـ وكان يومئذ معزولاً، مضطهداً، ومريضاً ـ فيشير إلى الطابع الفكرى لهذا الانقلاب الذى اقتلع التيار العقلانى من مواقعه ليزرع فيها النصوصيين.. يقول على بن الجهم، موجها الحديث إلى ابن أبى دؤاد:

لم يبق منك سو خيالك لامعا	فوق الفراش ممهدا بوساد
فرحت بمصرعك البرية كلها	من كان منهم موقنا بمعاد
كم مجلس لله قد عطلته	كى لا يُحدَّث فيه بالإسناد
ولكم مصابيح لنا أطفأتها	حتى تزول عن الطريق الهادى
ولكم كريمة معشر أرملتها	ومُحدِّث أوثقت فى الأقياد
إن الأسارى فى السجون تفرجوا	لما أتتك مواكب العواد!

فهو انقلاب واضح وحاد ضد التيار العقلانى.. أخرج «المحدثين»، أصحاب بضاعة «الإسناد» من السجون، ليحل محلهم فيها القائلون بالعدل والتوحيد.. هذه الفكرية التى عدت بدعة، على حد قول على بن الجهم فى هجاء ابن أبى دؤاد عندما نفاه المتوكل ـ وكان من قبل مشير الخليفة ـ أى أعظم من الوزير ـ يقول على بن الجهم:

يا أحمد بن أبى دؤاد دعوة	بعثت إليك جنادلا وحديداً
ما هذه البدع التى سميتها	بالجهل منك العدل والتوحيد[(١)]

ونحن لن نتحدث عن تصاعد الاضطهاد الذى أصاب أئمة التيار العقلانى.. فقط نود أن نشير إلى أن اضطهاد فكرهم قد بلغ فى عهد الخليفة القادر بالله (٣٨١هـ ـ ٤٢٢هـ/ ٩٩١م ـ ١٠٣١م) إلى الحد الذى اجتمع فيه أئمة التيار النصوصى، بتشجيع من الخليفة، فأصدروا مرسوماً سمي «الاعتقاد القادرى» حرموا فيه فكر التيار العقلانى، وجرموا فيه

---

(١) الأصفهانى (الأغانى) جـ١ ص ٣٦٧٠ ـ ٣٦٧٢، ٣٦٨١، و٣٦٩٢ طبعة دار الشعب. القاهرة.

فكرية العدل والتوحيد، على نحو يشبه المراسيم الكنسية الغريبة عن روح الإسلام والنادرة الحدوث فى تاريخ المسلمين.. وفى هذا «الاعتقاد» صدرت أوامر الخليفة:

١ - بمنع تدريس علم الكلام والمناظرة فى مسائله، خاصة الاعتزال ومقالات أهله، وأنذر المخالفين بالعقوبة والنكال، نفيًا وسجنًا وقتلاً!..

٢ - وبلعن المعتزلة على منابر المساجد، حتى يصير ذلك سنة من سنن الإسلام!.

٣ - وبتحريم قول المعتزلة فى «التوحيد».. وفى «خلق القرآن»..

٤ - كما يحرم قول المعتزلة في «العدل».. ويتحدث عن أن الخلق لا قدرة لهم، بل «كلهم عاجزون»!

٥ - ويحرم قول المعتزلة فى «المنزلة بين المنزلتين».. ويقرر مذهب «المرجئة» فى هذا الموضوع.

ولقد صدر هذا «المرسوم الفكرى» باعتباره «اعتقاد المسلمين، ومن خالفه فقد فسق وكفر»؟!..[1]

نعم.. حدث هذا، رغم امتياز الإسلام وحضارته بالتأكيد على أن الاجتهاد فرض كفاية، أى فريضة اجتماعية، أكثر أهمية وآكد فى التكليف من فروض العين، يقع إثم التخلف عنها على الأمة جمعاء.. ورغم اتفاق أئمة الاجتهاد فى الأمة على مشروعية «التعددية» الفكرية، عندما قرروا أن اجتهاد المجتهد غير ملزم للمجتهدين الآخرين!.

وعلى الذين تحيرهم معرفة الأسباب والبدايات والملابسات التى أصابت إبداعنا الحضارى فى الصميم بما عرف بـ «إغلاق باب الاجتهاد».. عليهم أن يمسكوا بخيوط هذا التحول، الذى أحدثه هذا الانقلاب، ففيه تكمن البداية، ومنه بدأ التراجع والجمود والتخلف والانكسار!..

* * *

(١) آدم متز (الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى) جـ١ ص ٢٨١ - ٢٨٢، طبعة بيروت سنة ١٩٦٧م.

الفصل الحادى عشر

فى القيم الإسلامية

ليس هذا مقام الدراسة المستفيضة فى مبحث «القيم» ـ من وجهة النظر الإسلامية.. فتلك قضية كبرى، لعل الوفاء بحقها مما يخرج عن حيز وطبيعة هذا المقام..

وإذا كانت القضية هامة.. والمقام لا يتحمل الإفاضة والتفصيل.. فإن الذى نتطلع إليه، والذى تطمح إليه هذه الكلمات هى أن تكون:

● نقاطًا.. ومحاور.. تأخذ شكل رءوس الأقلام.. لعلها أن تجد القبول فتأخذ مكان الإضافات التى تثير الإبداع فى التفصيلات..

* * *

١ ـ وأولى النقاط ـ بل علامات الاستفهام ـ التى تحتاج إلى بحث وإجابة.. هى:

لماذا تميزت «القيم» بمباحث خاصة فى فلسفات الحضارة الغربية؟.. ولم تتميز بمبحث خاص فى فلسفة الإسلام؟؟..

لقد ميزت كل تيارات الفلسفة الغربية ـ منذ جاهليتها اليونانية، وحتى نهضتها الحديثة ـ.. ميزت مبحث القيم عن غيره من مباحث تلك الفلسفة.

ورأينا اختلاف مذاهب تلك الفلسفة حول:

● ثبات القيم وخلودها؟.. أم تغيرها وتحولها بتغير وتحول الظروف والملابسات؟؟..

● وكمونها كمونًا ذاتيًا فى طبيعة الأقوال(قيم المعرفة).. والأفعال (قيم الأخلاق).. والأشياء (قيم الفنون)..؟؟.

أم أنها صفات ذهنية يخلعها العقل على الأقوال.. والأفعال.. والأشياء، طبقًا للظروف والملابسات.. وبالتالى فهى تختلف باختلاف من يصدر الحكم؟؟

● وكونها موضوعية.. تمثل غايات ومقاصد؟؟.. أم أنها ذاتية.. شخصية الطابع.. ومجرد وسائل إلى تحقيق المقاصد والغايات؟؟

● كذلك اختلفت مذاهب الفلسفة الغربية حول المرجعية التى ترجع إليها القيم.. والمعايير التى تقاس بها.

.. فالأفلاطونيون جعلوا مرجعيتها: فى مقدار محاكاتها للعالم العلوى.. عالم المُثُل!

.. والمشاءون جعلوا مرجعيتها: فى مقدار ما تحققه من التطابق بين الإرادة والعقل.

.. والرواقيون جعلوا مرجعيتها: فى مقدار موافقتها للطبيعة.

.. والأبيقوريون جعلوا مرجعيتها: فى مقياس اللذة التى تحققها، ومقدارها!..

على هذا النحو ـ الذى أشرنا إليه ـ أفردت الفلسفة الغربية للقيم مباحث مستقلة.. واختلفت عليها وفيها مذاهب تلك الفلسفة وتياراتها.

وهذا هو الأمر الذى غاب عن مباحث فلسفة الإسلام..

فلماذا؟؟..

لا أعتقد أن نقصًا أوإهمالاً أو تقليلاً من شأن «القيم» قد كان السبب فى ذلك الغياب.. بل على العكس من ذلك.. فالقيم، أى المعايير الثابتة الخالدة، التى تمثل موازين صلاح الأقوال.. والأفعال.. والأشياء.. موازين العقائد، والشرائع، والسلوك.. هذه القيم، هى ـ فى النظرة الإسلامية ـ بمثابة الروح السارية فى كل شىء.. والحاكمة لكل شىء، والتى يقاس بها صلاح أى شىء فهى بديهة لا خلاف عليها.. وروح سارية لا سبيل إلى إنكارها.. ومن أراد تلمسها فى الأنساق الفكرية الإسلامية، فعليه النظر فى كل أبواب علوم وفنون تلك الأنساق.. وليس فى مبحث خاص من مباحث فلسفة الإسلام!..

ولذلك.. لا مجال للغرابة والاستغراب، إذا نحن وجدنا لـ«القيمة» وهى مفرد «القيم» ـ تعريفات فى مباحث الاقتصاد الإسلامى ـ فهى فى «الثمن»: ما يدخل تحت تقويم مُقَوِّم.. والقِيَمى ـ فى مبحث الإجارة ـ هو غير المِثْلى.. بينما لا نجد لهذا المصطلح تعريفات ومباحث فى كتب الفلسفة الإسلامية!..

وفى الحديث النبوى الشريف ـ وله، فى علم العربية، المرجعية التالية للقرآن، والسابقة للشعر ـ فى هذا الحديث نطالع سؤال الصحابة، رضوان الله عليهم:

ـ يا رسول الله، لو قَوَّمْتَ لنا؟

ـ فقال ﷺ: «الله هو المُقَوِّم»

أى هو المُسَعِّر لأسعار السِّلَع.. بينما لا نجد لهذا المصطلح ـ كما قلنا ـ مكانًا فى مباحث المعرفة والأخلاق.

* * *

٢ ـ وإذا نحن شئنا خيطًا من الموروث الحضارى الإسلامى، نستصحبه إلى مبحث إسلامى فى «القيم الإسلامية» ـ وخاصة بعد أن غَبَّش الفكر الغربى رؤيتنا.. فلم تعد البدهيات بدهيات؟!.. ولم تعد المسلمات مسلمات؟!.. وخلت مساحات كثيرة من عقولنا ومن واقعنا من تلك الروح الإسلامية التى ظلت سارية فى أنساقنا الفكرية وسلوكياتنا العملية.. بعد وفود هذا «الغَبَش الغربى»، الذى زاحم روحنا الإسلامية، منذ قرنين من الزمان.

إذا شئنا خيطًا تراثيًا، نستصحبه إلى مبحث إسلامى معاصر فى القيم الإسلامية.. فإن التعريف اللغوى لـ«القيم»، من الممكن أن يكون هو هذا الخيط..

فالقيم ـ فى العربية: مصدر.. معناه: الاستقامة.. والاستقامة هى: الاعتدال.. وفى الحديث النبوى الشريف.. يقول الرسول ﷺ: «قل: آمنت بالله، ثم استقم»[1] ـ أى اعتدل.

---

(١) رواه مسلم والإمام أحمد.

والاعتدال - في اصطلاح العربية - وهي لسان الإسلام - هو العدل.. وفي القرآن الكريم ﴿ وكان بين ذلك قواما ﴾ [الفرقان:٦٧] - أي عدلاً - .. و﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾ [الإسراء:٩] أي أعدل.

فالقيم: هي الاستقامة.. أي الاعتدال.. أي العدل..

والعدل - في المصطلح الإسلامي - هو الوسطية - بمعناها الإسلامي - وفي الحديث الشريف، يقول رسول الله ﷺ: «الوسط: العدل. جعلناكم أمة وسطا»(١).

فمبحث القيم الإسلامية هو مبحث الوسطية الإسلامية..

والوسطية الإسلامية هي المزاج والروح المميز للإسلامي عن غير الإسلامي.. وهي زاوية الرؤية الإسلامية، التي جعلت وتجعل لهذه الأمة، ولحضارتها - المتميزة بالوسطية - شهوداً على الأمم الأخرى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ [البقرة:١٤٣].

* * *

٣ - بقيت الإشارة الخاتمة في هذه الإشارات الثلاثة..

إشارة لتميز الوسطية في المصطلح الإسلامي.. وأمثال نضربها على هذا التميز لمعانيها الإسلامي عن معانيها في الأنساق الفكرية غير الإسلامية.

فالوسطية الإسلامية، لا علاقة لها بذلك المعنى السوقي الشائع لدى العامة عن الوسطية: انعدام اللون والطعم والرائحة.. وإمساك العصا من منتصفها.. والميوعة التي تفقد الفكر والسلوك كل حزم وتميز وتأثير!.

والوسطية الإسلامية، مغايرة كذلك للمعنى الأرسطي لهذا المصطلح: النقطة الرياضية الثابتة بين نقيضين.. والمغايرة لهذين النقيضين..

ذلك أن الوسطية الإسلامية: وسطية جامعة..

---

(١) رواه الإمام أحمد.

نعم.. هى موقف ثالث، مميز عن النقيضين اللذين تتوسطهما.. لكنهما لا تغايرهما تمام المغايرة، وإنما هى تجمع وتؤلف منهما عناصر الحق، التى يمكن الجمع بينها والتأليف لها.. فهى ثمرة لهما.. وليست مغايرة لكل مكوناتهما.. وهى حصيلة جدل حى معهما، وليست نقيضاً كاملاً لكليهما.

● فمن القيم الثابتة والخالدة فى المعرفة الإسلامية: الوسطية الإسلامية فى نظرية المعرفة.. تلك التى أقامت وتقيم المعرفة على دعامتى كتاب الوحى - المقروء - وكتاب الكون - المنظور..

● ومن القيم الثابتة والخالدة فى المعرفة الإسلامية: الوسطية الإسلامية فى «العقلانية».. تلك التى تقرأ «النقل» «بالعقل».. وتحكم «العقل» «بالنقل».. وتزكى تطبيقات هذه المعرفة العقلانية بروح «الوجدان»!.

● ومن القيم الثابتة والخالدة فى الإنسان والإنسانية: الوسطية الإسلامية الجامعة بين وحدة أصل الإنسان ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ [النساء:١].. وبين تنوع وتعدد الشعوب والقبائل والأقوام والشرائع والحضارات.. ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ [الروم:٢٢] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات:١٣].

● ومن القيم الثابتة والخالدة فى موقع الإنسان بالكون، وعلاقته بالأغيار من المخلوقات: الوسطية الإسلامية الجامعة بين سيادته فى الأرض وبين عبوديته لله.. فهو سيد فى الكون، وليس سيد الكون.. وإنما هو خليفة عن سيد الكون.. وبعبارة الإمام محمد عبده: فالإنسان «عبد الله وحده، وسيد لكل شىء بعده»!.. فهى الوسطية الجامعة.. لا «النرفانا» - الهندية - التى تهمش الإنسان عندما تراه: الحقير الفانى.. ولا المادية الغربية التى أَلَّهَتْهُ عندما أنسنت الإله، وعندما ألهت الإنسان!..

● ومن القيم الثابتة والخالدة فى الحرية: الوسطية الإسلامية الجامعة بين حرية الإنسان، فيما هو مقدور له، وبين تفويضه فيما وراء الأسباب المقدورة له.. بين حرية إرادته وبين البواعث المكونة والمزكية لإرادته، والخارجة عن قدرته.

● ومن القيم الثابتة والخالدة فى العدالة: الوسطية الإسلامية الشاملة لكل ميادين العدل - السياسية.. والاجتماعية.. والاقتصادية.. والجامعة بالتكافل بين الفرد، والطبقة، والأمة.. على النحو الذى يجمع الأعضاء فى الجسد الحى الواحد.. فلا تميز الأعضاء يعنى الظلم أو الإهمال لأى منها.. ولا تكافلها ووحدتها ومساواتها يعنى إلغاء التمايز الطبيعى والمشروع بينها.

● ومن القيم الثابتة الخالدة فى علاقة الإنسان بالغير - علاقة الوطنية بالقومية بالجامعة الإسلامية بالدائرة الإنسانية - علاقة الحضارات ببعضها - والأمم والدول بغيرها - الوسطية الجامعة بين الوحدة فيما هو مشترك إنسانى عام وعالمى، وبين التميز فيما هو خصوصيات قومية وحضارية وعقدية وثقافية.

● ومن القيم الثابتة الخالدة فى علاقة المسلمين بأعدائهم: الوسطية الإسلامية الجامعة بين رفض الظلم للأعداء ورفض الظلم من الأعداء!.. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨]. ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩].

● ومن القيم الإسلامية الثابتة والخالدة، فى كل مناحى الحياة الإنسانية - فى المعرفة.. وفى السلوك.. وفى الأشياء -: الوسطية الإسلامية الجامعة، التى تقيم وتحقق التوازن - العدل - بين الدين والدنيا.. بين الدنيا والآخرة.. بين الحاكم والمحكوم.. بين الإنسان والطبيعة.. بين الأمة والدولة.. بين الحق والقوة.. بين المادة والروح - بين الوحى الإلهى والإبداع الإنسانى.. فالله الذى أنزل «الكتاب» هو الذى أنزل «الحكمة» - وهى الإصابة فى غير النبوة -.. وهو الذى أنزل «الميزان».. ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣].

﴿ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥] ﴿ وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ [الحجر: ١٩].

* * *

فالوسطية الإسلامية الجامعة هى باب القيم الإسلامية الثابتة الخالدة فى أى ميدان من ميادين الفكر.. والسلوك.. والإبداع.. وهى زاوية الرؤية للمعيار الذى يحدد إسلامية.. القيم.. وهى المدخل إلى مبحث إسلامى معاصر فى القيم.. أحسبه ضروريًا لنا وللآخرين، الذين اختل توازنهم - بالإفراط أو التفريط - وفرضوا علينا هذا الخلل، ضمن ما فرضوه!.

تلك إشارات، لعلها أن تكون «مقدمة - وحافزًا» لتفصيل الحديث فى هذا المبحث، الذى هو واحد من أهم مباحث النهضة الإسلامية المنشودة، فى هذا العصر الذى نعيش فيه.

* * *

الفصل الثانى عشر

فى تربية الإرادة الإنسانية

العبادات: لحظات حضور، يستخلص فيها العبد كامل وجوده للقاء المعبود.. وبقدر حسن اللقاء، وكامل الالتقاء تكون الثمرات ـ الدنيوية والأخروية ـ لهذه العبادات.. فهى رياضة روحية، لتزكية النفس، وتنمية الروح، وتربية الإرادة، وتقوية الملكات.. وليست تمرينات رياضية، تقف عند تنمية الأجساد والمظاهر والأشكال والماديات.

فالصلاة: «إقامة»، وليست مجرد «أداء»، وهى «حضور»، ولذلك فهى ﴿ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ ﴾ [العنكبوت: ٤٥].. ومن لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدًا!.. ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٧٢].

والحج: قصد، يعيد الحاج بمناسكه ويستحضر شعائر ملة إبراهيم الخليل، عليه السلام، ليحقق بذلك وحدة الدين، ومعنى أن يكون حج أمة الشريعة الخاتمة هو إلى أول بيت وضع للناس، ذلك البيت الذى أقام قواعده أبو الأنبياء، جد خاتم الأنبياء!..

وحتى يتحق هذا «القصد: الحج»، فلا رفث فيه ولا فسوق ولا جدال!..

وإذا كانت أركان الإسلام جميعها هى «تكاليف فردية» وواجبات» «عينية»، فرضها الله، سبحانه وتعالى، على الفرد المكلف، فإنها ـ وتلك ميزتها فى «الوسطية الإسلامية الجامعة» ـ قد جمعت جميعًا، إلى جانب التكليف الفردى، والأداء الفردى، الصورة الجماعية فى الإقامة والأداء.. فصلاة الجماعة تفضل الصلاة المنفردة بأضعاف

الأضعاف.. والزكاة تكافل جماعي واجتماعي يصح به جسد الأمة، وتترابط أرواحها، بذلك الأداء الفردي لفريضة الزكاة.. والحج: موكب جماعي، تتوحد فيه مشاعر الحجيج ومظاهرهم وهم يؤدون المناسك في حرم واحد وفي أيام معلومات.. والصوم - وهو العبادة الفردية، الشديدة الخصوصية في فرديتها - يطبع المجتمعات الإسلامية بطابع عام وموحد، يحوّل الأفراد الصائمين إلى كيان روحي واجتماعي واحد، طوال شهر رمضان!

* * *

وإذا كانت آيات القرآن الكريم قد شرعت فريضة الصوم في رمضان، ركنًا من الأركان الخمسة التي بني عليها الإسلام، عندما قال الله في هذه الآيات﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٨٣) أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (١٨٤) شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٥].

وإذا كانت هذه هي آيات التشريع لفريضة صوم رمضان - الذي أنزل فيه القرآن «رحمًا» ولدت منه الأمة - بعقيدتها وشريعتها وصيغة حضارتها - .. فإن هذه الفريضة الرمضانية قد تميزت وتتميز بخصوصية تفردت بها عن غيرها من فرائض الإسلام.. خصوصية جعل هذه العبادة سرًا بين الصائم وبين الله، الأمر الذي أبتعد بها عن أي لون من ألوان الرياء والمراءاة، حتى لقد ضاهت «الإيمان» - كتصديق قلبي - لا يطلع على حقيقته إلا الله!..

وبقدر ما تكون العبادة ظاهرة يرى الناس أداءها، ويشهدون مقاديرها، ويطلعون على درجات الحفاظ عليها، بقدر ما يعرض لها وفيها شبه الرياء والمراءاة، الأمر الذي

ينقص من درجات الإخلاص فيها لله، واستخلاصها كاملة له، سبحانه وتعالى.. وإذا كانت المراءاة مقصداً أو بعض المقصد من أداء العبادة، نقص دورها وتدنت وضعفت طاقتها فى التربية الروحية للإنسان.. أما إذا كانت العبادة سرًا بين العابد والمعبود، لا يطلع على حقيقتها ومرتبة الإقامة لها ودرجة الأداء فيها إلا الله، سبحانه وتعالى، فإن فعلها يكون أكبر فى التزكية للنفس، والتهذيب للروح، والتنمية لملكات الإرادة عند الإنسان.

ولهذه الحقيقة التى ميزت فريضة الصوم عن غيرها من العبادات.. وفى ضوء هذه الحكمة من «سرية» وخصوصية هذا الركن من أركان الإسلام، ندرك معنى كون كل أعمال المسلم هى له، يراها الآخرون، إلا الصوم فإنه لله، لا يطلع على حقيقته سواه.. الأمر الذى رفع درجات هذا الصوم بقدر اختصاص العبد الصائم به مولاه.. نعى هذا المعنى وندرك هذه الحقيقة، عندما ننظر بالبصيرة فى حديث رسول الله ﷺ، الذى يقول فيه: «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف. قال الله عزوجل: إلا الصوم، فإنه لى وأنا أجزى به. يدع شهوته وطعامه من أجلى..»[1].. فهى عبادة «خاصة ـ وسرية» بين الصائم وبين ربه.. لا تكون إلا لله، ومن أجل الله، لا يشاركه فيها شريك، ومن ثم لا يدخلها الرياء.. الأمر الذى جعل المولى، سبحانه وتعالى يطلق فيها ولها آفاق المضاعفة للجزاء والحسنات!..

ولهذه المكانة الخاصة بالصوم، التى جعلت منه «مجاهدة خاصة» لا يطلع على حقيقتها غير علام الغيوب، كان الدور الكبير والتأثير المتميز للصوم فى تربية الإرادة الإنسانية، فى شريعة الإسلام وحضارة المسلمين.. فلقد غدت هذه العبادة ـ قبل غيرها، وأكثر من غيرها ـ من أعظم «جامعات» التربية والتنمية والتقوية لإرادة الصائمين!..

بل إننا لو تأملنا تميز ميقات الصوم عن مواقيت العبادات الأخرى، لرأينا معلمًا آخر من معالم هذا التميز، الذى ارتقى بميقات الصوم على درب المجاهدة والمكابدة درجات ودرجات لم تبلغها مواقيت غيره من العبادات.

---

(١) رواه مالك فى الموطأ ـ والبخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد.

ففي مواقيت الصلوات جميعها فسحة ومتسع للمصلين، منها الاختياري، ومنها لأصحاب الضرورات.. وفي مواقيت الحج فسحة ومتسع، سواء في الأعوام.. أو في أيام الأشهر المعلومات التي هي الظرف الزماني لأداء مناسكه - شوال وذي القعدة وذي الحجة، من كل عام.

وفي مواقيت الزكوات فسحة، فصلتها السنة، وتحدث عنها الفقهاء.

إلا الصوم.. فميقاته حاكم.. إنه لحظة، كحد السيف، عندما يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، وحتى لحظة الغروب ﴿ **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾[البقرة:١٨٧].. حتى أن المرء يجب عليه - إنقاذًا لصومه من الفساد - أن يسترجع اللقمة من فيه - إذا جاءت لحظة الصوم - مهما كان حظه من الجوع!.. وأن ينحي الماء العذب عن شفتيه، بل ويقذفه من فيه، مهما كان ظمآنا؟!..

وهنا، وبهذا المستوى من الالتزام والإلزام، وعلى قدر الطاعة - طاعة الصائم - لمولاه، الذي لا يعلم مدى هذا الالتزام إلا هو، يكون إسهام هذه العبادة في تربية الإرادة، وتكوين العزيمة، وخلق الإنسان القادر على النهوض بأمانة الخلافة والاستخلاف!.. وبقدر ذلك، يكون الجزاء من الله!..

إنه مجاهدة، يرفع من درجاتها على سلم التربية للإرادة اختصاص الله، سبحانه وتعالى، بالاطلاع على حقيقتها، وعلى درجات الالتزام بأركانها.. وإلى هذه الحقيقة يشير حديث رسول الله ﷺ، الذي يقول فيه: «من سره أن يذهب كثير من وَحَر صدره فليصُم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر»(١).

فلقد سمي الرسول ﷺ، رمضان: «شهر الصبر»!.. وتحدث عن دوره في إزالة الغش والوساوس والحقد والغيظ والعداوة، وأشد الغضب - «الوَحَر» - من الصدور!.. فلا قبل لمن يريد إزالة هذه الغرائز الفاتكة من صدره إلا «بشهر الصبر».. شهر الصيام - رمضان -!.. وحتى لا تغلق هذه «الجامعة» أبوابها، عقب عيد الفطر، فتضعف الإرادة

---

(١) رواه النسائي.

رويدًا رويدًا فى الشهور، الأحد عشر، نبه الحديث الشريف على صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وذلك لترتفع المجاهدة، دائمًا وأبدًا، بإرادة الإنسان على أن يزيل من صدره الثمرات المرة لغرائزه الحيوانية!..

* * *

ولأن هذه هى حقيقة الصوم، فى صحيح الإسلام.. صنعت هذه الأمة أعظم انتصاراتها وأمجد إنجازاتها الحضارية، فى رمضان، وكان الصوم - الذى يراه البعض فى لحظات تراجعنا الحضارى الراهنة: سببا فى البطالة والكسل وضعف الإنتاج - كان الصوم سبيل العزيمة وتربية الإرادة.. وكان رمضان شهر الانتصارات العظمى فى تاريخ الإسلام والمسلمين!..

وإذا كان المقام يقتضى ضرب الأمثال، كى لا نطيل.. فيكفى أن نعلم أن أعظم انتصارات «حقبة التأسيس للدين والدولة» - الانتصار فى موقعة بدر.. وفتح مكة - قد حدث فى رمضان.. وأن أعظم الانتصارات فى «حقبة التصدى للاجتياح «الصليبى - التترى» - معركة المنصورة.. وعين جالوت - قد حدثت فى رمضان.. بل إن انتصارنا الوحيد - حتى الآن - فى صراعنا مع التحالف «الصليبى - الصهيونى» قد حدث هو الآخر فى العاشر من رمضان؟!

● ففى السنة الثانية للهجرة - الجمعة ١٧ رمضان - كانت غزة بدر.. أولى الفتوح الكبرى، التى أرست أولى الأسس والدعائم للدولة التى حرست الدين وساست الدنيا بهذا الدين؛

ولم تكن بدر مجرد انتصار عسكرى عظيم، ثأرت فيه القلة المؤمنة ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] - من صناديد الشرك والوثنية والجبروت.. وإنما كانت، أيضًا الإطار الذى طوّر فيه المسلمون، بالشورى، تعاقد بيعة العقبة.. فبعد أن كانت حدود الدولة التى يحمى فيها الأنصار الرسول ﷺ، والمهاجرين، هى حدود «المدينة - يثرب»، طوروا هذا التعاقد، فامتدت حدود الدولة إلى خارج المدينة، عندما قاتل الأنصار عند «ماء بدر»!.. وكانت مناسبة، كذلك، لإرساء سنة

الشورى ـ فيما ليس وحيًا، وبلاغا عن الله ـ إذا كان الأمر سياسة وحربًا ومكيدة للأعداء.. وكانت، أيضًا، إرساء لأولى الحقوق التى تقررت للأسرى عبر مسيرة الإنسان ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾[محمد: ٤] .. إلخ.. إلخ.. لقد كانت فاتحة التأسيس.. وأولى الانتصارات العظمى فى رمضان.

● وفى السنة الثامنة للهجرة ـ ٢٠ رمضان ـ.. كان الفتح الأعظم لمكة.. ذلك الذى حرر بيت الله العتيق من وثنية الشرك، وطوى هذه الصفحة من سجل شبه الجزيرة العربية، فسقطت إحدى القوى الثلاث المناوئة للتوحيد فى ذلك التاريخ.. وتطلع المسلمون لإزالة الكسروية الفارسية والقيصرية البيزنطية، منذ أن تحقق هذا الانتصار.. ومع تحطيم الأوثان، وأذان الرسول ﷺ، فى الناس ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾[الإسراء: ٨١].. كان طى صفحة الإحن والأحقاد والعداوات: «اذهبوا فأنتم الطلقاء».. وكان تقرير الحرمات فى الدماء والأموال: «أتدرون أى بلد هذا؟ وأى شهر هذا؟ وأى يوم هذا؟» ـ هذا البلد الحرام، والشهر الحرام ـ «إن الله حرَّم عليكم دماءكم وأموالكم كحرمة بلدكم هذا وكحرمة شهركم هذا وكحرمة يومكم هذا.. اللهم اشهد»!.. وكانت إعادة التقويم القمرى إلى هيئته الأولى، يوم خلق الله السموات والأرض ـ بعد أن أخلَّ بانتظامه تسىء ـ تأخير ـ الجاهلية ـ وذلك رمزًا لاعتدال الزمان، وتغير مجرى التاريخ؟!.. ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ [التوبة: ٣٧] ألا وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، و﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٦] منها أربعة حرم: الثلاثة متوالية ورجب مفرد.. ألا هل بلّغت، اللهم اشهد»[١]!.

فكان الفتح المبين ـ الذى استدار به الزمان، وتغير به مجرى التاريخ ـ أيضًا فى رمضان!..

---

(١) ابن عبد البر (الدرر فى اختصار المغازى والسير) ص ٢٣٥ تحقيق د. شوقى ضيف طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.

● فلما صنع الإسلام: الأمة.. والدولة.. والحضارة.. والدار، التي مثلت المنارة للدنيا، والعالم الأول على الكوكب الأرضي.. جمعت «الصليبية - الغربية» أطراف تحالفاتها - «البابوية»، و«فرسان الإقطاع»، و«برجوازية المدن التجارية».. وجيشت جيوش الحملات الصليبية، على امتداد قرنين من الزمان، ضد الإسلام وأمته وعالمه (٤٨٩هـ - ٦٩٠هـ/ ١٠٩٦م - ١٢٩١م).. ويومئذ كان رمضان - أيضًا - ظرف الزمان لعدد من أعظم الانتصارات الإسلامية على الصليبيين.

فإلى «المنصورة» - مصر - جاءت الحملة التي قادها «الملك - القديس» لويس التاسع (١٢١٤م - ١٢٧٠م).. ويومئذ - كما يقول المقريزي (٧٦٦هـ - ٨٤٥هـ/ ١٣٦٥م - ١٤٤١م) وابن تغري بردي (٨١٣هـ - ٨٧٤هـ/ ١٤١٠م - ١٤٧٠م) - «انزعج الناس انزعاجًا شديدًا، ويئسوا من بقاء كلمة الإسلام بديار مصر؟!».. لكن العلماء والفقهاء والمتصوفة - وفي مقدمتهم العز بن عبد السلام (٥٧٧هـ - ٦٦٠هـ/ ١١٨١م - ١٢٦٢م) - قد استنفروا في الأمة وفي الأمراء روح الجهاد «ووقع النفير العام في المسلمين، فاجتمع في المنصورة أمم لا يحصون، من المطوعة والغزاة والرجالة من عوام الناس الذي يريدون الجهاد، وأخذوا في الغارة على الفرنج!».. وكان العلماء والفقهاء والمتصوفة، مع جمهور المجاهدين - المطوِّعة - على أرض المعركة؟! - العز بن عبد السلام، وبهاء الدين بن الجميزي، والشريف عماد الدين، والقاضي عماد الدين القاسم بن إبراهيم بن هبة الله، وقاضي مصر ابن النبهان، وسراج الدين الأرموي.. إلخ.. إلخ.

فكان النصر، الذي بدأت وقائعه في رمضان سنة ٦٤٧هـ سنة ١٢٤٩م.. والذي انتهى بهزيمة الصليبيين، وأسر «الملك - القديس» لويس التاسع في دار القاضي ابن لقمان»!..

● وبعد ثلاث سنوات من هزيمة هذه الحملة الصليبية الفرنسية - في المنصورة - خرجت بعثة صليبية فرنسية من الحصن الصليبي في «عكا» (سنة ٦٥٠هـ - سنة ١٢٥٢م)، يرأسها رجل الدين «جليوم دربروك» متجهة إلى بلاط الخان الوثني التتري في «قراقورم»، وظلت تتفاوض هناك خمسة أشهر، لعقد تحالف «صليبي - وثني»؟! ضد الإسلام والمسلمين؟!.. وبمساعدة النصارى النساطرة - الذين سبق وفروا من

الاضطهاد الكاثوليكى فى أوروبا ـ وبواسطة «دوقوز خاتون» ـ الزوجة النسطورية لـ«هولاكو» ـ تم هذا التحالف غير المقدس بين الصليبية والوثنية ضد الإسلام!.. فتحول الاجتياح التترى عن أوروبا ـ مقصده الأصلى ـ إلى عالم الإسلام.. فكان سقوط «بغداد» (سنة ٦٥٦هـ ـ سنة ١٢٥٨م).. وسقوط «حلب» (سنة ٦٥٨هـ ـ سنة ١٢٦٠م).. وكان الزحف إلى مصر الكنانة، لإزهاق روح الإسلام وأمته وحضارته.. ووجه، يومئذ، «هولاكو» إنذاره إلى أمراء مصر. الذى قال فيه: «لقد سمعتم أننا قد فتحنا البلاد، وقتلنا العباد، فعليكم بالهرب، وعلينا بالطلب، وقد أعذر من أنذر»؟!..

ومرة أخرى.. نهض العلماء باستنفار روح الجهاد فى الأمة، واستدعاء قيمة العدل فى تحمل أعباء المعركة عند الأمراء.. فانعقد فى «قلعة الجبل» ـ بالقاهرة ـ مؤتمر ضم القضاة والفقهاء والأعيان والأمراء، وخاطب فيه العز بن عبد السلام الأمراء فقال: «إنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم، وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم، بشرط ألا يبقى فى بيت المال شيء، وتبيعون مالكم من الحوائص ـ (التحف) ـ المذهبة والآلات النفيسة، ويقتصر كل الجند على مركوبه ـ (فرسه) ـ وسلاحه، ويتساووا هم والعامة. أما أخذ الأموال من العامة مع بقايا فى أيدى الجند من الأموال والآلات الفاخرة، فلا»؟!..

فتوزعت أعباء الجهاد، وفق معايير العدل على الناس: «فأخذ السلطان عن كل رأس ـ من ذكر وأنثى ـ ديناراً واحداً.. ومن الأملاك والأوقاف أجرة شهر واحد.. ومن الأغنياء والتجار زكاة أموالهم معجلاً.. ومن الغيطان والسواقى أجرة شهر.. فجمع ستمائة ألف دينار»!..

وزحف المجاهدون لملاقاة جحافل التتر، فكان اللقاء ـ على أرض عين جالوت ـ قرب «غزة» ـ ليصنعوا النصر الأول على الجيش التترى ـ الذى قاده «كُتْبُغا» ـ النصرانى النسطورى!ـ فانهزم التتر، لأول مرة فى تاريخهم ـ فى الخامس والعشرين من رمضان سنة ٦٥٨هـ ـ ١٣ سبتمبر سنة ١٢٦٠م ـ وتحقق النصر الذى حمى الوجود ـ وجود الأمة وحضارتها ـ من مصير الدمار الذى أصاب بغداد!.. فغدت الأمة، حتى يوم الدين، مدينة بوجودها لهذا النصر الذى تحقق فى رمضان![1].

---

(١) د. محمد عمارة (معارك العرب ضد الغزاة) ص ٨٩ ـ ١٢١ ـ طبعة دمشق سنة ١٩٨٨م.

● وكما عقدت الصليبية الغربية ذلك التحالف القديم مع «الوثنية» ومع «النساطرة»، الذى كانوا ضحايا لاضطهادها، ضد الإسلام وأمته وديارد.. تكرر المشهد فى التاريخ المعاصر.. فتحالفت الصليبية الغربية مع الصهيونية ـ رغم تاريخ اضطهادها لليهود ـ ضد وطن العروبة وعالم الإسلام.

وبعد هزائم (سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م) و(سنة ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م) و(سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م) جاء النصر، الذى «افتض فيه وبه العرب بكارة العسكرية الصهيونية»؟!.. فى المعركة التى خاضها الصائمون، الذين جعلوا نداءهم القتالى «الله أكبر».. جاء هذا النصر فى العاشر من رمضان سنة ١٣٩٢هـ ـ السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣م.

وفى ذلك التاريخ ـ فى شهر الصيام ـ كان ميلاد النصر الأول على العسكرية الصهيونية.. وكان هو التاريخ الذى ولد فيه جيل جديد، جيل «فتيان الانتفاضة»، الذين جسدوا الإرادة العربية والإسلامية بتفجير الانتفاضة الأولى فى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٨٨م.

* * *

هكذا كان الصوم فى شريعة الإسلام.. وفى تاريخ المسلمين: الجامعة الكبرى لتربية الإرادة الإنسانية، حتى يشتد عود الإنسان، فيقهر الثمار المرة لغرائزه الحيوانية، ويقهر التحديات التى تواجه الإسلام وأمته وحضارته.. فبه يكون النصر فى الجهاد الأكبر وفى الجهاد الأصغر جميعًا؟!..

وصدق رسول الله ﷺ، إذ يقول: «من سرَّه أن يذهب كثير من وَحَر صدره فليصم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر».

وذلك شريطة أن يكون الصوم لله.. فتقوى به إرادة العابد.. وتنفسح أمامه آفاق حسنات المعبود!

* * *

الفصل الثالث عشر

فى الرؤية المستقبلية

منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا، بدأت اليقظة الإسلامية دورة من الصعود، الذى أثار ويثير العديد من ردود الأفعال، إن فى داخل عالم الإسلام، أو على النطاق الدولى - فى مراكز الأبحاث والدراسات، ودوائر صنع القرار..

ولقد تراوحت ردود الأفعال هذه بين الترحيب والاستبشار.. والحذر والتخوف.. والمواجهة والقهر.. وتفجير الصراعات الدموية، التى تخطت وحشيتها الكثير من سوابق العنف فى التاريخ!..

وإذا كانت دوائر كثيرة قد اختلفت وتختلف فى موقفها من هذه اليقظة الإسلامية المعاصرة، فإن هذه الاختلافات قد اتخذت فى أحيان كثيرة إجابات مختلفة على أسئلة واحدة طرحت نفسها على هذه الدوائر المعنية بهذا الصعود لظاهرة المد الإسلامى الجديد.

ولم تقف هذه الأسئلة عند يقظة المسلمين، وصعود تيارات الحركات الإسلامية.. وإنما امتد التساؤل، أيضًا، إلى الإسلام.. وإلى أبعاده السياسية والتشريعية والحضارية على وجه الخصوص..

● مدى امتلاكه للبديل الحضارى القادر على تحريك أمة؟ والصالح ليحل محل الأيديولوجيات الغربية، التى وفدت، عبر قرنين، من أوروبا إلى ديار الإسلام.. والتى عجزت عن أن تحدث تقدمًا حقيقيًا فى هذه الديار؟..

● وهل سيكون هذا «التيار الإسلامي» أحسن حظًا من الأيديولوجيات الغربية.. فتتجذر تطبيقاته في الواقع الإسلامي؟ أم أنه سيكون مثل تلك الأيديولوجيات: صفحة تطوى، دون أن تحدث تقدمًا حقيقيًا؟؟

● وما هي الإيجابيات.. والسلبيات.. والتحديات التي تصاحب هذا الصعود الإسلامي، الذي شغل ويشغل كل فرقاء العالم الذي نعيش فيه؟؟..

أسئلة خمسة.. وإجابات.. تقدم نموذجًا لواحد من الاجتهادات في هذا الميدان..

السؤال الأول:

هل يحافظ الإسلام حتى يومنا هذا على دعوته الشاملة؟

الإجابة:

إن الدعوة الشاملة للإسلام تعني أنه دين ودنيا، دنيا وآخرة، ومنهاج شامل لتدبير ملكات الروح والجسد، وشئون الفرد والأمة والإنسانية، وسياسة الدولة والاجتماع، وتقديم منظومة للقيم تحكم سائر شئون الحياة..

وفيما يتعلق بالجانب العقدي والشعائري والروحي، لم يجادل أحد في استمرارية حيوية الإسلام في ميادينه، بأكثر مما هي في الشرائع الدينية الأخرى. فحتى عندما تراجعت أو عزلت حاكمية الشريعة الإسلامية عن بعض ميادين الدولة والاجتماع والسياسة والاقتصاد ـ وخاصة في ظل الاستعمار الغربي لأغلب أوطان عالم الإسلام ـ فلقد ظل الجانب العقدي والشعائري والقيمي قوى التأثير والجاذبية في حياة المسلمين.. وجاذبية هذا الجانب الروحي تتزايد في هذه السنوات، فنشهد انعطافًا جماهيريًا للتدين، والحفاظ على الشعائر العبادية، وتحري معالم الحلال والحرام في العقائد والعبادات.

أما الشق التشريعي والقانوني من الإسلام، وتدبيره لسياسة الدولة والمجتمع ـ والذي عُزلت حاكميته عن كثير من الميادين الحياتية؛ لتحل محله القوانين الوضعية

ذات الفلسفة الغربية في التشريع والتقنين ـ فإن هذا العزل لم يلق قبولاً لدى جماهير المسلمين، الذين أحسوا أن فيه قطعًا لإحدى رئتي الإسلام!..

ولذلك شملت حركة الإحياء الديني الإسلامي، الحديثة والمعاصرة الإسلام العقدي والشعائري، وإسلام الشريعة والسياسة والاجتماع والاقتصاد جميعًا..

وعلى حين ظن البعض أن الإسلام قد تخلى ـ بعد محاولات الاستعمار تحجيمه، وحصره في العقيدة والشعائر ـ عن شموليته وتكامل منهاجه، كانت شمولية حركة اليقظة والإحياء الديني المعاصرة تبديدًا لهذا الظن.. فمحاولة علمنة عالم الإسلام ودوله وسياسة مجتمعاته لم تتجاوز القشرة التي أخذت تتحطم أمام سعي المد الإسلامي الحديث والمعاصر.. ويشهد على هذه الحقيقة ـ حقيقة شمولية الدعوة الإسلامية، واستعصاء الإسلام على العلمنة والاختزال في العقيدة والتخلي عن الشريعة حتى علماء الغرب الذين وعوا أبعاد تكامل مقاصد الإحياء الإسلامي المعاصر.. فعالم الاجتماع الإنجليزي «إرنست جيلنر» Ernest gellner يكتب في مجلة «شئون دولية» international Affairs ـ عدد يناير سنة ١٩٩٠م ـ عن هذه الحقيقة التي فاجأت الغرب فيقول: «إن النظرية التي يعتنقها علماء الاجتماع، والتي تقول إن المجتمع الصناعي والعلمي الحديث يُقوِّض الإيمان الديني ـ مقولة العلمنة ـ صالحة على العموم.. وهي تتباين في التفاصيل والفروق الدقيقة من حالة إلى حالة، لكن التأثير السياسي والسيكولوجي للدين قد تناقص عمليًا في كل المجتمعات، وبدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وعالم الإسلام استثناء مدهش وتام جدًا من هذا. فالإسلام مقاوم للعلمنة، وسيطرته على المؤمنين به قوية، وهي أقوى الآن مما كانت قبل مائة سنة مضت.. فهو لم يقبل قواعد المجتمع العلماني، مثلما فعلت المسيحية بعد صراعات كثيرة ومؤلمة.. وكان ـ الإسلام ـ على قدر من الرسوخ في المجال السياسي والاجتماعي يجعله رافضًا لأي تمييز بين ما لله وما لقيصر، بحيث لا يسمح أبدًا لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين خاضعين لديموقراطية علمانية..».

فحفاظ الإسلام على شمولية دعوته، حتى يومنا هذا، حقيقة يشهد بها أهل العلم، حتى من غير المسلمين!.

* * *

السؤال الثانى:

هل يمكن لدولة عصرية اعتماد الإسلام نظام حكم؟

الإجابة:

إن الصيغة الوسطية الجامعة التى مثلت وتمثل المنهاج الإسلامى فى مختلف ميادين النظر والتطبيق، تجعل الإجابة بـ «نعم» على هذا السؤال.

فلو أن الوحى الإلهى قد جاء لشئون الدنيا ولتدابير الدولة ونظام الاجتماع بالنظم المفصلة والقوانين واللوائح الجامعة المانعة، لتجاوز تطور الدنيا والدولة والاجتماع هذه القوانين، ولفقد الإسلام صلاحيته كنظام حكم للدولة العصرية..

لكن الإسلام قد جاء بتفصيل الاعتقاد والشعائر العبادية والقيم الخلقية.. وفى شئون الدنيا والدولة والاجتماع، فصل فى الثوابت وأجمل فى المتغيرات..

فهو قد حدد المبادئ والقواعد والمقاصد، وترك للاجتهاد الفقهى الإبداع المتطور فى النظم والآليات والمؤسسات والفقه المواكب لمستجدات الحياة.. ولذلك، كانت الشريعة وضعًا إلهيًا ثابتًا، وكان الفقه اجتهاداً إنسانيًا وضعيًا محكومًا بالشرع الإلهى الثابت، الأمر الذى أتاح ويتيح لأصول الشريعة أن تمد - بالاجتهاد الفقهى - الفروع الجديدة التى تظلل المستجدات والمتغيرات، دونما قطيعة مع الأصول والجذور والمنابع وفلسفة التشريع الإلهى ومبادئه وقواعده ومقاصده.. وبذلك تظل إسلامية النظم فى الدولة الإسلامية دائمة، مع فتح أبواب الاجتهاد لكل المستجدات والمتغيرات..

ولهذه الحقيقة، تميز «التجديد الإسلامى» - الذى هو سنة من سنن الاجتماع الدينى الإسلامى، لا تبديل لها ولا تحويل وفق قول رسول الله ﷺ : «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها» - رواه أبو داود - تميز ويتميز هذا «التجديد الإسلامى» عن كل من «الجمود والتقليد» - الذى يغلق أبواب التطور ومواكبة المستجدات - وعن «حداثة القطيعة المعرفية مع الموروث» - والتى تعزل الجديد الدنيوى عن الثابت الدينى الموروث.

وإذا كانت «النظم» ـ كل النظم ـ بمعنى «الأطر» و«الآليات» و«المؤسسات» ـ هى إبداع بشرى ـ بينما الوحى الدينى والثابت الإلهى هو «المبادئ» و«القواعد» و«المقاصد» و«أحكام الثوابت»، فإن التجديد فى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة هو ميدان مفتوح الأبواب، بشرط أن تكون النظم المتطورة هى الأقدر على تحقيق أقصى الدرجات من المبادئ والقواعد والمقاصد التى جاء بها الوحى الدينى والشريعة السماوية.

فوقوف الإسلام، فى المتغيرات الدنيوية، عند «فلسفة التشريع» وتركه تفصيل التشريع والتقنين للاجتهاد والتجديد، هو الذى ميز النموذج الإسلامى عن الشرائع السماوية التى سبقت رسالة محمد ﷺ.. ففى تلك الرسالات السابقة كان التطور عندما يتجاوز الشريعة يأتى رسول لله جديد بشريعة جديدة.. أما فى الشريعة العالمية والخاتمة ـ الشريعة الإسلامية ـ فإن التجديد والاجتهاد يقومان بمهمة مواكبة المستجدات، مع الحفاظ على الروح الإسلامية السارية فى النظم التى تواكب وتستجيب لكل جديد.

* * *

السؤال الثالث:

هل النظام الإسلامى للحكم مرحلة حتمية على الشعوب العربية أن تمر بها فى معرض تطورها؟

الإجابة:

إن النظام الإسلامى، بالنسبة لشعوب أمتنا، ليس «مرحلة» من مراحل تطورها.. لم يكن كذلك فى الماضى، ولا يمكن أن يكون كذلك فى الحاضر أو المستقبل.. ذلك أن إسلامية النظام هى ـ فى كلمة موجزة ـ إسلامية المرجعية فى هذا النظام.. وإسلامية المرجعية فى النظام الإسلامى هى شرط لصحة واكتمال الإيمان الدينى بالله، سبحانه

وتعالى.. فالإسلام لا يكتمل إذا نحن تصورنا الله مجرد خالق للكون والإنسان، وعزلنا شريعته عن أن تكون لها حاكمية التدبير في دنيانا ودولتنا؛ لأن الله، في التصور الإسلامي: خالق، وراعٍ ومدبر ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف:٥٤] - ﴿قال فمن ربكما يا موسى (٤٩) قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ [طه:٤٩-٥٠] - وشرط الصحة والاكتمال للإيمان بالله واليوم الآخر أن تكون المرجعية والحاكمية في شئون الدنيا - ومنها الدولة والاجتماع - للوحي الإلهي - البلاغ القرآني - وللسنة النبوية - البيان النبوي للبلاغ القرآني ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (٥٩) ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا﴾ [النساء:٥٩، ٦٠].

فالنظام الإسلامي، بالنسبة لشعوب الأمة، هو عودة إلى الأصل، يتحقق به اكتمال وكمال الإسلام، وليس مرحلة توجد ثم تتوارى من حياة شعوب أمتنا.. وبعودة هذا النظام تستأنف الأمة المسيرة الأصلية والطبيعية، وتنهي القطيعة الطارئة مع هذا النظام، تلك القطيعة التي أحدثها - أساسًا - الاستعمار الغربي وفلسفته الوضعية وقوانينه اللادينية..

إن هذه الأمة قد ولدت من بين دفتي القرآن الكريم، فمن «رحم» هذا القرآن ولدت العقيدة والقيم والدولة والعلوم الشرعية.. ومن «رحم» هذا القرآن ولدت فلسفة العلوم الحضارية والمدنية، التي جاءت حقائقها وقوانينها من آيات الله في الكون والآفاق.. فالأمة والدولة والحضارة والقيم، جميعها ثمرة - بنسب متفاوتة ودرجات مختلفة - للإسلام - ولقد عاشت الأمة، بشعوبها المتميزة، وأوطانها المتعددة، عبر الزمان والمكان، وتطورت في ظل النظام الإسلامي.. ولذلك، فإن تطورها المستقبلي ممكن أيضًا في ظل النظام الإسلامي.

فهذا النظام الإسلامي - بالتجديد والاجتهاد - يفتح باب التطور أمام مراحل حياة هذه الشعوب.. وليس مجرد مرحلة من مراحل حياتها.

* * *

السؤال الرابع:

هل تأخذ ظاهرة اليقظة الدينية التى برزت فى السنوات والعقود الماضية منحًى إيجابيًا؟

الإجابة:

ظاهرة اليقظة الإسلامية والاجتماعية والإحياء الدينى، التى برزت واجتذبت جماهير واسعة - على نحو غير مسبوق - فى العقود الأخيرة، من الظلم ومن الخطأ النظر إليها - عند تقويم الإيجابيات والسلبيات فيها - ككتلة واحدة صماء.

فإذا مثلت هذه الظاهرة الإسلامية تيارًا إحيائيًا، يتغيا العودة الكاملة إلى كامل الإسلام، واتخاذ هذا الإسلام منهاجًا شاملاً لكل مناحى الحياة - العقدية والعبادية والخلقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.. إلخ - فإن فى هذه الظاهرة العديد من الفصائل والتيارات التى تتمايز فى إطارها العام.

● فهناك الجماهير العريضة، غير المؤطرة ولا المنظمة فى أحزاب أو حركات، والتى اندفعت وتندفع ملايينها إلى الالتزام بأحكام الإسلام، باحثة عن حدود الله فى شئون حياتها، وعن معالم الحلال والحرام فى هذه الحياة.. ومحيية سنن الإسلام وشعائره فى تفاصيل شئونها الحياتية..

● وهناك فصيل وتيار العمل الخيرى - غير السياسى - الذى أقام ويقيم، فى عالم الإسلام، آلاف الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإغاثية والتنموية والصحية والفكرية والثقافية والتعليمية والدعوية.. إلخ.. إلخ.. وهو تيار يقيم قطاعًا من البنى التحتية التى تسهم فى تخفيف مشقات حياة الناس، بواسطة الحلال الإسلامى، مبرزًا دور الإسلام فى البناء الاجتماعى والإنسانى.

● وهناك أهل الفكر والاجتهاد والتجديد، الذين نذروا أنفسهم لصناعة الفكر والثقافة انطلاقًا من المنظور الإسلامى، يبدعون فى ميادين الفكر الإسلامى، على تعدد وتنوع هذه الميادين، إصلاحًا لمناهج هذا الفكر، وتجديدًا لفلسفاته، وصياغة لمعالم

وسمات وقسمات مشروع حضارى إسلامى، يكون دليل عمل لكل فصائل وتيارات الإحياء الإسلامى المعاصر..

● وهناك التيار الحركى المنظم والمؤطر فى أحزاب وجماعات وجمعيات ذات مقاصد سياسية.. وأغلب هذا التيار - على امتداد أوطان الأمة - يلتزم الوسطية الإسلامية والاعتدال الإسلامى.. فيدعو إلى برامجه ومقاصده بالكلمة الطيبة، والحكمة والموعظة الحسنة، ويحاور ويجادل الفرقاء غير الإسلاميين بالتى هى أحسن - بل ويصبر ويصابر على الكثير من ألوان القهر والتضييق والعقبات والحجر التى تصب عليه وتوضع فى طريقه ويعانى الابتلاء بها.. وهو يحتكم إلى جماهير الأمة عبر آليات الشورى والديموقراطية..

● وهناك - من أهل الحركة - شريحة محدودة العدد، اختار شبابها طريق الغضب والرفض والعنف والاحتجاج..

إما «رد فعل نزق» لعنف النظم والحكومات التى حرمتهم من العمل القانونى السلمى والمشروع.. وإما لتأويلات فاسدة لبعض المأثورات الإسلامية - من أحاديث الفتن وآخر الزمان.. ومن فتاوى عزلوها عن ملابسات صدورها.. وإما للأمرين معًا.. وهذه الشريحة، وإن قلّ عددها، إلا أن صوتها قد أصبح عاليًا، كطبيعة أصوات الغضب والاحتجاج دائمًا.. وبسبب من المخطط الإعلامى الخبيث الذى يسلط على هذه الشريحة كل الأضواء؛ ليشوه كل الصورة، وليلقى ظلال هذه الشريحة على كل الموكب العريض لظاهرة اليقظة الإسلامية المعاصرة.. وذلك بهدف حجب الإيجابيات الكبيرة والكثيرة لأعظم ظواهر عصرنا عن أنظار الجماهير!.

* * *

السؤال الخامس:

من العدو الأول للإسلام حاليًا؟

الإجابة:

إن أوطان عالمنا المعاصر، هى بالنسبة للإسلام المعاصر، داران:

١ ـ دار استجابة، استجابت شعوبها لدعوة الإسلام، وأصبحت تُكَوِّنُ أوطان الأمة الإسلامية، بشعوبها وقبائلها وقومياتها المتميزة.

٢ ـ ودار دعوة، لم تستجب شعوبها لدعوة الإسلام، فظلت على شرائعها الدينية السابقة، أو على وثنيتها أو إلحادها المادى.. مع وجود أعداد ـ مئات أو آلاف أو ملايين ـ استجابوا للإسلام من بين أبناء هذه الشعوب.

ونظرة الإسلام إلى هذه الشعوب، التى لم تستجب بعد لدعوته ليست النظرة إلى العدو، فضلاً عن أن يكون العدو الأول.. وإنما هى النظرة «لأمة ـ جماعة ـ الدعوة»، التى يعرض المسلمون عليها الإسلام، تاركين لها حرية الاختيار، وفقًا للقاعدة القرآنية ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

أما العدو الأول للإسلام، فهو ذلك الذى يناصب الإسلام وأمته وعالمه العداء، جاعلاً منه ومن أمته وعالمه العدو الأول، وموجهًا إلى المسلمين آليات أحلافه العسكرية ومؤتمرات مؤسساته السياسية، وضغوط منظماته الاقتصادية، واحتلال ثقافته وإعلامه.

وإذا كان الغرب قد تجاوز مرحلة التآمر إلى طور الإعلان عن اتخاذه الإسلام وعالمه وأمته عدوًا أول ـ بعد أن فرغ من نزاعه الداخلى ـ فى إطار حضارته الواحدة، مع الشمولية الماركسية ـ فإنه هو الذى يفرض على المسلمين أن ينظروا إليه نظرتهم إلى العدو..

وبعبارة عالم الاجتماع الإنجليزى «إدوارد مورتيمر» Edward Mortimer ـ فى مجلة «شئون دولية» ـ الصادرة فى كمبردج ـ عدد يناير سنة ١٩٩٠م ـ «فلقد شعر الكثيرون فى الغرب بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحل محل التهديد السوفيتى ـ وإمبراطورية الشر الشيوعية ـ.. وبالنسبة لهذا الغرض، فإن الإسلام جاهز فى المتناول!».

وهذا هو الذى أعلنته دراسات وأبحاث كثير من مؤسسات الغرب البحثية والاستراتيجية والسياسية.. بل والمؤسسات الموجهة لآلة الحرب والدمار الغربية ـ مثل

حلف الأطلنطى، على لسان أمينه السابق «ويلى كلايس» ـ ومثل المجلس الوزارى الأوروبى ـ على لسان رئيسه السابق «جيانى ديميكليس» ـ «النيوزويك» الأمريكية ـ عدد ٢ يوليو سنة ١٩٩٠م ـ .. ومثل الرئيس الأمريكى الأسبق «نيكسون»، الذى دعا الغرب ـ فى كتابه (الفرصة السانحة) ـ إلى أن يحدد للشعوب الإسلامية الخيار العلمانى، الذى يربط المسلمين بالغرب من الناحية السياسية والاقتصادية!.. معلنًا أن انتصار التيار الإسلامى، الذى يسعى إلى «استرجاع الحضارة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، واتخاذ الإسلام دينًا ودولة، سيؤدى إلى ردود فعل خطيرة فى العالم؟!..».

وأخيرًا.. مثل الرئيس الأمريكى «بوش ـ الصغير»، الذى أعلنها حربا صليبية، فور أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م!!

فالذين يتخذون الإسلام عدوًا أول، هم الذين يفرضون العداوة على أمة الإسلام.. وإذا كان علينا أن نتحاشى المجابهات العدائية ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، فإن هذه المجابهات تصبح قدرًا لا مفر منه إذا كتب علينا القتال دفاعًا عن الذات الحضارية والهوية الإسلامية لأمة هذا الدين.

* * *

فهرس الكتاب

الفهرس

رقم الإيداع ٢٠١٢٩/ ٢٠٠٤

الترقيم الدولى I.S.B.N - 977-09-1153-4

العطاء الحضارى للإسلام

- لقد وُلدت أمتنا من بين دفتى كتاب .. فكان القرآن الكريم هو «الرحم» الذى انبثقت منه «الجوامع الخمسة» التى بلورت هذه الأمة .. ووحّدتها .. وميّزتها .. عبر تاريخها الطويل ..
جوامع : العقيدة..والشريعة..والحضارة..ووحدة الأمة.. ودار الإسلام.
- ومن القرآن الكريم تبلورت منظومة «القيم الثوابت» ، التى أصبحت معايير إسلامية الأمة.. وإسلامية الدولة.. وإسلامية الحضارة ..وإسلامية الحياة ..
- ولهذه الحقيقة، تجاوز الإسلام حدود الدعوة الدينية،إلى حيث أصبح : أمة .. ودولة .. وحضارة .. منذ فجر ظهوره ، ولحظة انبثاق نور القرآن الكريم ...
- ولأن الإسلام هو خاتم الوحى والنبوات والرسالات.. كان القرآن ـ ولا يزال ـ الحصن الذى يحمى مقومات الأمة الخاتمة من عاديات التحديات .
- ولإلقاء الأضواء على هذه الحقائق ـ حقائق العطاء الحضارى للإسلام ـ يصدر هذا الكتاب.

